إلى الأمام

يا عمال العالم و يا شعوبه المضطهدة اتحدوا

إلى الأمام - المجلة المغربية - السلسلة الجديدة - عدد 7 - يناير - فبراير - 84 - الثمن 10 م

IL AL - AMAM - revue marocaine - parait tous les 2 mois - N° 7 - Janv. Fev. 84 - prix - 10 - francs

من "الديمقراطية" ...

الى

الترهيب ...

الحقائق تفضح الأكاذيب

يناير : أحداث و وقائع

توصلنا لحد الآن بعدد من المعطيات حول المظاهرات الشعبية التي اجتاحت المغرب احتجاجا على الغلاء وعلى الاوضاع المتردية و الخطيرة التي تهدد الجماهير في حياتها اليومية. و ان مجمل الاخبار تؤكد الحجم الجغرافي و العددي الذي شملته هذه المظاهرات العفوية الجديدة. ان ما تاكد ايضا هو القمع الوحشي الذي مورس ضد الشعب المغربي مرة اخرى كما حدث في يونيو 81، وكذلك الاعتقالات الواسعة التي نزلت على المواطنين و المناضلين المخلصين في كل البلاد ، وذلك على مرأى و مسمع من احزاب و اتجاهات المعارضة المجمعة في وحدة وطنية" مع الحكم الدموي. ونحن نورد البعض من هذه الوقائع في هذه الصفحة وكذلك في الصفحات الاخيرة من هذا العدد الذي تاخر صدوره حتى يتمكن من تغطية اولية للاحداث الاخيرة .

بعد الخطاب الارهابي للحسن تواصلت يوم الاثنين 23 يناير حركات الاحتجاج وسط العديد من الثانويات في المغرب، وفي الناظور رغم التطويق البوليسي العسكري للمدينة نظمت حركة اضراب ناجحة للحوانيت التجارية

كما انه في بركان يوم 25 يناير تحركت المدينة في عدة مظاهرات ، اصطدمت بعنف مع القوات القمعية، التي اطلقت النار على ارجل المتظاهرين مخلفة العديد من الجرحى و 3 قتلى .

وفي جنازة احد الشباب الذين استشهدوا في بركان، و مباشرة بعد الدفن رفعت شعارات معادية للحكم و حدثت اشتباكات مع البوليس في مقابر المدينة .

وفي بركان ايضا امام منع الجيش للتجول بمجرد غروب الشمس، عمدت الجماهير الى اسلوب جديد للاحتجاج و هو الصعود الى سطوح المنازل ، للتظاهر و رفع الشعارات ..

امهات المساكين في حي المساكين

الزغاريد .. و الرصاص ... ، تقاليد شعب اذا قال لا اهتزت جبال الاطلس تحت اقدام اعدائه، تقاليد شعبنا في البارود .. تقاليد نشأتنا ايام البارود ضد الاستعمار الذي دخل بامر السلطان لحماية السلطان = " أكليد آرومين" (بالامازيغية ملك النصارى) . الا ان نساء عصرنا يزغردن فوق السطوح ، و يفتحن الابواب ، و يسقين الشباب المتظاهر ماء ، وفي نفس الوقت ينزلن للمواجهة المباشرة.

وفي حي المساكين في مراكش، ضربت النساء المغربيات اروع آيات الشجاعة، و فرض المساوات مع الرجل بالحجارة و العصى في مقدمة المعركة .. معركة كل شعبنا متحدا برجاله و نسائه و اطفاله ضد من ارادوا اقبار كرامة الانسان المغربي .

الاجماع الشعبي ضد الاجماع الحكومي

في الرباط اتجهت المظاهرات الشعبية ضد رموز النظام ، و تحديدا ضد الحكومة الجديدة المسماة عندهم " حكومة الائتلاف الوطني " .. وذلك ليس على مستوى الشعارات فقط ولكن على مستوى الفعل ايضا حيث طوق المتظاهرون في العاصمة دار ارسلان الجديدي (وزير بدون حقيبة في الحكومة الحالية) و رئيس الحزب "الديمقراطي للاحرار" المنفصلين عن عصمان .

سيعود ابناء الكادحين الى صف الشعب

ان العديد من التمردات ورفض اطلاق النار على المتظاهرين قد سجلت على امتداد انتفاضة يناير ، وسط الجيش و البوليس. واننا نورد هنا بعضا من الحالات المظبوطة.

في مراكش، يوم 10 يناير ، رفض 5 من رجال البوليس المشاركة في المواجهة ضدا على الاوامر العليا . وقد تم اعتقالهم مباشرة. الا ان ذلك الاعتقال خلق استياءا عاما وسط البوليس، ونظرا لما يتمتع به اولائك المعتقلون من سمعة و استقامة جيدة.

وفي تطوان ، في اكثر من مناسبة ، سمح الجنود للعديد من المتظاهرين بالفرار ، بعد ان كان بامكانهم اعتقالهم .

كما انه في وطات الحاج ، قرب كرسيف (المغرب الشرقي) احد الجنود من الجيش الملكي قام باغتيال رئيس الدرك في الناحية، رميا بالرصاص. و قد جاء خصيصا للناحية و هو من مواليدها ، لتصفية رئيس الدرك المعروف بجبروته، وذلك بعد ان فر من ثكنته و اشعل النار في مخزن السلاح الموجود بها .

كل يوم اسلوب جديد للمقاومة

لتشتيت قوات القمع ، و ارباكها التجأت الجماهير المنتفضة في مراكش الى اسلوب التناوب في تنظيم المظاهرات بين الاحياء الشعبية .

مظاهرة صاخبة في حي سيدي يوسف بن علي . البوليس يتسارع الى عين المكان ، و يمركز كل قواه لتفريق المتظاهرين . تعود الامور عادية (ظاهريا) و تبقى القوات القمعية في عين المكان للمراقبة ..

في الغد المباشر " تشمخ " المظاهرات في حي المساكين ، يهرع البوليس متحولا من " سيدي يوسف بن علي" و ينزل بكل ثقله على المساكين .. لكن بدون اعطائه مهلة للراحة ينهض حي ثالث حي " باب يلان" .. تتكرر العملية ، البوليس يجري لاطفاء الحريق لكن بعد ساعات، انه الحي الاول الذي ينهض من جديد .. و هكذا في جريان مستمر .. داخت قوات القمع وانهكت تماما بالدوران بين الاحياء .. واضطر الحكم في الاخير الى الاشيان بالدعم من سيدي افني ليسيطر على المدينة، لكن هل سيطر عليها فعلا ؟

اطفالنا اولياء عهد شعبنا

في الاراضي الفلسطينية المحتلة و في المغرب الرابض تحت نيران الاستعمار الجديد يعطيك الاطفال صحة الخبر اليقين . في فلسطين المحتلة مصيبة القوات الصهيونية مع الاطفال الذين يرمونهم بالحجارة، و في المغرب مصيبة الحسن كذلك مع الاطفال الذين ينادون باسقاطه .. فلنقتل الاطفال لنستريح قالت الصهيونية و قال الحسن .. لكن سيموت الحسن و ستموت الصهيونية ، و ستحيى افلاذ اكبادنا .. انهم اصوات اليوم و رجال الغد .. انهم اولياء العهد الجديد ..

القوى الإصلاحية منذ (يونيو) 1981

من التخاذل امام الانتفاضة الشعبية

الى المشاركة الحماسية

في المسلسل الانتخابي

سنتطرق هنا لاهم التطورات التي عرفتها القوى الاصلاحية ببلادنا منذ الانتفاضة المجيدة للجماهير الشعبية بالبيضاء في 20/21 يونيو 1981 الى الانتخابات المحلية والقروية في 10 يونيو الماضي والتي دشنت المسلسل الانتخابي الجديد، ان مواقف القوى الاصلاحية من هذين الحدثين يجسد بشكل ساطع عمق التوجهات الاصلاحية، فمن جهة التهرب من أية مسؤولية بشأن الانتفاضة الشعبية والتهرب من تقديم أي دعم للجماهير المنتفضة اثناء الانتفاضة أو بعدها، ومن جهة أخرى المشاركة الحماسية في الانتخابات المحلية بدعوى "التقرب من الجماهير والارتباط بها وتعميق المسلسل الديمقراطي" ولكن في الحقيقة من أجل الحصول على أصواتها لتعزيز مواقعها اتجاه القوى الرجعية داخل مؤسسات الملكية الدستورية.

السمات العامة للتوجه الاصلاحي

قبل التعرض بتفصيل لسياسة القوى الاصلاحية ولابراز مواقفها طيلة السنتين الاخيرتين نوجز فيما يلي مفهومنا العام للاصلاحية. ان ما يميز بصفة عامة القوى الاصلاحية رغم عدد من الخلافات الجزئية فيما بينها، هو نزعتها نحو تغيير الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بشكل تدريجي وسلمي عبر استراتيجية وهمية تكمن في مراكمة الاصلاحات الجزئية ونبذ ضرورة الثورة الشعبية الهادفة الى التخلص من النظام الاجتماعي القائم واستبداله بنظام اجتماعي جديد.

فيما يخص مشكل السلطة ان القوى الاصلاحية لا تتجرأ على معارضة النظام الملكي الرجعي وتقبل بالنظام الاتوقراطي المغلف بستار "الملكية الدستورية" وفي السنوات الاخيرة أسقطت جميع القوى الاصلاحية من برامجها شعار المجلس التأسيسي الذي كان يشكل الشعار الاكثر تقدما في اطار النهج الاصلاحي وقبلت العمل في اطار المؤسسات التي انبثقت عن دستور 1982 الذي سبق لمجموع القوى التقدمية والوطنية أن رفضته بالاجماع. واذا كانت القوى الاصلاحية تدخل في اطار المعارضة فان معارضتها

هي كما تسميها "معارضة بناءة" وتقتصر فقط على مواجهة السياسات الحكومية ولا تتعلق بالنظام الملكي الاستبدادي وقد عبر علي يعته عن ذلك في كلمة ألقاها أمام البرلمان في نوفمبر 1981 جاء فيها "اننا في حزب التقدم والاشتراكية نعارض الحكومة معارضة موضوعية ومسؤولة وليس بمعارضة المواقف المسبقة والاحكام الجاهزة ومعارضتنا بناءة وليست من أجل المعارضة في حد ذاتها".

بالنسبة للاساليب النضالية فان الاصلاحية تنبذ العنف الثوري الجماهيري كاسلوب لمواجهة العنف الرجعي وكاسلوب حاسم للقضاء على سلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الاراضي الكبار واقامة السلطة الشعبية. ان أساليب التغيير التي تلجأ اليها القوى الاصلاحية تنحصر في الاساليب الشرعية والسلمية المطالبة والحوار مع الحكم الرجعي من أجل اقناعه بضرورة الاصلاحات، المساومة المتجاهلة لمطامح الجماهير ومواقف المناضلين القاعديين انفسهم، العمل الوهمي من أجل الحصول على الاغلبية البرلمانية، وفي أحسن الاحوال يمكن أن تتبنى اسلوب النضال الجماهيري السلمي كاسلوب للضغط من أجل فتح الحوار. بصفة عامة ان القوى الاصلاحية تحرص أشد الحرص على احترام القوانين الرجعية التي فرضها الحكم بالقوة على الجماهير الشعبية. ان هذا الاختيار بشأن الاساليب النضالية منسجم مع موقف القوى الاصلاحية من الصراع الطبقي، اذ كثيرا ما تنفي وجوده أو جدواه وتسعى الى الوفاق والتفاهم والتواطؤ الطبقي، وهذا ما يتجلى بشكل خاص في الموقف من الدولة الكمبرادورية التي تنزع الاصلاحية في العديد من مواقفها وتحاليلها الى اعتبارها فوق الطبقات وتعمل على ايهام الجماهير الشعبية بامكانية دمقرطتها واستعمالها لخدمة مصالح الكادحين.

ان القاعدة الطبقية للنزعة الاصلاحية تتشكل على العموم من البرجوازية الوطنية والشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة. ان هذه الفئات الطبقية تحتل موقعا وسطا بين الكتلة الطبقية السائدة المشكلة من البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الاراضي الكبار وبين الجماهير الكادحة الاساسية (الطبقة العاملة، الفلاحون، اشباه البروليتاريا، الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة). ان موقعها الطبقي يدفعها موضوعيا الى التوفيق بين المصالح الطبقية المتعارضة ومن هنا نزعتها العامة نحو الاصلاحية.

لتفادي أي لبس أو تشويه لمواقفنا بصدد العلاقة بين الاصلاحات والثورة نسجل بوضوح أننا كثوريين اذ نعتبر أن التغيير الجذري والحاسم لمجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمر بالضرورة عبر الثورة الشعبية فاننا في نفس الوقت نعتبر أن النضال اليومي من أجل انتزاع كل ما أمكن من الاصلاحات وفي ظل النظام القائم مسألة حيوية بالنسبة للجماهير الطامحة الى تغيير أوضاعها بدون تأخير ولحظة ضرورية في اطار المسلسل الثوري الشمولي اذ عبر هذا المسلسل تتعرف الجماهير على عدوها الطبقي وتتمرس على الاشكال التنظيمية الاولية وتوحد صفوفها وتكتسب الثقة في قدراتها النضالية.

من جهة أخرى تفاديا لاي لبس حول مدلول انتقادنا الشديد للنزعة الشرعوية المتأصلة لدى القوى الاصلاحية، نسجل هنا أننا لسنا ضد العمل الشرعي الذي يسمح بالاستفادة من الامكانيات التي تسمح بها القوانين الرجعية من أجل الالتحام بالجماهير وتنظيم نضالاتها ومبادراتها السياسية ولو جزئيا وبالتالي تقدم المسلسل الثوري الشمولي لكننا نسجل محدودية الاكتفاء بالعمل الشرعي في الظروف الخاصة لبلادنا. ان التاريخ النضالي للشعوب المضطهدة يبين بوضوح ان الاكتفاء بالعمل الشرعي يؤدي حتما الى السقوط في الاصلاحية والابتعاد عن الثورة وبالمقابل فان حصر العمل الثوري في اطار السرية وعدم الاستفادة القصوى من كل الامكانيات التي تسمح بها القوانين الرجعية يؤدي حتما الى السقوط في اليسراوية والى العزلة عن أوسع الجماهير الشعبية.

القاسم المشترك في سياسات ومواقف الاصلاحية

واصلت القوى الاصلاحية التفافها حول القصر بشأن القضية الصحراوية ومجمل القضايا المرتبطة بها ، هذا الالتفاف الذي دخلت فيه منذ صيف 1974 تحت غطاء "الاجماع الوطني" ، "من أجل استكمال الوحدة الترابية" . ونذكر هنا بأن القصر ظل طيلة تسع سنوات المخطط الوحيد لسياسة الاستلاء على الصحراء والحفاظ عليها، وان القوى الاصلاحية قد اكتفت بالتأييد، وبالتنظير لسياسات القصر مهما كانت التواءاتها وشطحاتها ، وكذا بالعمل على توفير بعض الدعم الجماهيري أو الخارجي لمخططات القصر. ظلت القوى الاصلاحية على غرار الحكم الرجعي تنفي هوية الشعب الصحراوي وحقه في تقرير المصير وظلت تردد على غرار ابواق القصر الدعائية بأن الملف قد أغلق وان الصحراويين قد حددوا مصيرهم عبر البيعة والمشاركة في الانتخابات وعندما اضطر الحكم خلال مؤتمر القمة الافريقي 18 بنيروبي في يونيو 1981 الى الاعتراف بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير عبر استفتاء مراقب، قامت القوى الاصلاحية بقفزة بهلوانية جديدة واجتهدت من اجل انتاج التنظيرات الملائمة لتبرير موافقتها على مقرر نيروبي وعلى "حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير" . واذا كانت قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد عارضت بشكل واضح لاغبار عليه مقررات نيروبي الثاني فانها لم تلبث بعد بضعة أشهر أن تراجعت عن قرار معارضة مقررات نيروبي وذلك بعد القمع الذي تعرضت له بسبب موقفها الاول . اليوم نجد من جديد مجمل القوى الاصلاحية تساند بدون تحفظ سياسة القصر الصحراوية سواء تعلق الامر بخطته الحربية المتمحورة حول الحائط الامني الذي شيد من أجل الحفاظ على "الصحراء النافعة" ، بتأويله لمقررات نيروبي ، سياسته الهادفة الى نسف منظمة الوحدة الافريقية ، أو بسياسة التقرب من نظام الجزائر الذي كانت تعتبره بالامس القريب العدو الرئيسي . و من تبعات التفاف القوى الاصلاحية حول سياسة القصر الصحراوية انها تغض الطرف عن عمالة الحكم الرجعي للامبريالية الامريكية التي وقفت بحزم الى جانبه سواء على المستوى السياسي أو العسكري حيث زودته بالسلاح والعتاد والخبراء العسكريين . كما أنها أصبحت تمجد بصوت واحد الجيش الملكي الذي أصبح في منظورها جيشا وطنيا متناسية دوره القمعي طيلة سنوات الاستعمار الجديد (بالرغم من وجود عناصر وطنية قريبة من مطامح الشعب داخله) سواء في الريف في نهاية 1958 وبداية 1959 وفي الدار البيضاء في مارس 1965 ويونيو 1981 و متناسية دوره كاداة لخدمة مصالح الامبريالية وعملائها في الكونغو في عام 1960 وفي الزايير (الكونغو سابقا) عامي 1977 و 1978 أو في غينيا الاستوائية عام 1979 . ان سياسة "الاجماع الوطني" تشكل محور التوجه الاصلاحي منذ 1974 الى الآن وهذا ما يبرزه بشكل ساطع نزوعها نحو اعطاء الاولوية لما تسميه "بتمتين الجبهة الداخلية" هذه الاطروحة الرجعية التي تحاول عبثا تجاهل وعرقلة الصراع الطبقي الذي ينتهي بفرض نفسه على الجميع كما حصل في يونيو 1981 .

فيما يخص قضيتنا القومية الاولى ، القضية الفلسطينية فرغم المساندة الدعائية لكفاح الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني ، الا أن القوى الاصلاحية حفاظا على "الجبهة الداخلية" وحرصا على أن تكون مبادرتها النضالية مقبولة من طرف الحكم الرجعي ، لم تقم بأي عمل ملموس . وهذا ما تجسد بشكل ساطع اثناء العدوان الصهيوني على لبنان في صيف 1982 حيث لم تنظم القوى الاصلاحية أية مظاهرة احتجاجية ولم تقم بأي عمل مستقل لجمع التبرعات المادية والدم للمقاتلين ، ولم تبادر الى تنظيم حملة للتطوع، وأكثر من ذلك انها طمست

على مستوى دعايتها التحركات النضالية للجماهير التي بادر الى تنظيمها اليسار الثوري ببلادنا والتي تجسدت في المظاهرات الاحتجاجية التي عرفتها مدينتي الدار البيضاء والرباط ابان الحرب الصهيونية العدوانية وعشية انعقاد مؤتمر القمة بفاس.

واذا كانت الامبريالية الفرنسية قد حافظت على مصالحها ونفوذها بالمغرب ورغم صعود الاشتراكيين للحكم، فان الامبريالية الامريكية قد عززت مواقعها العسكرية والسياسية ببلادنا في المدة الاخيرة، و هذا ما تجسد في زيارة الحسن الثاني مرتين للولايات المتحدة خلال السنة الماضية، في زيارة عدة مسؤولين كبار أمريكيين لبلادنا على رأسهم وزير الدفاع و الخارجية، في الاتفاقية العسكرية المبرمة بين الحكم الرجعي وادارة ريغان والقاضية بمنح تسهيلات عسكرية فوق ترابنا الوطني لقوات التدخل السريع الامريكية من أجل تسهيل عدوانها ضد القوى الوطنية والتقدمية في الشرق الاوسط. وفي الشهور الاخيرة قامت الامبريالية الامريكية مرتين في يونيو 1982 بخليج الحسيمة وفي ابريل 1983 بناحية طنجة بمناورات عسكرية فوق ترابنا الوطني وفي مياهنا الاقليمية، كما قامت القوات العسكرية الفرنسية هي الاخرى في نهاية السنة الماضية بمناورات عسكرية بناحية الدار البيضاء. هذه المناورات بالاضافة الى توافد البواخر الحربية والخبراء العسكريين الامريكيين والفرنسيين على بلادنا يبين بما لا يدع مجالا للشك أن بلادنا أصبحت مرتعا لقوات الحلف الاطلسي مع ما يشكله ذلك من اهانة وطنية ودوس لما تبقى من استقلالنا الوطني.

ماذا فعلت القوى الاصلاحية لمواجهة هذا التغلغل الامبريالي الجديد ببلادنا؟ لقد اتخذت موقفا خجولا من الاتفاقية العسكرية المبرمة مع الامبريالية الامريكية واكتفت بعتاب ودي إزاء هذه الخيانة الجديدة للرجعية المغربية وحتى هذا العتاب فقد رافقته تبريرات واهية حول حق المغرب في شراء السلاح من أية جهة كانت للدفاع عن نفسه وحول حقه في التعامل مع الجميع ورافقته بهجمة شرسة على الجزائر وليبيا وجبهة البوليساريو باعتبارهم في نظرها مسؤولين عن لجوء الحكم الرجعي الى الارتماء في احضان الامبريالية الامريكية. أما المناورات العسكرية فوق ترابنا الوطني وفي مياهنا الاقليمية فلم تحظ باكثر من تلميحات اعلامية سريعة في الصحافة الاصلاحية وكأنها تجري في جزيرة "الواق الواق" وليس فوق أرض بلادنا. وأكثر من هذا فان عبد الرحيم بوعبيد وهو ابرز القادة الاصلاحيين، حاول التقليل من أهميتها معتبرا بأنها تدخل في اطار تجريب السلاح الذي من حق المغرب أن يشتريه. ان القوى الاصلاحية التي تدرك جيدا مدى خطورة التغلغل العسكري الامريكي على استقلال وأمن بلادنا و شعبنا، تحاول بمساندتها المطلقة لمجمل سياسات القصر الهادفة الى الحفاظ على نعم الصحراء، لهذا فهي لا تتجرأ على انتقاد المواقف الخيانية للحكم الرجعي وتحاول ايجاد الاعذار والتبريرات لها. كما أنها ترى في استمرار مصالح ونفوذ الامبريالية الفرنسية ببلادنا وسيلة للحد من النفوذ المتصاعد للامبريالية الامريكية ومن هنا تضليل مجمل القوى الاصلاحية واستبشارها بزيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لبلادنا في يناير الماضي ومنها هنا كذلك موافقتها على مقترحه القاضي بعقد ندوة لدول غرب البحر الابيض المتوسط تضم كل من ايطاليا وفرنسا و اسبانيا وهي دول أعضاء في الحلف الاطلسي.

بالاضافة الى أن القوى الاصلاحية قد قبلت دائما ومنذ مطلع الاستقلال باطار ما يسمى بالملكية الدستورية، كما أنها تخلت تدريجيا عن شعار المجلس التأسيسي وقبلت في النهاية العمل السياسي في اطار المؤسسات المنبثقة عن دستور 1972 الممنوح والذي سبق لها أن عارضته، ان قبولها بهذا الاطار قد جعلها في البرلمان تصوت بدون تحفظ ليس فقط على الميزانية العسكرية ولكن كذلك على ميزانية القصر والتي تحصل وحدها في هذه السنة 1983 على 682 مليون درهما.

طيلة السنوات الاخيرة ارتكزت سياسة القوى الاصلاحية في ميدان الديمقراطية على تدعيم ما

يسمى بالمسلسل الديمقراطي وقد رأت في هذا المسلسل امكانية الانتقال التدريجي والسلمي و الشرعي الى الديمقراطية الليبرالية كما تعرفها أوربا الغربية مثلا . وحتى عندما كانت الرجعية المغربية تكشف عن الطبيعة الحقيقية للمسلسل الديمقراطي باعتباره مسلسلا لارساء دكتاتورية البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الاراضي الكبار على أسس حديثة وحتى عندما كان المسلسل القمعي يسلط العذاب على الجماهير الشعبية وقواها المناضلة وعلى جزء من القوى الاصلاحية نفسها فان هذه الاخيرة ظلت متشبثة بوهم المسلسل الديمقراطي و بوهم "الوصول الى الديمقراطية عبر الديمقراطية" أي الوصول الى الديمقراطية الليبرالية عبر تحويل الديمقراطية الحسنية من الداخل .

عارضت القوى الاصلاحية اثناء استفتاء 30 ماي قانون تمديد عمر البرلمان بسنتين اضافيتين لكنها انتهت بعد فترة من التردد وعلى اثر تهديدات القصر بقبول النتائج العملية لهذا القانون و بمواصلة عملها داخل المؤسسة البرلمانية. ان القوى الاصلاحية قد أصبح العمل البرلماني يشكل جوهر النضال الديمقراطي بالنسبة اليهم وذلك رغم كل الاهانات السياسية التي تتعرض لها من طرف الحكم الرجعي و رغم كل الخروقات التي تدوس ابسط الحقوق الديمقراطية للجماهير الشعبية. وعندما باغت الحكم الرجعي مجمل القوى الاصلاحية بالاعلان عن تاريخ 10 يونيو كموعد للانتخابات المحلية أقدمت القوى الاصلاحية باستثناء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على المساهمة الحماسية في الانتخابات و ذلك رغم الاحتقار الذي واجه به الحكم المطالب التي اعتبرتها كشروط دنيا لتوفير جو سياسي سليم للانتخابات.

وبقدر ما تتحمس القوى الاصلاحية للانتخابات وترى فيها فرصتها للارتباط بالجماهير بقدر ما نجدها تتهاون و تتقاعس في النضال الفعلي من أجل المطالب الملحة للجماهير سواء فيما يخص أوضاعها المعيشية أو فيما يخص حقها و حق قواها المناضلة في التمتع العملي بالحريات الديمقراطية الاساسية. وهذا ما اتضح بجلاء خلال انتفاضة 20/21 يونيو 1981 التي اتخذت منها مجمل القوى الاصلاحية موقفا سلبيا وعدائيا في بعض الاحيان . ويكفي الاشارة الى أنه ولحد الان لم تعط الصحف الاصلاحية جميعها أي خبر عن مصير المئات المتعددة من المتظاهرين المعتقلين خلال الانتفاضة وبعدها وعن محاكمتهم الصورية والجائرة وعن اوضاعهم الراهنة داخل مختلف السجون المغربية. لا شك أن القوى الاصلاحية تعتبر هؤلاء المناضلين الذين خرجوا للشوارع من أجل الدفاع عن لقمة العيش بالنسبة للجماهير المسحوقة ومن أجل التعبير عن سخطهم على النظام القائم ، مجرد مجرمين . ما ينطبق على هؤلاء يجري كذلك على المناضلين الثوريين المختطفين أحيانا منذ عدة سنوات والذين يعانون من ظروف الاعتقال في الكهوف السرية ومن التعذيب الوحشي ويجري على المعتقلين العسكريين الذين يعيشون في ظروف جهنمية رغم صدور احكام ضدهم ورغم انتهاء مدتها بالنسبة لعدد كبير منهم .

ان تهاون القوى الاصلاحية في تبني مطامح الجماهير والتقاعس عن النضال من أجل مطالبها الملحة يقابله عداء شديد للقوى الثورية ، فالقوى الاصلاحية وخصوصا قيادة حزب التقدم والاشتراكية وفي المدة الاخيرة قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كذلك، لا تفوت فرصة واحدة لاظهار هذا العداء وذلك تحت ستار مناهضة اليسراوية و المغامرة — ان القوى الثورية لم تنج خلال ممارستها النضالية الثورية من السقوط احيانا في اليسراوية و المغامرة — وهذه ظاهرة يزداد وعي القوى الثورية بها وتتعامل معها بالارتكاز الى النقد الذاتي لتجاوزها من منطلق نضالي ثابت — لكن ما تقصده القوى الاصلاحية باليسراوية والمغامرة هو مجمل خطها وممارساتها الثورية ، هو تبنيها الثابت لمجمل مطالب ومطامح الجماهير القريبة والبعيدة و عدائها المطلق للامبريالية والرجعية المحلية ببلادنا وانتقادها الشديد لنهج التواطؤ الطبقي و للتوجيهات الاصلاحية.

نشير في الاخير الى النزعة اللاديمقراطية للقوى الاصلاحية والمتجسدة سواء في العلاقات فيما بينها أو في علاقتها الداخلية أو في العلاقات مع الجماهير. فالقوى الاصلاحية رغم التقارب الكبير لخطوطها السياسية لم تتمكن من توحيد صفوفها سواء في اطار جبهة القوى الاصلاحية أو حتى على مستوى القيام بمبادرات سياسية ونضالية وحدوية. فالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعقليته الهيمنية ظل يرفض العمل الجبهوي مع القوى الاصلاحية الاخرى وظل يحتقر العمل مع حزب التقدم والاشتراكية، وهذا الاخير الذي جعل من شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية كجبهة للقوى الاصلاحية احدى النقط المحورية في برنامجه، يحتقر العمل مع منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. والاتحاد الوطني للقوات الشعبية رغم ضعفه لا يتصور من جهته أية جبهة الا على قاعدة تصوراته وتحت نفوذ قيادته. وطبعا فان جميع القوى الاصلاحية متفقة على اقصاء القوى الجدرية والثورية من جبهتهم الوطنية الديمقراطية.

على مستوى العلاقات الداخلية، ان النهج السائد هو المركزية البيروقراطية التي تؤدي الى احتكار القيادات لتحديد الخط السياسي والايديولوجي ولمجل المبادرات السياسية بعيدا عن القواعد المناضلة وأحيانا ضدا على رؤاها ومطامحها. ان هذه المركزية البيروقراطية تتجسد بشكل خاص من جهة في القرارات المتخذة بالاجماع مما يعكس هيمنة المجموعة القيادية وتبعية الاخرين وسيادة نهج طمس التناقضات عوض حلها ديمقراطيا ومن جهة ثانية في الانشقاقات والانقسامات التي تعرفها الاحزاب الاصلاحية عندما يصبح نهج الاجماع عاجز عن طمس التناقضات.

بشأن العلاقات مع الجماهير، ان ممارسة القوى الاصلاحية تتميز بالخسوف والحذر من مبادراتها القاعدية وبالقرارات المطبوخة فوقيا. على عكس المنظور البروليتاري الثوري الذي يرى في الجماهير صانعة التاريخ ويعمل على اخضاع الادوات التنظيمية لضرورة تحرير الطاقات الجماهرية وتنظيم وتوجيه مبادراتها، فان المنظور الاصلاحي لا يرى في الجماهير سوى القوى المادية التي تنفذ المخططات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة.

وتتجسد النزعة اللاديمقراطية للقوى الاصلاحية بصفة خاصة داخل المنظمات الجماهيرية التي تعتبرها مجرد أدوات لتطبيق الخطط الحزبية وهذا ما يؤدي عندما تتعارض مصالح أوسع الجماهير مع المصالح الحزبية الضيقة أو عندما تتعارض خطط مختلف القوى الاصلاحية داخل هذه المنظمات، الى البيروقراطية أو الى التقسيم.

وقبل الدخول في تفصيل السياسات الخاصة بكل تنظيم اصلاحي على حدة نسجل بان ما نقصده بالقوى الاصلاحية ببلادنا هي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحزب الاصلاحي الاقوى، حزب التقدم والاشتراكية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. و نسجل منذ الان ان هذه الاحزاب رغم سيادة التوجه الاصلاحي داخلها فهي غير منسجمة وتعيش تناقضات داخلية متفاوتة الاهمية بين الاتجاهات الاصلاحية والاتجاهات والعناصر الجدرية والثورية.

ازمة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

يعيش الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وهو "اكبر حزب داخل المعارضة الاصلاحية" أزمة حادة منذ صيف 1981 تجسدت بصفة خاصة في تخبطاته السياسية، في التفكك الداخلي للحزب، في التقلص الكبير لنشاطه الحزبي الداخلي والجماهيري الى حدود الاسابيع الاخيرة، في تقلص نفوذه الجماهيري في انسلاخ عدد من اعضائه عن الحزب، وأخيرا وليس آخرا في انفجار التناقضات بين يمين الحزب ويساره ولجوء القيادة اليمينية والبيروقراطية الى الحكم لحل التناقضات الداخلية.

منذ انتفاضة يونيو 1981 يعرف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فترة من التخبطات السياسية نتيجة لتناقضاته الداخلية بين اليمين واليسار، للقمع الذي واجه به الحكم مبادراته السياسية خلال صيف 1981، ولمفعول هذا القمع على الصراعات الداخلية: ان اضطراب المواقف السياسية للحزب سيبرز بشكل واضح في مواقفه المتضاربة من انتفاضة يونيو 1981، من مسلسل نيروبي لتسوية النزاع حول الصحراء وفي مسألة الانسحاب من البرلمان.

ـ لعب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دورا مباشرا في الاعلان عن الاضراب العام ليوم 20 يونيو 1981 وذلك بواسطة المركزية النقابية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل المرتبطة بالحزب الا أنه لم يلعب أي دور مباشر في الانتفاضة الشعبية التي انفجرت بالدار البيضاء بمناسبة هذا الاضراب وكون دوره في اندلاعها غير مباشر تجسد في الاعلان عن الاضراب العام في ظروف تأجج السخط الشعبي على قرارات 28 ماي 1981 القاضية بالزيادة في الاثمان بينما لا يتوفر هذا الحزب والنقابة التابعة له على قدرة تنظيم الاضراب وتأطيره. وقد كان الحزب هو الاول من فُوجئ بنتائج قرار الاضراب العام، الذي فشل كاضراب بينما تمخضت عنه انتفاضة شعبية واجهها الحكم الرجعي بقمع دموي لم تعرف بلادنا مثيلا له منذ انتفاضة مارس 1965 بالدار البيضاء. واذا كان الحكم قد سارع الى تحميل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكنفدرالية الديمقراطية للشغل مسؤولية الانتفاضة فان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من جهته بادر الى نفي مسؤوليته فيها بل الى التبرئ من هذه المبادرة الكفاحية للجماهير وذلك بواسطة ممثليه في البرلمان وعبر تجاهله للمحاكمات الصورية التي أقيمت لمتظاهري 20/21 يونيو 1981 وعبر الصمت المطلق على مصير هؤلاء المعتقلين.

ـ في بداية شتنبر 1981 وعلى اثر قمة نيروبي الثانية المنعقدة في نهاية غشت، قام المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بنشر بيان يعارض فيه بوضوح جوهر مقررات نيروبي ويطالب فيه بتنظيم استفتاء بالمغرب لمعرفة ما اذا كان الشعب المغربي يصادق أو يعارض هذه المقررات، وبعد اصدار البيان اعتقل جل اعضاء المكتب السياسي وفي مقدمتهم الكاتب الاول عبد الرحيم بوعبيد. وقد أدى هذا الاعتقال التعسفي الذي ادانته كل القوى التقدمية ببلادنا، باعتباره ضربا سافرا لحرية الرأي والتعبير الى طمس الحزب لموقفه من مقررات نيروبي، الى اعادة التأكيد على "الاجماع الوطني" حول العرش بصدد المسألة الصحراوية والى التوجه التدريجي نحو الاتفاق المعلن عن مقررات نيروبي وكأن شيئا لم يكن حتى رجع الابن الضال الى القصر الأبوي.

ان التخبط السياسي سيتضح أكثر من خلال موقف الحزب من الانسحاب من البرلمان. خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ماي 1979 وعلى اثر الحملة القمعية الشرسة التي تعرض لها مناضلوا الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بعد اضرابات أبريل 1979 اتخذت هذه الهيئة قرارا بانسحاب نواب الحزب من البرلمان وتركت للمكتب السياسي صلاحية تحديد الظرف المناسب وشروط هذا الانسحاب. الا أن المكتب السياسي الذي كان في العمق يعد هذا القرار قد ماطل في تنفيذه الى أن جاء شهر اكتوبر 1981 الذي يصادف موعد بداية السنة التشريعية الخامسة، أي السنة الاضافية الاولى في عمر البرلمان حيث اضطر البرلمانيون الاتحاديون الى الانسحاب خصوصا وأن الحزب بالاضافة الى قرار اللجنة المركزية بالانسحاب سبق له أن قاطع الاستفتاء القاضي بتمديد عمر البرلمان. ورغم أن الانسحاب جرد من طابعه النضالي الهجومي حيث تم اعطاءه صبغة الانسحاب الفردي وتم تعليله بحيثيات قانونية فان الحكم الرجعي قد شن حملة دعائية تهدف الى ارهاب النواب المنسحبين وارهاب الحزب برمته. ولم تغت سوى ايام قلائل على الانسحاب حتى انتهز النواب الاتحاديون الضجة التي اثارها الاعلام الرجعي داخليا بعد الهجوم الناجح لقوات جبهة البوليزاريو على "كلتة زمور" لاعلان رجوعهم كأفراد للحظيرة البرلمانية يجرون وراءهم أذيال الهزيمة و

المهانة. وهكذا شكل رجوع النواب الاتحاديون للبرلمان تحولا هاما في سياسة الحزب ازاء الحكم اذ شكل في نفس الوقت اعلانا عن العودة الى الالتفاف التام حول سياسة القصر بصدد الصحراء واعلانا عن التشبث بـ" المسلسل الديمقراطي" والغاء لمواقف الحزب السابقة بهذا الشأن. لا غرابة اذن أن يتمحور الصراع داخل الحزب حول مسألة الانسحاب والرجوع للبرلمان وأن يشكل هذا الحدث بداية لمسلسل انفجار التناقضات، فتقارب الاتجاه اليميني مع الحكم ادى الى انفجار التناقضات مع اليسار داخل الحزب.

ان التناقضات داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ليست جديدة بل انها لازمت الحزب منذ تأسيسه كاتحاد اشتراكي عام 1974 وهي على العموم امتداد للتناقضات التي عرفها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تأسيسه عام 1959 الى 30 يوليوز 1972 (حيث انقسم الحزب الى جناحين جناح الرباط الذي سيتمخض عنه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و جناح الدار البيضاء الذي سيحتفظ باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) وامتدادا للتناقضات التي سيعرفها جناح الرباط قبل تشكله كحزب مستقل.

منذ تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برزت داخله مجموعة يسارية لها مواقف ثورية والتفت حول جريدة الاختيار الثوري الصادرة في الخارج. و قد رفضت هذه المجموعة تغيير اسم الحزب و رفضت التقرير الايديولوجي الذي صادق عليه المؤتمر الاستثنائي المنعقد في يناير 1975 كما عارضت مجمل سياسات الاتجاه اليميني السائد داخل الحزب. وقد شكلت هذه المجموعة المسماة حاليا بحركة الاختيار الثوري النواة الاكثر تماسكا داخل الاتجاه اليساري في الحزب.

مع احتداد الصراع الطبقي منذ 1978 بالخصوص بدأت التناقضات داخل الحزب تحتد بدورها بين اتجاهين رئيسيين، الاتجاه اليميني المهيمن داخل الحزب والاتجاه اليساري، بغض النظر عن التناقضات الثانوية داخل كلا الاتجاهين و بالخصوص داخل الاتجاه اليساري. وفي عام 1980 بدأت التناقضات تتخذ صبغة تنظيمية حيث قام اليمين بطرد مناضلين من اليسار وقام يسار الحزب من جهته ومنذ أواخر عام 1980 بتشكيل تيار طلابي يتبنى أطروحاته السياسية وهو التيار الذي يحمل اسم "رفاق الشهداء". وخلال المؤتمر 17 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في صيف 1981 تجلى بوضوح مدى العداء بين الاتجاهين اليميني واليساري داخل الحزب اذ رفض الاتجاه اليميني التواجد مع الاتجاه اليساري مما أدى به الى الانسحاب من المؤتمر وهذا ما شكل عاملا أساسيا في افشال المؤتمر. لكن نقطة اللارجوع التي شكلت منطلق القطيعة النهائية بين الاتجاهين هي مسألة الانسحاب و رجوع النواب الاتحاديين الى البرلمان. فالاتجاه اليساري طالب بطرد النواب الاتحاديين من الحزب بينما اصر الاتجاه اليميني على تغطية ممارستهم المتخاذلة وعلى تبريرها. وقد أدى احتدام الصراع الى اتخاذ قرار التوقيف و الطرد ضد العديد من عناصر اليسار، مناضلين و أطر قيادية خاصة في اقليمي الرباط و بني ملال. ومن ذلك الحين اصبح الجناح اليساري يعمل بشكل مستقل سياسيا و تنظيميا عن القيادة اليمينية التي ستحاول من جهتها استرجاع مواقعها المفقودة بجميع الاساليب في عدد من المناطق وعلى صعيد التنظيمات التابعة للحزب. ففي اكتوبر 1982 قام المكتب السياسي الذي يشكل مع الفريق البرلماني معقل اليمين داخل الحزب باستدعاء البوليس لطرد المكتب الشرعي لناحية بني ملال من مقر الحزب و وضع مكانه مكتبا غير شرعي معين من طرفه، هذا ما أدى الى اعتقال و محاكمة 26 من المناضلين و الاطر القيادية المنتمين ليسار الحزب و الى قضائهم عدة شهور داخل السجن. وفي مارس 1983 سعرت قيادة الحزب اليمينية على تنظيم ما أسمته بالمجلس الوطني الثاني للشبيبة الاتحادية مستعينة بالبوليس لمنع مناضلي اليسار و هم الاغلبية داخل الشبيبة الاتحادية من حضور المؤتمر. اثناء هذا المؤتمر تجلى بوضوح ساطع أن الاتجاه اليميني يريد حسم الصراع بجميع الوسائل مهما تناقضت مع

الديمقراطية اذ تم الهجوم على "المحاولات التخريبية للنزعة الرفضوية" و شجع عبد الرحيم بوعبيد معارضيه اليساريين على الانسحاب من الحزب معلنا أن " أرض الله واسعة " وأخيرا وليس آخرا قامت القيادة اليمينية و البيروقراطية للحزب بمناسبة انعقاد اجتماع اللجنة المركزية للحزب في 8 ماي الماضي باستدعاء قواة القمع لمنع أعضاء اللجنة المركزية اليساريين من حضور الاجتماع . وقد وجدها الحكم الرجعي فرصة سياسية لتصفية حساباته مع يسار الحزب الذين واجههم بالعنف و اعتقل العشرات و حاكم 34 من بينهم واصدر ضدهم احكام انتقامية قاسية وصلت الى 3 سنوات سجنا بينما ما يزال مناضلون آخرون في مقرات الشرطة. و قد ترجت قيادة الحزب اليمينية موقفها المخزي بطرد 10 أعضاء من اللجنة الادارية ينتمون الى الاتجاه اليساري بينما اعتبر هؤلاء بدورهم أن المكتب السياسي خارج عن الشرعية الحزبية .

ان هذه التناقضات و ما آلة اليه من انقسام تعكس في الحقيقة تناقضات طبقية داخل الحزب. فالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مجمله هو المعبر السياسي الرئيسي عن مصالح البرجوازية الصغيرة وكذا بعض الفئات من البرجوازية الوطنية ، أما الاتجاه المهيمن السائد داخل الحزب فهو يعبر عن مصالح الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة و مصالح فئات من البرجوازية الوطنية. و بالنسبة للاتجاه اليساري و بدون الدخول في تناقضاته و تمايزاته نعتبر أنه يعبر عن مصالح و مطامح الشريحتين البرجوازية الوسطى و الدنيا للبرجوازية الصغيرة مع بعض التفتح بالنسبة لتيار داخله من الموقع البروليتاري .

لا غرابة اذن أن تحتد الخلافات الايديولوجية و السياسية بين الاتجاهين اليميني و اليساري . فبينما الاتجاه اليساري يعبر عن تبنيه للفكر الاشتراكي العلمي فان الاتجاه اليميني يذهب نحو القطيعة حتى على الصعيد اللفظي مع الاشتراكية العلمية و ينجذب أكثر فأكثر نحو ما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية و نحو ما يسمى بالاممية الثانية المشكلة من الاحزاب الاشتراكية في أوربا الغربية التي شكلت دائما مدافعا أمينا عن الرأسمالية، بل أكثر من ذلك إن يمين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يتعامل مع ما يسمى بالرابطة الاشتراكية الافريقية والتي تضم عددا من الاحزاب الرجعية الافريقية التي تحمل ياقطة الاشتراكية . وعلى الصعيد السياسي ان الاتجاه يميني واذا استثنينا مزايدات صيف 81 حول مقررات نيروبي قد ساند دائما سياسة "الاجماع الوطني" بصدد المسألة الصحراوية وأيد و ما يزال المسلسل الديمقراطي المزعوم ، وأبان عن تفاهه كلما تعلق الامر بمساندة الحركة الجماهيرية أو مواجهة مخططات الامبريالية بمنطقتنا أو التصدي الفعلي للمخططات الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية.

لنتذكر بهذا الصدد موقف الاتجاه اليميني من زيارة السادات للقدس (حيث حمل عبد الرحيم بوعبيد مرة أخرى حقيبة القصر للذهاب الى ليبيا و العراق من أجل الدفاع عن صحة مبادرة السادات) و من التسهيلات العسكرية المعطات للامبريالية الامريكية و من مناورات قواتها العسكرية فوق ترابنا الوطني.

اما الاتجاه اليساري فقد عارض بشدة مجمل السياسات المنتهجة من طرف اليمين . وحتى عندما كان انطلاقا من منظور الوطنية الضيقة يساند سياسة الضم العسكري للصحراء فهو لم ينزلق وراء سياسة الاجماع الوطني" الرجعية . وأخيرا فان النزعة البيروقراطية المتأصلة لدى القيادة اليمينية قد أدت بها الى ضرب أبسط مقومات المركزية الديمقراطية الى فرض هيمنتها على الحزب بكل الاساليب البيروقراطية، بل حتى عبر الاستقواء بالاجهزة القمعية للحكم الرجعي للتخلص من ابرز الاطر و مناضلي الاتجاه اليساري .

ان الاتحاد الاشتراكي قد خرج منهوكا من أزمته و افتقد لجزء كبير من جماهيريته لكن الاتجاه اليميني بعد التخلص من أبرز اطر الاتجاه اليساري تمكن من استعادة سيطرته على الاجهزة الحزبية مما سمح له باستئناف نشاطه الحزبي و الدعائي و المشاركة في الانتخابات المحلية لـ 10 يونيو . ان الممارسات

اليمينية للحزب ستتعمق أكثر في الفترة القادمة بعد أن تمكن اليمين من التخلص من جزء هام من الاطر اليسارية فهل بامكان بعض العوامل مثل استمرار تيار يساري داخل الحزب لم يتمكن اليمين بعد من تصفيته، و إحتداد الازمة الاقتصادية و الاجتماعية و منعكساتها على الجماهير الشعبية وعلى قواعد الحزب بصفة خاصة ان تعرقل الاتجاه اليميني نحو المزيد من لتواطئ الطبقي مع القوى الرجعية.

بالنسبة لتجربة الاتجاه اليساري ان أول درس يفرض نفسه هو استحالة تحويل الحزب من الداخل الى حزب ثوري . ان القيادة اليمينية البيروقراطية بالمرصاد لجميع المحاولات في هذا الاتجاه كما أن الحكم هو الاخر لن يسمح بذلك و هذا ما اتضح بشكل صاطع يوم 8 ماي عندما لجأت القيادة البيروقراطية الى الطرد للتخلص من معارضيها و اقدام الحكم على اعتقال هؤلاء المناضلين التقدميين المخلصين لقضية شعبنا. فيوم 8 ماي سقط وهم تحويل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من الداخل الى حزب ثوري . اننا كثوريين نسعى أولا و قبل كل شئ الى تعزيز معسكر القوى الثورية ببلادنا و لهذا الغرض نأمل أن يعزز مناضلوا لاتجاه اليساري صفوف القوى الثورية بفعالية أكثر. و هم مطالبون انطلاقا من ظروفهم الخاصة و انطلاقا من التجارب السابقة للقوى الثورية بسلبياتها و و ايجابياتها ان يختاروا الشكل الملموس الذي يمكنهم من خدمة قضية الثورة الشعبية ببلادنا .

من جهة أخرى ان الصراع بين اليمين و اليسار سيزداد احتدادا في الفترة القادمة و خاصة داخل المنظمات الجماهيرية التي يعمل فيها التياران (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لجنة حقوق الانسان ... الخ) و نعتقد من جهتنا أنه يجب تفادي أي انعكاس سلبي لهذه الصراعات على مسيرة المنظمات الجماهيرية التي يجب احترام استقلاليتها كاطارات للدفاع على مصالح الجماهير الشعبية قبل أي اعتبار آخر.

وأخيرا نعبر عن ادانتنا للاعتقال التعسفي والاحكام الجائرة التي تعرض لها الاطر و المناضلون الاتحاديون و للقمع المتنوع الاشكال الذي يتعرض له مناضلوا هذا الاتجاه في مختلف المناطق و نشجب التواطئ أو السلبية التي واجهت بها القوى الاصلاحية اعتقال و محاكمة المناضلين الاتحاديين اليساريين في بني ملال خلال شهر ماي و اكتوبر 1982 ثم في الرباط خلال شهر ماي الاخير. كما نوجه نداء حار لجميع القوى الديمقراطية الحقة من أجل فرض اطلاق سراح هؤلاء المناضلين و اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

حزب التقدم والاشتراكية الذي نصب نفسه حزبا للطبقة العاملة

ان حزب التقدم و الاشتراكية بعد أن نصب نفسه كحزب للطبقة العاملة لا يضيع فرصة واحدة في اطار دعايته لتنصيب نفسه "كطليعة ثورية للطبقة العاملة و الفلاحين و المثقفين المتنورين" . و الحقيقة أن هذا الحزب ليس لا بالثوري و لا بالطليعي . لقد اختار حزب التقدم و الاشتراكية منذ نشأته في 1974 نهج التواطئ الطبقي و الاصلاحية كبديل لنهج الصراع الطبقي و النضال الثوري . و هذا ما تجسد بشكل واضح في انخراطه بثبات و حماس في سياسة "الاجماع الوطني" في تبنيه لتكتيك تعميق المسلسل الديمقراطي المزعوم (شعار مؤتمره الثالث المنعقد في ابريل 1983 "الى الامام من أجل التغيير الديمقراطي البديل التقدمي خدمة للمصلحة العليا

للوطن) وفي عدائه المكشوف للقوى الثوريـــة الماركسية اللينينية وغير الماركسية اللينينية بدعوى محاربة اليسراوية والمغامرة. أما الطليعية فهـــي تقتدي المبادرة الى تنظيم وتوجيه النضالات الكبرى التي تقوم بها الجماهير الشعبية،لكن حزب التقدم والاشتراكية ظل غائبا عن جل هذه النضالات بـل اتخذ احيانا موقفا سلبيا منها كما هو الشأن مثـــلا بالنسبة لانتفاضة 20/21 يونو بالدار البيضاء وكذا العديد من النضالات الطلابية في السنوات الاخيرة، وعلى العموم فان طليعيته ظلت محصورة في التغطية الصحفية لعدد من النضالات الغير المحرجة بالنسبة للحكم وفي حضور عدد من مناضليه في بعضها . ومنذ حصوله على الشرعية وحزب التقدم والاشتراكية يعمل بدون كلل على توسيع صفوفه على تواجده التنظيمي في مناطق جديدة لم يكن متواجدا فيها من قبل ،على تعزيز نفوذه داخل بعض النقابات و المنظمات الجماهيرية أو الجمعيات الثقافية وعـــلى تقوية دور صحافته. لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن هذا الحزب يحاول تعزيز نفوذه في اطار نهـــج التواطئ الطبقي والتوجه الاصلاحي الذي جلـب الى صفوفه أفواج من الانتهازيين لن يترددوا فـي الابتعاد عنه في ظروف الشدة وبمجرد ما تـــرى الرجعية أن مصلحتها لم تعد تكمن في السماح للحزب بالنشاط العادي وانما في قمعه ونذكر هنا بالتجربة المأساوية "لحزب الشعب الايراني" (تودة). فهذا الحزب التصق منذ اندلاع الثورة الايرانية عام 1978 "بخط الامام خميني" ولم يتوان في خوض الصراع ضد "المتجسسين والمغامرين" لكن بمجرد ما اتضح للجناح الرجعي المهيمن في صفوف السلطة الايرانية ان مصلحته لم تعد تكمن في التحالف مع حزب "تودة" وانما في قمعه قام بتصفية الحزب بشكل همجي. فعسى أن يفكر المناضلون المخلصون لقضايا الجماهير والمتواجدون داخل حزب التقدم والاشتراكية في هذه التجربة المأساوية وفي العشرات من التجارب المماثلة لاستخلاص الدروس من سياسة التواطئ الطبقي التي انساق وراءها الحزب بتأثير من قيادته المغرقة في الاصلاحية والانتهازية اليمينية.

في اطار التطرق للسمات العامة للتوجه الاصلاحي ببلادنا وللقاسم المشترك في سياسات ومواقـــف الاصلاحية منذ انتفاضة يونيو 81، تعرضنا لجل سياسات حزب التقدم والاشتراكية باعتباره جزء مـــن القوى الاصلاحية . ونريد أن نسجل هنا بعـــض المميزات الخاصة بالخط الاصلاحي لهذا الحزب.

جعل حزب التقدم والاشتراكية من بناء "الجبهة الوطنية الديمقراطية" إحدى شعاراته الرئيسية وهذا الشعار يدخل بطبيعة الحال في اطار التوجـــه الاصلاحي للحزب وليس في اطار التوجه الثوري الهادف الى بناء التحالف الاستراتيجي لكل القوى المعبرة عن مطامح ومصالح الطبقات الشعبية للقضاء على السيطرة الامبريالية والقوى الرجعية وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي. ولا أدل على ذلك من أن حزب التقدم والاشتراكية يرفع شعار "الجبهـــة الوطنية الديمقراطية" بينما يظل متشبثا في نفس الوقت بالشعار الرجعي حول "ميثاق الدفاع الوطني" الذي يطرح اقامته مع جميع القوى السياسية بما فيها القـوى الرجعية ويظل يناهض بدون توقف القوى الثورية ببلادنا . لهذا فان الجبهة الوطنية الديمقراطية أو "وحدة اليسار" (مع محاربة اليسار الثوري) التي يدعو اليها الحزب ، لا تعدو أن تكون مجرد تكتيك اصلاحي يهدف الى تعزيز مواقع القوى الاصلاحية سواء في اطار الانتخابات أو في اطار مساوماتها مع الحكم.

من جهتنا اذن وكما نفتح الطابع الاصلاحي لشعار "الجبهة الوطنية الديمقراطية" فاننـــا نعتبر في ذات الوقت أن البديل الثوري لهـــذا الشعار يكمن من جهة أولى وعلى الصعيد التكتيكي في الوحدة النضالية لجميع المناضلين المخلصيـــن لقضايا الجماهير بمختلف مشاربهم السياسية والنقابية ويهدف النضال المشترك من أجل تحقيق المطالب الملحة والمستعجلة للجماهير الشعبية ومن جهة ثانية وعلى الصعيد الاستراتيجي بناء التحالـــف الوطني الديمقراطي الشعبي (بقيادة الطبقة العاملة

و حزبها الثوري) كتحالف بين كافة القوى الشعبية لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، و هذا ما يمكن الشروع في تحقيقه عبر العمل بالخصوص من أجل اقامة تنسيق ثوري قاعدي و قيادي بين مختلف القوى الثورية.

ان حزب التقدم و الاشتراكية الذي نصب نفسه منذ زمان كممثل سياسي للطبقة العاملة قد بدأ في الشهور الاخيرة يقدم نفسه كامتداد مباشر للحزب الشيوعي المغربي ، و في هذا الاطار يدخل احتفاله المقبل بالذكرى الاربعينية لتأسيس الحزب الشيوعي المغربي .

واذا كانت تجربة هذا الاخير قد تضمنت جوانب ايجابية و أخرى سلبية هي التي كانت وراء فشله و تهميشه بعد الحصول على الاستقلال فيمكن القول أن حزب التقدم و الاشتراكية لم يعمل على تطوير الجوانب الايجابية التي سيظل الشهيد عبد الكريم بن عبد الله رمزا حيا لها ، وإنه على العموم حافظ على الجوانب السلبية بل وعمّقها أحيانا .

و مهما يكن من أمر فاننا في تعاملنا مع هذا الحزب الاصلاحي سوف لن نغفل طابعه التقدمي و لن نغفل أن داخله مناضلون مخلصون لقضايا الجماهير و لقضايا الطبقة العاملة، مناضلون يعتقدون عن صدق أنهم داخل حزب ثوري بل داخل حزب شيوعي حقيقي ، كما أننا لن نغفل أن وجود مثل هؤلاء المناضلين بالاضافة الى التبني الرسمي للايديولوجية الاشتراكية العلمية من طرف الحزب سيؤدي بالضرورة مع احتدام الصراع الطبقي و تنامي دور القوى الثورية و الشيوعية في البلاد الى انفجار تناقضات الحزب مما سيعزز بدوره صفوف القوى الثورية و الشيوعية ببلادنا .

لهذا فاننا كشيوعيين سنستمر في تعرية الطابع الاصلاحي البرجوازي الصغير ، للتوجه السياسي السائد داخل الحزب، عاملين في نفس الوقت على تشجيع النقاش الرفاقي مع مناضليه المخلصين لقضايا الجماهير و تشجيع كل امكانيات النضال الوحدوي المشترك معهم واضعين نصب أعيننا المصلحة العليا للطبقة العاملة في بناء حزبها الثوري المستقل و المصلحة العليا لكافة الجماهير الشعبية في انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية و فتح الطريق أمام الاشتراكية.

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

استمرار خط الانتظارية

منذ انقسام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى جناحين ، جناح الرباط و جناح الدار البيضاء ، هذا الانقسام الذي تم في 30 يوليوز 1972 و الذي تولد عنه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1974 ضعف نفوذ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بشكل كبير و أصبح مجرد واجهة سياسية للبيروقراطية النقابية المسيطرة على الاتحاد المغربي للشغل ، هذا ما تجسد من جهة في تبني الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمجمل سياسات وخطط البيروقراطية النقابية و من جهة أخرى في تواجد جل أطر الاتحاد المغربي للشغل العليا في قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وعلى هذا الصعيد يبدو أن تحولا طرأ على العلاقات بين الاتحاد المغربي للشغل و الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ذلك أن البيروقراطية النقابية للاتحاد المغربي للشغل نظرا لحسابات سياسية خاصة بها أخذت تفك ارتباطها الشبه العضوي بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية. هذا ما تجلى بالخصوص في المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد في ابريل الماضي و الذي لم يذكر في مقرراته أو التقرير المذهبي المقدم من طرف عبد الله ابراهيم الامين العام للحزب و لو مرة واحدة اسم الاتحاد المغربي

للشغل والذي تميز بتغيب أو بالحضور الشكلـــي للاقطاب البارزة داخل البيروقراطية النقابية رغم أنهم كانوا رسميا أعضاء في قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنبثقة عن المؤتمر الثالث المنعقد في نهاية عام 1974 .

أصبح نفوذ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هزيلا جدا و يرجع ذلك الى خطه السياسي المغرق فـي الانتظارية والى تشبثه بطروحات لم تعد لها علاقات بالواقع. فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ظل و ما يزال منهمسا في التغني بالامجاد و ظل الى حدود الشهور الاخيرة ينادي بتكوين "حكومة شعبية" يحلم بأن يكون له كحزب دور أساسي داخلها و ظل لهذا الغرض ينتظر أن تأدي تفاقم الاوضاع الى أزمة سياسية قد تدفع الحكم الى تشكيل "حكومة شعبية" واعادة تجربة السنوات الاولى من الاستقلال حيث شارك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و هوالحزب الشعبي العتيد آنذاك ،في الحكومة التي كان يرأسها عبدالله ابراهيم نفسه. وأمام اتضاح طوبوية مثل هذه الطروحات اضطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مؤخرا الى التخلي عن أطروحة "الحكومة الشعبية" ليستبدلها بأطروحة اصلاحية جديدة تصب في نفس النهج الانتظاري و يتعلق الامر بمقترحه الاخير "الجبهة الاستراتيجية" بين القوى الوطنية و هو البديل الذي طرحه للخط الانتخابي للقوى الاصلاحية الاخرى .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعبر مثـل يمين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن مصالح البرجوازية الوطنية و الشريحة العليا للبرجوازية الصغيرة. انه يشكل احدى الادوات بيد البرجوازية للسيطرة على الطبقة العاملة وعرقلة استقلاليتهـا السياسية و التنظيمية . انه لا يختلف جذريا عـن القوى الاصلاحية الاخرى و ما يميزه بالخصوص هو خليط ايديولوجي غريب في بعض جوانبه من ايديولوجية حزب البعث، الجناح العراقي مما يتجلى في تبني مجمل مواقف النظام العراقي بصدد الحرب العراقية الايرانية ،و من جهة ثانية و نظرا لضعفه و لنهجـه الانتظاري ،معارضة المسلسل الديمقراطي ،في هذا الصدد قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية رسميا عدم المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة ،من جهة ثالثة يتميز الاتحاد الوطني للقوات الشعبيـة بعدم انسياقه وراء سياسة "الاجماع الوطني" التـي سارت فيها القوى الاصلاحية الاخرى و ذلك رغـم موقفه الذي لا يختلف في الجوهر عن مواقفها بشأن المسألة الصحراوية. واخيرا يتميز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية باحتقار كبير للجماهير و بعداء خاص لمبادراتها المستقلة و هذا ما تجلى بالخصوص في موقفه العدائي من انتفاضة يونيو 1981 .

ان النهج الانتظاري الذي تميز به الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يؤدي فقط الى تهميشه بل كذلك الى انسلاخ عديد من أطره الاكثر انتفاضية والتحاقها بصفوف القوى الرجعية (المعطي بوعبيد ،السملالي .)

منظمة "العمل الديمقراطي الشعبي" من أجل عقلنة المشروع الإصلاحي و تزويده بدماء جديدة

في مطلع هذه السنة تمكنت المجموعة الملتفة حول جريدة "أنوال" والتي كانت تشكل في ما قبل الاتجاه اليميني داخل "المنظمة الماركسية اللينينية 23 مارس" من الحصول على الشرعية القانونية تحت اسم "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" .وقد جاء ذلك بعد 3سنوات من النشاط السياسي العلني المسموح به من طرف الحكم .

اننا لا نجادل في حق هذه المجموعة من المناضلين التقدميين في اختيار و نهج العمل الشرعي ، أي العمل المسموح به قانونيا ،بل اننا انسجاما مـــع قناعتنا الديمقراطية الراسخة المتعلقة بالنضال مـن

اجل حق التنظيم السياسي و النقابي بدون قيد مستعدون للدفاع عن حق كل مجموعة من المناضلين التقدميين في العمل الشرعي ، في حالة تعرضها للقمع الهادف الى التضييق أو الحرمان من ممارسة هذا الحق . لكن ما نريد نقاشه هو "المشروع" الاجتماعي و السياسي لهذه المنظمة الجديدة .

تحاول منظمة العمل الديمقراطي الشعبي طرح نفسها كامتداد تاريخي للحركة الماركسية اللينينية المغربية و كتتويج لحركتها النضالية . انها تعتمد في ذلك على كون جل أطرها القياديين كانوا اعضاء سابقين في منظمة 23 مارس الماركسية اللينينية. لكن اذا استثنينا هذا العامل الذي ليست له قيمة بالمقارنة مع طبيعة المشروع الاجتماعي و الخط الايديولوجي و السياسي لاية منظمة أو حركة يتضح بشكل ساطع من خلال التمعن في مشروعي الحركة الماركسية اللينينية المغربية و منظمة العمل الديمقراطي الشعبي من خلال تفحص مشروعيها الايديولوجي و السياسي ، ان المنظمة الجديدة تشكل قطيعة مع الحركة الماركسية اللينينية المغربية و مع الحركة الثورية بصفة عامة بينما أصبحت جزءا لا يتجزء من القوى الاصلاحية .

ان الحركة الماركسية اللينينية المغربية هي الحركة التاريخية الاجتماعية و السياسية و التنظيمية الهادفة الى بناء الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة و هي متشكلة من مجموع التنظيمات و التيارات و العناصر الثورية التي تتبنى الماركسية اللينينية كمنظور للعالم و كمرشد للعمل و التي تعمل من أجل بناء حزب البروليتاريا المغربي كمهمة لا تقبل التأجيل . هذه الحركة استمدت مشروعيتها التاريخية من الضرورة التاريخية للحزب المستقل للطبقة العاملة و من غياب هذا الحزب ببلادنا بعد فشل المشروع الاول لبنائه ، الفشل المتجسد في تهميش الحزب الشيوعي المغربي و انحرافه بسبب التوجه الاصلاحي لقيادته . عند بروزها كانت الحركة الماركسية اللينينية المغربية تتكون من منظمتي "الى الامام" و "23 مارس" ثم فيما بعد ، وبعد انشقاق داخل هذه الاخيرة ، من مجموعة لنخدم الشعب التي كان أحد أبرز أطرها قبل وفاته هو الشهيد محمد حمامة .

بالاضافة الى هدف بناء الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة، الحزب الشيوعي المغربي، طرحت الحركة الماركسية اللينينية المغربية على نفسها مهمة بناء التحالف العمالي الفلاحي باعتباره العمود الفقري للتحالف الوطني الديمقراطي الشعبي الذي يجب العمل من اجل اقامته بين مجموع الطبقات و الفئات الوطنية و حددت انطلاقا من تحليل التناقضات الطبقية في المجتمع بان مهمة المرحلة هي الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تفتح الطريق نحو الاشتراكية معتبرة في ذات الوقت أن هذه الثورة لن تتم سوى باعتماد العنف الثوري الجماهيري المنظم . هذا هو جوهر الاهداف الثابتة للحركة الماركسية اللينينية المغربية منذ نشأتها ، هذه هي اهدافها الجوهرية التي ما تزال تتشبث بها لحد الآن رغم الانحرافات و المنزلقات اليمينية و اليسارية التي اعترضت طريقها نحو التقدم الحثيث على طريق تحقيقها . هذه هي الاهداف التي تفانى واستشهد من أجلها محمد بوعبيد حمامة عبد اللطيف زروال، و سعيدة المنبهي، و رحال جيبهة و منصر البريمي . فهل هذا هو خط منظمة العمل الديمقراطي الشعبي حتى تطرح نفسها كامتداد تاريخي للحركة ؟

ان منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بعد أن تخلت عن الجوهر الثوري للماركسية اللينينية تخلت كذلك عن هدف بناء حزب البروليتاريا ، عن الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية و اصبح هدفها الاساسي يتجسد في وهم بناء المجتمع الديمقراطي اللييرالي عن طريق "النضال الديمقراطي" و "تعميق المسلسل الديمقراطي" . و على غرار مجموع القوى الاصلاحية تخلت حتى عن شعار المجلس التأسيسي و أصبحت تقبل بدون جدال العمل في اطار المؤسسات الدستورية الراهنة التي سبق رفضها من لدن كافة القوى الشعبية . كما أن هناك محاولات

جادة للتخلي عن مفهوم الطبقات الاجتماعيـــة و الصراع الطبقي و استبدالها بمفاهيم غير ماركسية حول "الكتل الاجتماعية" و"الصراع الاجتماعي" . و أخيرا فان الشوفينية تشكل احدى مميزات خطها الايديولوجي و السياسي .

ان هذه المنظمة هي اذن منظمة برجوازية صغيرة، اصلاحية ليس إلا . ان دورها ينحصر من موقع الدبلية للقوى الاصلاحية الكبرى ـ يمين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و حزب التقدم و الاشتراكية ـ في محاولة توظيف الرصيد النضالي الثوري للحركـــة الماركسية اللينينية المغربية لصالح المشروع الاصلاحي في تزويد القوى الاصلاحية بدماء جديدة و في محاولة عقلنة المشروع الاصلاحي . ان الخط الاصلاحي قد ظل الى حدود السنوات الاخيرة في موقع دفاعي على الصعيد الايديولوجي كما ظل يتعرض لبعض التصدعات بسبب تناقضاته الداخلية التي كانت تؤدي من حين لاخر الى تجاوز الخط الاصلاحي . و ها هم منظرو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي معتمدين على بعض العبارات و الادوات الفكرية المترسبة عن تجربتهم الثورية السابقة يعملون على توظيفها لتشويه الحركة الماركسية اللينينية المغربية و الحركة الثورية و لعقلنة المشروع الاصلاحي .

هل يحق اذن دون السقوط في الانتهازيـــة المفضوحة الادعاء بالانتماء الى "الحركة" حتـــى و لو تم تجريدها خاصة من صفتها الماركسيـــة اللينينية ؟ هل يحق بعد ذلك دون السقوط فـــي المتاجرة الرخيصة الحديث عن الوفاء للشهـــداء و تسمية أول ندوة وطنية لهذه المنظمة باسم محمد حمامة و هو الذي ظل وفيا لمبادئه الشيوعيـــة و بخط الثورة الشعبية؟

كلمة أخيرة ، ان تعريتنا للطابع البرجوازي الصغير و الاصلاحي لهذه المنظمة و تصدينا الحازم لكل محاولاتها الهادفة الى تشويه اهداف الحركة الماركسية اللينينية المغربية و الحركة الثورية لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يجرنا الى موقع عدائي لهذه المنظمة التقدمية خصوصا و انها ما تزال تضم في صفوفهـــا عددا من المناضلين الثوريين الماركسيين الذين سيكتشفون من خلال تجربتهم الخاصة خطأ المنهج الاصلاحي الذي انساقوا وراءه . و من جهتنا لـــن نتردد في الدخول مع مناضلي هذه المنظمة في أي نضال مشترك يهدف الى خدمة قضايا الجماهيـــر الشعبيـــة .

بصفة عامة اذا كان من واجب الثوريين ببلادنا فضح الطبيعة الطبقية للبرجوازية و البرجوازيـــة الصغيرة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لحزب التقدم و الاشتراكية ، و لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، و فضح التوجهات الاصلاحية و الشوفينية السائدة داخلها ، فعليهم أن لا يغفلوا لحظـــة واحدة بان التناقضات مع هذه القوى السياسيـــة تدخل ضمن التناقضات في صفوف الشعب و قواه التقدمية ، اذ يجب السهر على حلها بالنقاش الديمقراطي و بالنقد الصارم و بالاحتكام للجماهير كما يتحتم عليهم احباط استفزازات بعض الاتجاهات المغرقة في الاصلاحية و التي تلجأ أحيانا الـــى أساليب عدائية في صراعها ضد اليسار الثوري .

من جهة أخرى ان مصلحة الكادحين و متطلبات النضال الوحدوي لتحقيق مطالبهم الملحة تفرض على الثوريين أن يعملوا يدا في يد مع كافة المناضليـــن المخلصين لقضايا الجماهير داخل هذه القـــوى الاصلاحية نفسها و ذلك لتقديم كفاح الجماهـــير ضد عدوها الطبقي الواحد ، الامبريالية البرجوازية الكمبرادورية و ملاكي الاراضي الكبار و الحكم الرجعي الساهر الامين على مصالحهـــم . و لا شك أن النقاش العلمي الهادئ مـــع هؤلاء المناضلين بعيدا عن أي تزمت أو حلقية و بالارتباط مع الاستعداد المتبادل للنقد الذاتي حول الاخطاء المرتكبة سيساهم في توضيح رؤاهم حول حقيقة احزابهم التي يعتقدونها ثوريـــة و سيساعدهم على استكشاف البديل الثوري .

و أخيرا اننا نعتقد بان الوقت قد حان بالنسبة للعناصر و المجموعات و الاتجاهات الثوريـــة الموجودة داخل القوى الاصلاحية لتعزز كفاح شعبنا بفعالية عبر تعزيز صفوف القوى الثوريـــة بالاساليب الملائمة .

يونيو 1983

الحركة

عرفت بلادنا طيلة السنوات 1978 الى 1981 نضالات شعبية ضخمة شاركت فيها مختلف الطبقات و الفئات الشعبية بالمدن و البوادي وقد كانت الطبقة العاملة في طليعة هذه الحركة النضالية الواسعة التي توجت بعليان يونيه 1981 في مختلف المناطق و بالخصوص في المغرب الشرقي ثم في الدار البيضاء مع الاضراب العام العمالي ليوم 18 يونيه و مع الانتفاضة الشعبية المجيدة ليومي 20و21يونيه التي ذهب ضحيتها أزيد من 600 قتيل .

واذا كانت الحركة النضالية للطبقة العاملة قد عرفت انتعاشا ملحوظا منذ مطلع السنة الحالية و بالخصوص في الاسابيع الاخيرة و اذا كان الطلبة و التلاميذ قد خاضوا من جهتهم معارك هامة طيلة السنتين الاخيرتين فان الحركة الجماهيرية قد تميزت على العموم منذ انتفاضة يونيه 1981 بالتقلص الملحوظ للنضالات علاوة على طابعها الدفاعي المحض وعلى تشتتها و ذلك رغم استمرار تدهور الاوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية للجماهير الشعبية و رغم تنامي سخط الجماهير على أوضاعها المزرية.

ان الجماهير الشعبية تتحمل أكثر من غيرها نتائج الازمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد و التي تزداد حدة مع استمرار الازمة العامة للاقتصاد الرأسمالي ، مع استمرار حرب الصحراء و بسبب انعكاسات الجفاف.

فالقدرة الشرائية للجماهير تتقلص باستمرار نتيجة ارتفاع الاثمان و الضرائب المباشرة و الغير المباشرة بالموازاة مع ركود مواردها و نتيجة استفحال البطالة الشاملة و المقنعة،كما أن الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم و السكن و النقل تتدهور باستمرار، يوازيها انتشار الفساد الاداري و الامراض الاجتماعية. إن سخط الجماهير على عدوها الطبقي يتزايد نتيجة هذه الاوضاع ،خصوصا و أن مفعول بعض الشعارات الرجعية الدماغوجية ، و المقومات الايديولوجية مثل "المغرب الجديد" و "الاقلاع الاقتصادي" و "تقليص الفوارق الطبقية" قد أخذ يتلاشى نتيجة تعمق الازمة الاقتصادية و احتدام الصراع الطبقي .

اذا كانت نضالات الجماهير قد تقلصت بشكل ملحوظ في السنتين الاخيرتين رغم تنامي سخطها فلان نضالاتها الجبارة و تضحياتها الكبيرة لم تعط على العموم سوى مكاسب ضئيلة و لان الحكم الرجعي لم يعد يتردد في مواجهة نضالاتها بالارهاب و القمع الاسود . واذا ذهبنا الى الاسباب العميقة نجد أن تقلص النضالات الجماهيرية يعود الى أزمة الاساليب النضالية التي تحتاج الى التعميق و التجديد ،الى أزمة الادوات النقابية و الى ضعف القوى الثورية.

الجماهيرية منذ انتفاضة يونيو

طيلة السنوات الاخيرة أصبح الاسلوب الرئيسي ، ان لم يكن الوحيد الذي تواجه به الرجعية التحركات النضالية للجماهير بهدف الحصول على "السلم الاجتماعي" هو القمع. ففي السنوات السابقة لانفجار الازمة الاقتصادية كانت الرجعية تمزج ما بين القمع و التنازلات الاقتصادية و الدماغوجية المتمحورة حول شعارات "المغرب الجديد" الزائفة ،وكذا التعاون احيانا مع القوى الاصلاحية من أجل الحصول على السلم الاجتماعي .لكن تعمق الازمة الاقتصادية و انفضاح الطابع الدماغوجي للشعارات الرجعية و احتدام الصراع الطبقي ،كل هذه العوامل أرغمت الحكم الرجعي على كشف طبيعته الدكتاتورية باعتماده أساسا على الارهاب و القمع لمواجهة التحركات النضالية للجماهير وحتى الى استباقها بنهج اسلوب القمع الوقائي أو القمع كأداة للردع.

الطبقة العاملة:

اوضاع، نضالات،

أزمة الحركة النقابية

تدهورت أوضاع الطبقة العاملة بشكل خطير طيلة السنتين الاخيرتين . فالقدرة الشرائية للعمال تضاءلت بشكل كبير نتيجة ركود الاجور أو نموها الهزيل مقابل ارتفاع ضخم لاثمان المواد الاساسية في الاستهلاك اليومي و للضرائب.ان قانون السلم المتحرك للاثمان والاجور لم يعد يطبق منذ أزيد من عشرين سنة . اما الحد الادنى للاجور المحدد من طرف الدولة فيظل حبرا على ورق حيث أن جزءا كبيرا من العمال و العاملات و خصوصا منهم العمال الزراعيين و العاملات في البادية و المدن و الاطفال المشغلين يتقاضون اجورا دون هذا الحد الادنى القانوني -علاوة على ذلك ان الطبقة العاملة كباقي الكادحين تعاني من الازمة التي يعرفها قطاع الخدمات الاجتماعية مما يزيد من حدة تدهور أوضاعها المعيشية.

ان عشرات المعامل و المناجم (كمعمل شنوف للسكر بالدار البيضاء ،و معمل سيكوبار قرب سلا ،و معمل ليمونا بالمحمدية و معمل ساطفيلاج بطنجة ،و منجم قطارة بناحية مراكش، و منجم بوعازر قرب ورزازات...) و مقاولات الاشغال العمومية تغلق أبوابها بصفة نهائية أو موقتة نتيجة الازمة الاقتصادية الهيكلية و نتيجة تواطؤ جهاز الدولة مع أرباب العمل . كما أن العديد من المؤسسات لجأت الى تسريح جزء من عمالها أو الى تقليص ساعات العمل مع تقليص الاجور. كل هذا يزيد من حدة البطالة المكشوفة و المقنعة خصوصا و أن الازمة الاقتصادية و ما يترتب عنها من جمود الاستثمارات لا تسمح بخلق فرص جديدة كافية لاستيعاب اليد العاملة المتوافدة بمئات الآلاف كل سنة على سوق العمل .ان أشد ما يخشاه العامل اليوم أمام تنامي جيوش العاطلين هو فقدان عمله ،

هذا ما أصبح يتهدده باستمرار وهو ما يضغط عليه بقوة للقبول باقسى أساليب الاستغلال والاضطهاد مقابل الحفاظ على عمله.

ان رغبة البرجوازيين في الحصول على الربح الاقصى في أقصر مدة ورغبتهم في تحميل العمال أعباء الازمة الاقتصادية تؤدي بهم الى تكثيف وتيرة العمل والى الضرب عرض الحائط بادنى الشروط الامنية والصحية داخل المؤسسات وهذا ما يؤدي الى تكاثر وانتشار الامراض المهنية والى حصول حوادث تؤدي سنويا الى مقتل العشرات من العمال وجرح وعطب المئات من بينهم. والحوادث التي وقعت في منجمي جرادة والحمام قرب الخميسات ومطحنة باروك بسلا والتي أودت بحياة العديد من العمال خير شاهد على ذلك.

ان ارباب العمل واجهزة الدولة الساهرة على مصالحهم، يحرصون كل الحرص على حرمان العمال من الحريات النقابية التي تسمح لهم بتنظيم أنفسهم ومواجهة شراسة الاستغلال. ان القمع يتهدد العمال في الضيعات الفلاحية والمعامل والمناجم وأوراش الاشغال العمومية بمجرد اقدامهم على تأسيس نقابة للدفاع عن حقوقهم أو لمجرد تقديم ملف مطلبي، كما أن سيف القمع يهدد رقابهم لمجرد اقدامهم على خوض اضراب دفاعي، فمنذ يونيه 1981 الى الآن عرف المئات من المناضلين النقابيين التنقيل التعسفي والتوقيف والطرد وعنف عملاء الباطرونات والاعتقال والمحاكمة. كما أن فاتح ماي، العيد المجيد للطبقة العاملة أصبح في السنتين الاخيرتين عبارة عن استعراضين في آن واحد، استعراض العمال المناضلين داخل مركزيتهم الاتحاد المغربي للشغل واستعراض موازي لقوات القمع مختلف اصنافها والتي تسعى الى خنق انفاس العمال وحرمانهم من التعبير عن سخطهم على العدو الطبقي. وان الاستعراض الصامت لعمال القنيطرة، واضعين كمامات من الثوب على افواههم للتعبير الرمزي عن حرية التعبير في بلادنا لدليل على تنامي وعي طبقتنا العاملة بافتقادها لابسط الحريات الديمقراطية وبطبيعة الديمقراطية المزيفة التي تتغنى بها القوى الرجعية. ان القمع الذي تعرضت له الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعد انتفاضة يونيه 1981 وحرمانها من حقها المشروع في التظاهر سنتين متتاليتين لهو دليل آخر على ما تعرفه الحريات النقابية من خنق ببلادنا.

ونشير في الاخير الى الوضعية الخاصة لكل من العمال الزراعيين والنساء العاملات في الضيعات الفلاحية أو في الصناعة أو في المنازل وكذا الى وضعية الاطفال العمال، فهؤلاء جميعا يعرفون استغلالا وقهرا واضطهادا مضاعفا بالنسبة للعمال الاخرين وذلك سواء على مستوى الاجور التي نادرا ما تصل الى الحد الادنى القانوني، أو الضمان الاجتماعي الذي لا يستفيدون منه. ان القانون الجديد حول توسيع الضمان الاجتماعي لبعض الفئات من العمال الزراعيين له نتائج هزيلة جدا بالنسبة لهم) أو ضمان الشغل حيث يشتغلون كعمال مؤقتين معرضين للتسريح في أي وقت، أو على مستوى مدة العمل التي تظل غير محددة وتتجاوز في كثير من الاحيان العشرة ساعات يوميا، أو على مستوى انعدام التمتع بالحق النقابي.

هذه مجمل الاوضاع المتردية التي تعيشها الطبقة العاملة ببلادنا، ورغم هذا التردي الخطير وما نتج عنه من سخط متزايد فان النضالات العمالية طيلة السنتين الاخيرتين قد عرفت تقلصا ملحوظا نسبة لما عرفت من تصاعد وازدهار طيلة سنوات 1978-1981. ان سبب هذا التقلص لا يرجع فقط الى شراسة القمع الذي تواجه به النضالات العمالية بل كذلك الى الظروف الموضوعية مثل تكاثر جيوش البطالة التي تشكل عامل ضغط على العمال والى عوامل ذاتية تنظيمية خاصة بالتنظيم النقابي والسياسي للطبقة العاملة.

قبل التفصيل في هذه القضايا نسجل بان النضالات العمالية رغم تقلصها النسبي قد ظلت متواصلة بدون انقطاع وذلك بالاساس من أجل توقيف تدهور الاوضاع المعاشية، من أجل الوقوف ضد التسريحات وتقليص ساعات العمل واغلاق المعامل، من اجل الدفاع عن

الحق النقابي . ومنذ الشهور الاخيرة القليلة عرفت الحركة النضالية للعمال تصاعدا بارزا تجسد في عدد من النضالات والاضرابات العامة بعضها دام عدة اسابيع (مثال عمال منجم تويسيت بالمغرب الشرقي) وتجسد بالخصوص في الاضراب الوطني العام البطولي للسكككيين من 3ماي الى 21 ماي . ان الحكم الرجعي رغم استعمال الجيش لتكسير هذا الاضراب ورغم اعتقال العديد من المناضلين النقابيين لم ينجح في تكسير واخضاع السكككيين لارادته واضعاف طاقاتهم النضالية.

ان النضالات العمالية خلال السنتين الاخيرتين تتميز بطابعها المطلبي الدفاعي ،بغياب التنسيق ليس فقط بين القطاعات المختلفة ولكن بين معامل القطاع الواحد في المدينة الواحدة ،بضعف التحركات التضامنية وضعف النتائج المحققة رغم التضحيات الكبرى للعمال .

ان الملفت للانتباه في النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة منذ عام 1978 هو أن العمال يناضلون من أجل نفس المطالب التي يتحرك من اجلها بشكل معزول عمال كل مؤسسة على حدى وهذا ما يؤدي الى اهدار طاقات نضالية ضخمة والى تضحيات كبرى للحصول على مكاسب قليلة في جل الاحيان . وكم هي الاضرابات البطولية الطويلة النفس التي انتهت بالفشل ؟ وكم هم العمال الذين لا يجرؤون على التحرك المعزول لمعملهم نظرا لتيقنهم من عدم جدوى أو خطورة مثل هذا التحرك المعزول ؟ ان الوضعية الاقتصادية المتأزمة التي تعرفها البلاد تتطلب بالضرورة اساليب نضالية ملائمة . وقد سبق للطبقة العاملة ولعموم المأجورين ببلادنا أن خبروا ولو بشكل جنيني مثل هذه الاساليب باللجوء احيانا الى الاعتصامات بالمعامل والمناجم ،الى التظاهرات في المعمل وخارجه ،الى الاضراب العام على المدينة الواحدة (المحمدية في عام 1979 مثلا) الى الاضراب العام على صعيد القطاع الواحد ،مثل (الاضراب العام للابناك ،للسكككيين ،للتعليم ، للصحة ،الاضراب العام لعمال قطاع التعدين بالدار البيضاء في يونيه 1980) ثم الاضراب العام الناجح على صعيد الدار البيضاء والمحمدية وقطاع النقل في 18 يونيه 1981 . الا أن القيادات النقابية التي تدرك جيدا مدى فزع الطبقات المستغلة أمام هذه الاساليب النضالية الناجعة لا تتجرأ عليها نظرا لما ينتج عنها من تأجج للصراع الطبقي يمكن أن يؤدي الى انفلات زمام المبادرة من الذين نصبوا انفسهم أوصياء على الطبقة العاملة. على عكس البيروقراطية النقابية والقوى الاصلاحية التي تريد حصر نضالات الطبقة العاملة في الاساليب التقليدية ، فان الثوريين البروليتاريين مطالبين ليس فقط بالعمل على مواصلة النضال وفقا لهذه الاساليب التقليدية ولكن أيضا بالعمل على تطوير الاساليب النضالية للطبقة العاملة نحو المزيد من الفعالية والوحدة و التضامن والشمولية وذلك للتمكن من المواجهة الناجعة لاعدائها الطبقيين . ويظل أسلوب الاضراب العام القطاعي والاضراب العام على صعيد المدينة الواحدة وحتى الاضراب العام الوطني هو الاسلوب الاكثر نجاعة لتحقيق المطالب الاكثر استعجالا بالنسبة للطبقة العاملة.

ان أزمة الاساليب النضالية لن يتم تجاوزها اذن سوى بتعميق وتجديد وتطوير الاساليب الراهنة لكن أزمة الاساليب النضالية ليست هي نفسها سوى مظهر من مظاهر الازمة العميقة التي تعرفها الحركة النقابية العمالية .

ـ فالحركة النقابية العمالية تعاني بادئ ذي بدء من ضعف التنقيب حيث أن عدد العمال المنقبين لا يشكل سوى أقلية داخل مجموع الطبقة العاملة وهذه الظاهرة تأخذ ابعادا ضخمة داخل المؤسسات المتوسطة والصغرى (حيث ان ما يقرب من 90 في المائة منها لا تتوفر على نقابة) وداخل الضيعات الفلاحية والمؤسسات التي تشغل النساء والاطفال علاوة على ذلك ان تنقيب العمال قد عرف تقلصا كبيرا جدا بالنسبة لسنوات الاستقلال الاولى حيث كان آنذاك حوالي 600 ألف كادح منخرطين في الاتحاد المغربي للشغل . ويرجع تقلص التنقيب منذ

الاستقلال ليس فقط الى القمع الذي يمارس ضد العمل النقابي خصوصا في البادية، ولكن كذلك في المبادرات التقسيمية للرجعية وحتى للقوى البورجوازية الصغيرة، الى الخط السياسي النقابي الانتهازي والبيروقراطي للقيادات النقابية، وأخيرا الى ضعف الوعي الطبقي البروليتاري في صفوف الطبقة العاملة، هذا الضعف المرتبط أشد الارتباط بغياب الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة.

ـ ظلت المركزية النقابية الرئيسية للعمال ـ الاتحاد المغربي للشغل ـ تعاني بدون انقطاع من تحكم البيروقراطية، ليس فقط كجهاز قيادي على الصعيد الوطني والمحلي، ولكن كذلك كاسلوب للعلاقات داخل النقابات العمالية. فالجهاز البيروقراطي هو الذي يحدد خط المركزية النقابية وممارستها بعيدا عن ارادة العمال وهو يلجأ بدون تردد الى طرد العناصر واقالة المكاتب النقابية التي تتناقض مع مواقفه وتوجهاته الانتهازية كما حدث في الشهور الاخيرة بالنسبة للمكتب النقابي المحلي للابناك بطنجة. ان مصالح الجهاز البيروقراطي المتحكم في المركزية النقابية الاتحاد المغربي للشغل تتناقض بشكل بارز مع مصالح الطبقة العاملة، وهذا ما يؤدي به الى الوقوف في وجه الديمقراطية النقابية التي تسمح للعمال بتحديد مواقفهم بدون وصاية وبانتخاب المسؤولين النقابيين المجربين والمخلصين لمطامحهم الجماعية، فالنهج الوحيد لمقاومة البيروقراطية يكمن في العمل من أجل تعميق وانتشار الديمقراطية النقابية والوعي البروليتاري داخل الطبقة العاملة.

أما نهج التقسيم فهو غير مجدي وهو يؤدي فقط الى اضافة مرض الانقسام وتشتت الارادات الى مرض البيروقراطية.

من أخطر مظاهر ازمة الحركة النقابية العمالية، التقسيم الذي تعاني منه على المستوى التنظيمي. ففي 1960 قامت البرجوازية الاستقلالية بخلق الاتحاد العام للشغالين المغاربة كمركزية منافسة للاتحاد المغربي للشغل. ومنذ ذلك الحين قامت القوى الرجعية بمحاولات مختلفة لتشتيت الحركة النقابية العمالية بانشاء مركزيات نقابية جديدة، لكن مختلف هذه المحاولات الرجعية ـ اذا استثنينا الاتحاد العام للشغالين المغاربة الذي ظل له بعض النفوذ وسط العمال ـ بقيت بدون تأثير جدي على الوحدة النقابية للطبقة العاملة. وفي نوفمبر 1978 قام الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمبادرة تقسيمية جديدة فانشأ مركزية نقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. سبق لنا في حينه أن عبرنا عن معارضتنا لهذه العملية التي اعتبرناها مبادرة تقسيمية تشكل ردا سلبيا على المشاكل الفعلية التي تعيشها مركزية الاتحاد المغربي للشغل، كما اعتبرنا ان التعامل مع هذا الامر الواقع الجديد يكمن في العمل داخل المركزيتين النقابيتين المناضلتين مع التركيز على العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل (باعتباره المركزية التي تظل تحظى بالثقل الاكبر داخل الحركة النقابية العمالية) ومع النضال دون كلل من أجل اعادة بناء الوحدة النقابية للطبقة العاملة ابتداء من النضال النقابي القاعدي الوحدوي. والآن وبعد ما يقرب من خمس سنوات بعد انشاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نسجل بأن هذه العملية التقسيمية قد زادت من حدة الازمة التي تعاني منها الحركة النقابية العمالية. فالبيروقراطية داخل الاتحاد المغربي للشغل قد عززت قبضتها على المركزية بعد انسحاب العديد من المناضلين النقابيين المخلصين الذين التحقوا بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل وصعدت تتبعها وملاحقتها للمناضلين النقابيين الديمقراطيين بدعوى الوحدة ومناهضة التقسيم. أما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فرغم كفاحيتها الملحوظة فانها في الحقيقة لم تشكل بديلا معقولا ومخرجا لازمة الحركة النقابية العمالية.

ان الاتحاد المغربي للشغل هي أقوى مركزية نقابية عمالية في البلاد وهذا ماتؤكده ليس فقط الانتخابات المهنية الاخيرة ولكن كذلك النضالات العمالية التي تخوضها القواعد العمالية أساسا تحت راية هذه المركزية (حسب بعض الارقام فان 85% في المائة من

النضالات تخاض تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل / إلاّ أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحظى بدورها بنفوذ هام ليس فقط داخل مراكز نفوذها التقليدي كقطاعي التعليم والبريد والصحة ولكن كذلك داخل بعض القطاعات العمالية مثل مناجم الفوسفاط وصناعة السكر والسكك الحديدية. أما نقابة حزب الاستقلال الاتحاد العام للشغالين، فان نفوذها الفعلي ضئيل وهو مركز بالاساس في القطاعات الوزارية التي يتحكم فيها وزراء استقلاليون أو في قطاعات اقتصادية تابعة لبرجوازية حزب الاستقلال.

الاتحاد الاشتراكي، في مواقفها المسايرة لمواقفه حتى في طبيعة الصراعات الداخلية التي تعرفها والتي هي امتداد للصراعات الداخلية للحزب. أما الاتحاد المغربي للشغل فالذي يتحكم فيه هو الخط الاصلاحي الانتظاري، خط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الواجهة السياسية للبيروقراطية النقابية.

لكل هذا، فان البروليتاريين الثوريين الغيورين على خدمة المصالح الآنية والبعيدة للطبقة العاملة ما فتئوا يناضلون ضد سيطرة القوى الرجعية والاصلاحية على الادوات النقابية العمالية ومن أجل استقلالية هذه الادوات لتكون في خدمة الطبقة

ـ ان غياب الاستقلالية يشكل مظهرا آخرا لازمة الحركة النقابية العمالية. فقيادات المركزيات النقابية لا تنطلق من المصالح الحقيقة للطبقة العاملة بقدر ما تنطلق من التوجهات السياسية التي تحطها هذه القيادات ذات الارتباط الوثيق باحزاب اصلاحية أو رجعية. فالاتحاد العام للشغالين يطرح نفسه بدوث تحفظ كنقابة تابعة لحزب الاستقلال والكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشكل بالاساس الامتداد النقابي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الشيء الذي يتجسد في قيادتها المشكلة من أطر تنتمي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في توجهها المنسجم مع خط

العاملة أولا وقبل كل شيء وليس في خدمة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. الا أننا نؤكد أن استقلالية الادوات النقابية العمالية لا تعني الانعزالية، وهي لا تتناقض مع ربط علاقات نضالية قوية مع مجمل القوى التقدمية المعبرة عن مطامح الجماهير الشعبية.

ـ أزمة الاساليب النضالية، ضعف التنقيب العمالي هيمنة البيروقراطية وغياب الديمقراطية النقابية، التقسيم النقابي غياب الاستقلالية وخضوع النقابات المناضلة لتوجهات القوى الاصلاحية، هذه هي مظاهر الازمة العميقة التي تعيشها الحركة النقابية العمالية المغربية. ان المناضلين البروليتاريين المخلصين للطبقة العاملة مطالبين بالعمل على

ترسيخ البديل الثوري لهذه الازمة وذلك بتعميق و تجذير وتطوير الاساليب النضالية ،باشاعة العمل النقابي داخل أوسع الفئات العمالية،باشاعة الديمقراطية النقابية القادرة وحدها على التصدي للبيروقراطية النقابية كنهج في العلاقات (أوكجهاز مسيطر باعادة بناء الوحدة النقابية ابتداء من النضال النقابي الموحد وبالحفاظ على استقلالية الحركة النقابية العمالية.ان هذا البديل الثوري هو النهج الوحيد الكفيل بجعل الاداة النقابية العمالية في خدمة المصالح الطبقية للعمال والكفيل بضمان جماهيريتها وضمان مساهمتها مستقبلا في انعتاق الطبقة العاملة من نير الاستغلال.

ونسجل في الاخير أن أزمة الحركة النقابية العمالية مرتبطة أشد الارتباط بضعف الوعي الطبقي البروليتاري داخل الطبقة العاملة وبافتقادها لحزبها الثوري المستقل ايديولوجيا وسياسيا و تنظيميا على كافة الطبقات الاجتماعية الاخرى.

الفلاحون:

الفقر والتشريد

مزيد من التفقير والتشريد في ظل الاضطهاد و القمع.

ان الازمة الهيكلية للفلاحة المغربية قد تعمقت منذ مطلع عهد الاستعمار الجديد ،ولم تعد خافية على أحد منذ بضع سنوات. تجسدت هذه الازمة بشكل ساطع في تشريد مئات الالاف من الفلاحين و اضطرار جزء كبير منهم الى الالتحاق بمدن القصدير بضواحي المدن او بأوربا الغربية للاستغلال كعمال مهاجرين ،كما تجسدت في العجز المطلق لفلاحتنا على تغذية المواطنين.

احتدت هذه الازمة بشكل خطير منذ 1981 نتيجة الجفاف الذي عرفته البلاد بشكل واسع خلال عام 1981 وبشكل جزئي في عامي 1982 و 1983 حيث أن عددا من المناطق الجنوبية قد اعتبرت خلال هذه السنة مناطق منكوبة بسبب الجفاف. وقد تضرر العمال الزراعيون والفلاحون الفقراء اكثر من غيرهم من احتداد الازمة. فالبطالة انتشرت بشكل كبير في صفوف العمال الزراعيين،والفلاحون الفقراء افتقدوا الجزء الكبير من ماشيتهم وكثرت ديونهم واضطروا في العديد من الاحيان الى بيع قطعهم الارضية الصغيرة أو السماح فيها. أما المساعدات للتخفيف التي قدمتها الدولة من نتائج الجفاف (دقيق ،علف الماشية،قروض...) فقد استحوذ عليها كبار الاغنياء. اذا أضفنا لكل هذا استمرار ارتفاع اثمان المواد الاساسية كالسكر والشاي والزيت والوقود والملابس أدركنا مدى التفقير المسلط على الجماهير المسحوقة في البادية من عمال زراعيين وفلاحين فقراء. ويزيد في حدة هذه الاوضاع توقف امكانية الهجرة الى الخارج والعراقيل التعسفية التي تضعها الدولة أمام الهجرة الى المدن.

ان ملاكي الاراضي الكبار لم يتضرروا كثيرا من الجفاف ،بل انهم استفادوا من المآسي التي يعاني منها العمال الزراعيون والفلاحون الفقراء وذلك باستخدام قوة عملهم باجور ضئيلة جدا و الاستحواذ على اراضيهم وخاصة منها الاراضي الجماعية.

ان الرجعية تسعى بكل قواها الى الحفاظ على سيطرتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الايديولوجية على الجماهير الشعبية بالبادية،فهي المستفيدة من الفائض الاقتصادي الذي تبتزه من الكادحين بالبادية وهي تدرك في نفس الوقت اهميتهم القصوى في الصراع الطبقي ،لهذا فانها تستعمل كافة الاساليب للحفاظ على سيطرتها. انها لا تبخل بجهد من أجل نشر الغيبيات والخرافات و ايديولوجية الخنوع للواقع وهي تلجأ الى الدماغوجية لمحاولة ايهام الفلاحين باهتمام الدولة بمشاكلهم. وفي هذا الاطار تدخل المناظرة الفلاحية المنعقدة عام 1981 بمراكش والدماغوجية حول اعلان "سنة 1981/1982 سنة البادية" وكذا دماغوجية التويزة التي عرفتها بلادنا في السنتين

الاخيرتين ، على المستوى السياسي ان الدولة و مجموع القوى الرجعية تقف امام بداية محاولة القوى التقدمية لتنظيم العمال الزراعيين أو للقيام بعمل سياسي داخل الفلاحين ، و هي تحصي انفاس الجماهير الشعبية بالبادية و تمارس الاضطهاد و القمع الوقائي للوقوف ضد أي تحرك جماعي يهدف الى الدفاع عن مصالحهم .

ان مختلف اشكال المراقبة و الاضطهاد و الارهاب و القمع قد تنامى بشكل كبير منذ سنة 1981 ، و ذلك للحيلولة دون انفجار سخط الفلاحين احتجاجا على أوضاعها المتردية باستمرار . لا غرابة اذن أن تعرف الحركة النضالية للفلاحين في ظل غياب الاداة الثورية القادرة على تخطي مجمل هذه العراقيل تقلصا ملحوظا نسبة الى سنتي 1979 و 1980 و التي عرفت البادية خلالها نضالات هائلة (قصبة تادلة ، نواحي مراكش ، الغرب ، ناحية أصيلا ، قرية بامحمد الخ ...) . علاوة على ذلك ان القوى الرجعية تلجأ الى الحصار الاعلامي لتفادي تسرب الاخبار حول النضالات التي خاضها العمال الزراعيون وكذا الفلاحون لمواجهة استحواذ الملاكين الكبار على اراضيهم (نذكر هنا بالاعتقال الذي تعرض له في شهر أبريل الماضي 21 فلاحا من أحد الغرب ناحية أصيلا نظرا لمواجهتهم العادلة لاحد المستغلين (المتسلط على أرضهم) و استحواذه على الماء و على المساعدات الضئيلة أصلا من دقيق و علف للماشية التي قدمتها الدولة للترطيب من نتائج الجفاف .

ان الازمة الخطيرة التي تعرفها الفلاحة المغربية ، و الاستغلال و القهر الاجتماعي و الاضطهاد الذي يعرفه الفلاحون و العمال الزراعيون ، لن يتم التخلص منه الا بانجاز الثورة الزراعية باعتبارها ثورة سياسية (تستلم الجماهير الفلاحية و العمال الزراعيون من خلالها السلطة في البادية) ، اجتماعية و اقتصادية و جزء لا يتجزأ من الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية . لهذا يطرح على الثوريين ببلادنا أن يناضلوا بدون كلل مع الجماهير الكادحة بالبادية من أجل انجاز الثورة الزراعية التي ستمكن وحدها من تجاوز أزمة الفلاحة و من تحرير الفلاحين و العمال الزراعيين بتمكنهم أولا و قبل كل شيء من الارض . وفي الفترة الراهنة فان مهمة العمل النقابي و السياسي وسط العمال الزراعيين ، طليعة الجماهير الكادحة بالبادية ، تظل هي أولوية الاولويات بالنسبة للمناضلين الثوريين .

الحركة الطلابية

منذ المؤتمر 17

تمر الحركة الطلابية بفترة صعبة و أوضاع معقدة تتميز بالحملة الرجعية الهادفة الى تصفية الجامعة المغربية بالهجوم على المكتسبات المادية و النقابية للطلبة و بالازمة الخطيرة التي تعرفها المنظمة النقابية المناضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

واذا كان تفاقم الاوضاع في الجامعة هو الاتجاه العام منذ عدة سنوات بسبب الازمة الاقتصادية و عدم قدرة الحكم على مواجهة متطلبات النمو العددي للطلاب ، فان الرجعية قد استفادت من أزمة الحركة الطلابية خصوصا بعد فشل المؤتمر 17 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، و من الاوضاع السياسية العامة في البلاد و المتميزة بالجزر العام للحركة الجماهيرية بعد القمع الدموي لانتفاضة 20 يونيه ، و انتهزت هذه الظروف لتعمل على تركيع الحركة الطلابية و تمرير مشاريعها اللاشعبية . فالاوضاع المادية و الاجتماعية للطلبة خارج الجامعة تتدهور بشكل كبير . و ان جواب الحكم على الحركة الطلابية التي ما فتئت تطالب بتعميم المنح على كل الطلبة ، بالزيادة في قيمتها و باضافة المنحة الرابعة ، كان هو تخفيض قيمة المنحة الى

نصفها ، و هذه عرقلة اضافية أمام تمكن ابناء الفقراء من ولوج التعليم العالي خصوصا و ان مصارف الطلبة تتنامى في مجالات السكنى و النقل و التطبيب و المصارف الدراسية.

كما أن مشاكل التأطير و التجهيز اصبحت مطروحة بحدة كبيرة. ورغم كل التمثيليات و التهريجات حول فتح كليات جديدة، فإنها تبقى بدون تجهيز و بدون تأطير ملائمين، مما يؤدي من جهة الى انحطاط مستوى التعليم العالي، و من جهة أخرى الى عدم قدرة الجامعة المغربية على استيعاب حاملي البكالوريا المطالبين بحقهم العادل في التعليم العالي، والى لجوء الحكم الى الحلول الرجعية أو الترقيعية كحرمان الموظفين و المجندين المدنيين من التسجيل في الكليات (المذكرة 504 المشؤومة) ، و فرض المباريات لدخول التعليم العالي ، و تصدير عدد كبير من الطلبة للخارج .

علاوة على ذلك ان منافذ الشغل بالنسبة لحاملي الاجازات قد تضاءلت بشكل كبير و البطالة أصبحت تعم حاملي الشهادات العليا، وحتى اولائك الذين انهوا فترة الخدمة المدنية و لم يعد أمامهم سوى النضال الجماعي من أجل فرض حقهم في الشغل

وخلال السنة الدراسية الحالية 1982/1983 شرع الحكم في تطبيق "الاصلاح الجامعي" هذا " الاصلاح " التخريبي الذي سبق لمجموع القوى التقدمية أن رفضته . وقد نهج الحكم من أجل تمريره سياسة " الخطوة خطوة" ، و هكذا تمكن خلال هذه السنة من فرض " اصلاح " الامتحانات و البرامج رغم المقاومة الشديدة التي لقيها من طرف الحركة الطلابية و رغم معارضة جل الاساتذة .

سبق للرجعية أن شنت هذه الهجمة على الجامعة بعرقلة امكانية التحرك المنظم و الفعال للحركة الطلابية و هذا ما تمكنت من تحقيقه بواسطة ضرب الحريات النقابية على مستوى الجامعة وغرس الحرس الجامعي " الاواكس" داخل المؤسسات الجامعية لاحصاء أنفاس الطلبة و ارهابهم و قمع تحركاتهم ، باعتقال العديد من مناضلي و أطر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، و بخلق اتجاهات و منظمات طلابية رجعية جديدة (الاتحاد الديمقراطي لطلبة المغرب ، الاتحاد الشعبي لطلبة المغرب . . .) اضافة الى الاتحاد العام لطلبة المعرب الامتداد المباشر لوزارة التعليم وسط الطلبة.

الا أنه ما كان للحكم الرجعي أن يتمكن من ضرب العديد من مكتسبات الحركة الطلابية و التقدم في تطبيق مخططاته الرجعية لولا الازمة التي تعيشها الحركة الطلابية، و بالتحديد، أزمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب هي التي حالت دون امكانية المواجهة الناجعة للمخططات الرجعية و تحدي الانخطاط و القمع المصاحبين لها . ان أزمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تتجسد بشكل خاص في تقلص جماهيريتها حيث أن أغلبية الطلبة لا يهتمون وربما لا يفهمون ما يجري داخل المنظمة الطلابية كما تتجسد الازمة في افتقادها لبرنامج واضح لمواجهة الاوضاع المتردية ، في افتقادها لقيادة تمثيلية و فعالة، في التشرذم و عدم قدرة مختلف التيارات الطلابية على الاتفاق على برنامج حد أدنى يستجيب أولا و قبل كل شيء لضرورة حل المشاكل الملحة للطلبة.

ان أسباب هذه الازمة ترجع أساسا الى العقلية الا ديمقراطية و الهيمنية للقوى الاصلاحية العاملة داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، فمنذ استرجاع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لمشروعيتها في نونبر 1978 بفضل نضالاتها المريرة طيلة سنوات المنع، و القوى الاصلاحية المتحالفة ضد اتجاه القاعديين تعمل بجميع الوسائل من أجل السيطرة على القيادة الوطنية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب و من أجل قطع الطريق أمام الاتجاه القاعدي الذي يحظى بنفوذ كبير داخل الحركة الطلابية. وقد استطاع التحالف الاصلاحي المكون من يمين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و حزب التقدم و الاشتراكية و الطلبة الديمقراطيين (انصار جريدة "انوال" ، ثم منظمة العمل الديمقراطي الشعبي حاليا) ، أن يسيطر على المؤتمر 16 و يفرض توجهه الاصلاحي الشوفيني على المنظمة الطلابية ، لكن سرعان ما ظهر عجز هذا الاتجاه في

الساحة النضالية واتضحت عزلته عندما تمكن الطلبة القاعديون من الاحراز على جل المناصب في الاجهزة التحتية للمنظمة الطلابية ومن الاحراز مع الطلبة المنتمين لتيار "رفاق الشهداء" (يسار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) على الاغلبية المطلقة داخل المؤتمر 17 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وقد فشل هذا المؤتمر أساسا بسبب الممارسات و العراقيل الديمقراطية للقوى الاصلاحية ومناوراتهم الهادفة الى فرض نفس التوجه الاصلاحي الشوفيني النابع عن المؤتمر 16 والى فرض قيادة بيروقراطية غير تمثيلية ورغم المرونة التي اظهرها الاتجاهان السائدان داخل المؤتمر بغية الوصول الى حلول وسطى تراعي مصالح كافة الحركة الطلابية فقد فشل المؤتمر17. وهكذا حُرمت الحركة الطلابية من تحديد خطة نضالية لحل مشاكلها الخطيرة وخطة تنظيمية ملائمة لواقعها وانتخاب قيادة تمثيلية قادرة على قيادة نضالاتها بنجاح. ونسجل هنا بكل موضوعية أن الاتجاهين الجذريين داخل الحركة الطلابية (القاعديون ورفاق الشهداء) ليسا منزهين عن أية مسؤولية فيما يخص الازمة التي يعرفها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وذلك بالخصوص نظرا لعدم وضوح برامجهما ولضعف التنسيق فيما بينهما و لهشاشة التنظيم الداخلي، خصوصا بالنسبة للطلبة القاعديين.

ولم يتردد الحكم الرجعي من الاستفادة من فشل المؤتمر 17 بالهجوم على الحركة الطلابية وتصفية حساباته معها. لكن الحركة الطلابية من جهتها و رغم افتقادها العملي لبرنامج موحد واضح ولقيادة فعلية، قامت بنضالات كبيرة سواء على الصعيد الوطني (الاضراب العام في دجنبر 1981، اضرابي 24 يناير 82 و 1983، اضراب يناير 83 بمناسبة الذكرى الاربعينية لاحداث جامعة وجدة)، وعلى صعيد الجامعات (وجدة، فاس) أو الكليات وذلك لمواجهة استقرار البوليس المسمى بالحرس الجامعي داخل مؤسسات التعليم العالي ولمواجهة الاصلاح الجامعي المزعوم. وقد كانت اضخم المعارك واعنفها تلك التي خاضها طلبة جامعة وجدة في دجنبر 1982 والتي أدت الى مئات الضحايا حسب بيان الاساتذة والى العديد من الاعتقالات والاحكام الجائرة. ان الحكم الرجعي قد واجه بالعنف الوحشي والقمع الشرس نضالات الطلبة (جرح اعداد ضخمة من الطلبة اعتقال ومحاكمة العشرات من بينهم، طرد اعداد كبيرة اغلاق الكليات، افراغ الاحياء الجامعية، المنع العملي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي لم يعد يسمح له إلاّ استثنائيا بمزاولة نشاطه النقابي داخل المؤسسات التعليمية والتي لم يعد الحكم الرجعي يقبل الحوار معه. كل هذا رافقه التلويح بخطر السنة البيضاء من أجل الضغط على الطلبة.

فقد فشلت الحركة الطلابية في الشوط الاول من المعركة ضد الحرس الجامعي وضد الاصلاح الجامعي. و يرجع ذلك الى دخولها المعركة بشكل عفوي، بدون برنامج نضالي، بدون تخطيط أو تنظيم أو تنسيق. وان الحركة الطلابية بمختلف اتجاهاتها التقدمية (بما فيها الاتجاهات الاصلاحية المطالبة بالتخلص من نزعتها الهيمنية) مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحديد برنامج حد أدنى يستجيب للمطامح العميقة للطلبة وذلك بعيدا عن الحلقية المقيتة، عن الهيمنة وعن العفوية. وعلى اتجاه الطلبة القاعديين الذي يحظى بنفوذ واسع داخل الحركة الطلابية ان يكون في مستوى الثقة التي وضعتها فيه القواعد الطلابية لحد الآن، وذلك بالالتفاف حول برنامج يستجيب لمطامح الحركة الطلابية ويخدم قضاياها الاكثر استعجالا، بالتخلص من العفوية والارتجال والتزام العمل المخطط والمنظم، بتعزيز روابطه مع حلفائه و بالتزام روح العمل النضالي الوحدوي مع كل من له غيرة على الحركة الطلابية. هذه الشروط الضرورية لخوض الشوط الثاني من المعركة ضد الهجمة الرجعية في ظروف افضل تسمح بالانتصار. لا شك أن الرجعية التي ربحت الشوط الاول من المعركة (معركة تثبيت الاواكس في المؤسسات الجامعية و معركة "اصلاح" الامتحانات والبرامج، وتخفيض المنح) ستتشجع على المضي الى الامام في هجمتها على

الحركة الطلابية و ذلك بفرض جزء آخر من "الاصلاح الجامعي" . فهل ستكون الحركة الطلابية قادرة على التصدي،على كل حال ، ان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي ابان عن قدرته على تجاوز مشاكله وعوّدنا على النضال في احلك الظروف ليس له من خيار ثالث،فلا أن ينظم معركة ظافرة لوقف الهجمة الرجعية واسترجاع مكتسباته و اما أن يفشل في التصدي فتصبح الحركة الطلابية تحت اقدام الرجعية التي ستمرر مشاريعها التصفوية،تحرم ابناء الجماهير الشعبية من حقهم في التعليم العالي .

وقبل انهاء الحديث حول الحركة الطلابية نشير الى أن التلاميذ قد قاموا من جهتهم خلال هذه السنة الدراسية بنضالات كبيرة مست العديد من المدن (وجدة ،بركان ،الناضور،الحسيمة،تاونات، البيضاء ،فاس الخ ...) وقد قمعت هذه النضالات (اضرابات،مظاهرات...) خصوصا في المغرب الشرقي بعنف همجي ادى الى جرح العديد من التلاميذ . ان حركة التلاميذ تفتقد لبرنامج واضح ،عفوية ،غير منظمة سواء على الصعيد المحلي أوعلى الصعيد الوطني . ان تفاقم الاوضاع على مستوى التعليم الثانوي و الاضطهاد الذي يعاني منه التلاميذ يتطلب من حركة التلاميذ و من القوى الديمقراطية المناضلة في صفوفها أن تعمل على تحديد برنامج نضالي ديمقراطي يستجيب لمطامح التلاميذ الى الحق في التعليم و الممارسة الثقافية و النقابية الحرة داخل المؤسسات .

تحقيق

مع عاملات سيكوم بمكناس

عاشت الطبقة العاملة المغربية عامة و المرأة العاملة خاصة تحت نير الاستغلال و القمع و القهر و الحرمان ...في عهد الاستعمار المباشر.

وانها ما تزال تعيش نفس الوضع في عهد الاستعمار الجديد ،حيث تمت السيطرة على السلطة من طرف الطبقة البرجوازية الكمبرادورية و طبقة الملاكين الكبار عملاء الامبريالية و حلفائها الطبيعيين . فهكذا نجد الحكم الرجعي يقدم لرساميل الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية المزيد من التسهيلات و الامتيازات و المساعدات (أثمان معقولة للارض و الكهرباء و الماء ،الاعفاء من الضرائب ، قوة العمل رخيصة ،أدوات القمع المتعددة لخدمتهم ...) إن دل هذا على شيء فانه يدل على تعميق التبعية و الارتماء أكثر فأكثر في أحضان الامبريالية و تفقير الطبقات الكادحة ونزف و نهب خيرات بلادنا .

وتستثمر الامبريالية رؤوس أموالها في المشاريع التي يمكن من خلالها جني أرباح طائلة ـ أكثر أمنا و في مدة قصيرة ـ لا مثيل لها في أوطانها. هذا من جهة أما من جهة أخرى فلان الطبقة العاملة المغربية أقل قدرة على النضال و أضعف تنظيما من الطبقة العاملة في الغرب. ففي سوق العمل هناك قوة عمل الرجال و قوة عمل النساء ،أمام هذا الاختيار يفضل

الرأسمال الاجنبي و المحلي عمل النساء للاسباب التاليـة

– ان عمل النساء يخلق فائض القيمة أكثر ما يخلقه عمل الرجل بسبب انخفاض اجرتهن عن أجرة العمال بـ 20٪ أو السدس حسب ظهير 16 ماي 1944.

– غياب المرأة عن الساحة النقابية و السياسية .

– يمكن قمع المرأة بسهولة بحكم العلاقات الاجتماعية القديمة التي تفرض عليها ذلك.

– تعتبر مواطنة من الدرجة الثانية، لتمديد ساعات عملها بالاضافة الى أن الفصل 726 يعتبرها قاصرة اذ لا يمكنها أن تبرم عقد العمل إلاّ بموافقة زوجها و لهذا الاخير الحق في أن يفسخ عقد العمل كلما أراد ذلك. كما تجبر بالعودة الى عملها بعد الوضع بأيام قلائل مخافة الطرد ،و تؤاجر على العمـــل بالعطش و تحصل على أقل من الحد الادنى للاجور.

عاملات سيكوم للخياطة صورة على ما تعيشه المرأة العاملة المغربية من استغلال بشع و ظروف عمـــل قاسية و اضطهاد .

معمل سيكوم للخياطة

شروط الإنخراط

طبيعة العمل و نوعيته

يوجد هذا المعمل ذو الرأسمال الالماني بمدينة مكناس. بدأ في العمل أكثر من أربع سنوات يستورد الثوب من ألمانيا لخياطته على أشكال بدلات رياضية و معاطف جلدية لتصديرها الى فرنسا و ألمانيا ،يعمل بالمعمل 600 عامل وعاملة.

شروط الانخراط السن الذي يقبل فيه للعمل ما بين 14 و 29 سنة ،و أن تعرف القراءة و الكتابة و مـن الاحسن غير متزوجة..!!

لماذا يقبل رب العمل إلا غير المتزوجات ؟

– لان غير المتزوجة أقل استقرارا و تغادر المعمل بمجرد زواجها (خروج قوة عمـل منهوكة و تعويضها بأخرى جديدة و قوية (1)

– لان العاملة المتزوجة تعرقل السير العادي و التقني للعمل بتوقفها أثناء مدة العمل و الوضع .

طبيعة العمل و نوعيته: يعمل في المعمل 100 عامل مكلفين بتقطيع الثوب و توزيعه و جمعه لتعليبه و شحنه و اصلاح آلات الخياطة و تشميعها ...و 500 عاملة لخياطة البذلات الرياضية (سراويل و أقمصة) و المعاطف الجلدية . إن العاملات مقسمات الى عدة فرق ،كل فرقة مكونة من 34 عاملة و مقسمة الى صفين . تسهيلا للعمل و سرعة في الانتاج فان السروال الواحد حتى يصبح جاهزا لابد أن يمر على 17 عاملة ،بمعنى آخر تعمل كل عاملة في الصف على خياطة شيء في السروال في أقل من نصف دقيقة ليكون جاهزا في أقل من 8 دقائق . بعد نهاية العمل تكون كل فرقة قد خيطت 1100 سروال و 1100 قميص.

الاجرة الشهرية بالدرهم

أقل من 18 سنة	أكثر من 18 سنة و بعد أشهر من الاقدمية	أكثر من 18 سنة و سنة من الاقدمية
240	520	560

ان ثلث العاملات لم يبلغن الثامنة عشرة، كما تؤاجر العاملة على القطعة (2) اذ لا يمكنها الخروج من المعمل إلاّ بعد انتهاء عملها ،فكلما أعطيت آلة الخياطة فما على العاملة الا أن تنتظر اصلاحها لانهاء عملها مما يجعلها تخرج متأخرة عن زميلاتها .

ظروف العمل ضجيج الآلات التي يبلغ عددها أكثر من 500 آلة و الاضاءة القوية لمصابيح الكهرباء الكبيرة طول النهار و ضيق المعمل وعدم ارتفاع سقفه و العمل المتواصل بـدون راحـة وسط الغبرة، كل هذه العوامل تؤثر على صحة و نفسية العاملات و تنجم عنها عدة أمراض كمرض العيون من جراء الانارة القوية ، وينجم عن ضجيج الآلات الارهاق العصبي و العضلي

والدوران وأوجاع الرأس أما الغبار فينتج عنه داء السل وأمراض الجلد والصدر والسعال ...

هذه الامراض المهنية تعد أمراضا عادية بالنسبة للادارة ولا تستفيد العاملة من الضمان الاجتماعي إلا عن الايام التي كانت في حالة مرض، أما نفقات العلاج والتقاعد والامراض المهنية وحوادث الشغل فانها محرومة كلها من التعويضات.

مكان و ساعات العمل

8 صباحا الى 10،45	10،45 الى 11	11 الى 1	1 الى 2	2 الى 6،30 مساء
عمل	فطور	عمل	غداء	عمل

ساعة وربع هي وقت الفطور والغداء فوق الساحة المجاورة للمعمل لعدم وجود قاعة للاكل ولبعد سكنى العاملات عن المعمل.

السادسة والنصف مساء هي وقت الخروج من المعمل لكن بعض الحالات لا تغادر المعمل إلا في ساعات متأخرة من الليل. (3)

العلاقة

بين الإدارة والعاملات

العلاقة بين الادارة والعاملات ممنوع الكلام، ممنوع الضحك، ممنوع التوقف عن العمل للراحة من شدة العمل المتواصل، ممنوع الذهاب الى المرحاض...

لكل فرقة مراقب ألماني أو مغربي بيده كراسة وقلم يكتب فيها كل تحركاتهن، ومن تحدث هذه الممنوعات عدة مرات تستدعى الى الادارة للتوبيخ، ومن أرادت الدفاع عن نفسها تطرد، كما تنهك كرامتهن بتفتيشهن عند الخروج.

العمل النقابي

العمل النقابي ينعدم التنظيم النقابي، يمكن من خلاله التخفيف من حدة وطأة الاستغلال الذي يعاني منه العاملات والعمال وتحسين شروط استغلالهم ومن اكتساب وعي عن ظروف استغلالهم و اضطهادهم.

هناك عدة أسباب لغياب التنظيم النقابي كعدم استقرار العاملات، وعزل العمال عن العاملات بالاضافة الى الممنوعات و بطرد كل مشبوه فيه أو مشبوهة فيها ...

ملاحظات

(1) إن عدم الاستقرار في العمل من أهم المسائل التي تفسر تركيز القطاع الخاص (الاكثر شراسة في الاستغلال، وفي أغلبيته تابع مباشرة للرأسمال الاجنبي وموجه الى السوق الخارجية) على تشغيل النساء، لانه بذلك ينسف احدى الاسس التي يمكن أن يبنى عليها العمل النقابي العمالي أي الاستقرار في العمل.

(2) ان ثمن قوة الانتاج (أي أجرة العمال) التي يدفعها رب المعمل بالنسبة لكل قطعة ثوب مصنوعة نهائيا هي 0،40 درهم فقط!!.

(3) لانه زيادة على ساعات العمل المفروض على العاملات أن يقضوها في الشغل هي 9 ساعات و 15 دقيقة، على كل فرقة أن تخيط في تلك المدة 1100 سروال و 1100 قميص، واذا تأخرت احدى العاملات في انجاز الجزء المخصص لها في عملية الخياطة تلك فما عليها الا أن تبقى بالمعمل الى أن تتم ذلك.

من المسيرة ضد العنصرية

الى نضال عمال طالبو

لقد دشن كفاح قطاع السيارات في فرنسا سنة 82 ، مرحلة حاسمة في الوعي النقابي وعهدا جديدا من التحرر بالنسبة للعمال المهاجرين عامة وللعمال المغاربة بوجه خاص سواء ببروزهم العددي (80% من العمال الاجانب في "طالبوسواسي" مثلا هم مغاربة) ، او باحتلالهم المواقع الامامية في مختلف المعارك النقابية التي عرفها قطاع السيارات (سطروين ، رونو ، شوصو ، بوجو ، طالبو) .

ان هذا التطور الملحوظ في وعي وكفاحية الهجرة العمالية المغربية واذا كان يجد شروطه الموضوعية في احتداد الازمة الاقتصادية الفرنسية وما تشكله من تهديدات مباشرة على مورد عيش عمالنا المهاجرين وعائلاتهم في فرنسا والمغرب، وفي التدهور الخطير للاوضاع المغربية (غلاء، تفاقم البطالة الخ ..) وما تعنيه من انسداد للآفاق في حالة فقدان العمل والعودة الاضطرارية ، فانه كان من جهة اخرى نتاج مسيرة طويلة من العمل والتعبئة خاضتها الاطارات الجمعوية للهجرة المغربية بدون انقطاع .

كما واكب صعود اليسار الفرنسي الى الحكم ، والذي جاء ليرفع الحجز المعنوي والنفساني الذي مورس في ظل حكومات اليمين على العمال المغاربة من خلال تواطؤ مفضوح بين البوليس والباطرونات الفرنسيين واجهزة الحكم المغربي ، وليمنح في المقابل عددا من الحريات والتسهيلات للهجرة واطاراتها المناضلة ، ويحيي عند المهاجرين الامل في تقدم وضعهم .

ان هذا الامل تجلى بعد معارك قطاع السيارات سنة 1982، في نضالات اخرى توجهت ضد مختلف اوجه الاستغلال والعنصرية المتصاعدة . الا انه خلال الشهور الاولى ظهرت بوضوح تدبدبات الحكومة الجديدة بوعوض ان تظل وفية لتعهداتها ، دخلت في سياسة تراجعية امام ضغط الباطرونات وهجمات اليمين الفرنسي وذلك سواء اتجاه مجموع الطبقة في فرنسا او اتجاه مشكل الهجرة .

ان تراجع حكومة اليسار لا يمكنه ان يفسر فقط بحجم الضغط والقوة الاقتصادية والسياسية التي لدى اليمين والتي عبئها بشكل مكثف ولكن ايضا واساسا بـ :

1- الاختيار الذي سلكته حكومة اليسار في صراعها مع الراسمال الصناعي . انها عوض المواجهة الفعلية واحداث التغييرات الهيكلية لفائدة الطبقة العاملة ، اعتمدت على التسوية والتي كانت تلائم باستمرار الباطرونات ، وتتجنب المس بالاستغلال والارباح الخيالية التي استمروا في مراكمتها رغم الازمة .

2- انتهاج اليسار الفرنسي كاحزاب خطة دفاعية امام الحملات السياسية لليمين ودعايته العنصرية المسمومة وسط الراي العام الفرنسي .

وكمثال على ذلك ، الانتخابات البلدية الاخيرة التي دخلها اليمين واقصى اليمين الفاشي تحت شعار مناهضة الهجرة وحفظ الامن . والتي لم تواجهها احزاب اليسار الفرنسي بالشكل المطلوب، ولم تبرز مقابلها المشاكل الفعلية، بقدر ما انها بمنطق انتخابي محظ، تكيفت معها واحيانا دخلت في مزايدة مع اليمين في نفس الاتجاه المضاد للهجرة، كما فعل "كاسطون دفير" وزير الداخلية الاشتراكي في حملته الانتخابية في مارسيليا .

وهكذا شمل الهجوم على المهاجرين كل المستويات، اقتصاديا = بالطرد من العمل وغيره، سياسيا = بوضع المهاجرين في قفص الاتهام كمسؤولين عن الازمة وتكاثر البطالة وتزايد الاجرام والسرقة .... و جسديا ، بتصاعد الاغتيالات وكل اصناف الاعتداء الجسدي، حيث انه في ظرف ثلاثة اشهر خلال السنة الماضية تم اغتيال 9 مهاجرين (شبابا واطفالا) .

امام هذا الواقع بشقيه، اشتداد هجمة اليمين الراسمالي العضوي وتخلي اليسار عن وعوده، والتزاماته في الدفاع السياسي وكسلطة عن حقوق المهاجرين، كان رد المهاجرين بانفسهم . وان الواجهات البارزة في هذا الرد ، في المدة الاخيرة هو مسيرة الشباب المهاجر (التي انطلقت من مارسيليا يوم 15 شتنبر لتصل الى باريس يوم 3 دجنبر، بعد ان قطعت ازيد من 1000 كلم مرورا من عدة مدن بفرنسا ولتجمع ما يقرب من 100 000 متظاهر في الشارع فرنسيين ومهاجرين) ثم معركة عمال "طالبوسواسي" الاخيرة التي طرحت معضلة مصير المهاجرين عامة والمغاربة خاصة .

المسيرة ضد العنصرية

ان العنصر الاساسي وذي المعنى الكبير هو ان تاتي تلك المسيرة من مبادرة مجموعة صغيرة من شباب حي "ليمانكيت" في ليون ، فزيادة على ما عبرت عنه من عزم شبيبة الهجرة للدفاع عن انفسهم ، فانها قد جاءت لتضع المجتمع الفرنسي باكمله ، و اليسار الفرنسي خاصة بكل مكوناته ليتحمل مسؤولياته امام الحالة العنصرية التي تعيشها الهجرة، وما يمكن ان يترتب عنها مستقبلا ، حيث ان المهاجرين وابنائهم لا يمكنهم ان يستمروا في قبول تلك الحالة بدون ان يتحركوا . انها من جانب آخر

بنجاحها العظيم لتوضح بالملموس ، للبسار الفرنسي وكل المناهضين للعنصرية بانه من الممكن احتلال موقع الهجوم ضد اليمين العنصري ، وان الراي العام الفرنسي بامكانه ان يتفهم المواقف العادلة ويدعمها .

وان اهم المكتسبات التي حققتها المسيرة ، كانت هي استجابة الحكومة الفرنسية لمطلب المهاجرين منذ سنين ، في الحصول على بطاقة واحدة (عمل وشغل) تجدد كل عشر سنوات ، واقامة لجنة وطنية لليد العاملة الاجنبية بمشاركة جمعيات المهاجرين .

الا ان المكسب الاكبر هو استعادة المهاجرين الثقة في نفسهم وفيهم بقوتهم الحقيقية واشعار الجميع بدور هذه القوة في المجتمع .

معركة

طالبو- بواسي

ان العمال المهاجرين في معمل طالبو بواسي ، موحدين مع العمال الفرنسيين في اطاراتهم النقابية الديمقراطية (سجت وسفدت) قد سبق لهم ان خاضوا مع عمال سطروين ، "معركة الحرية والكرامة" ضد تعسفات الباطرون وبيادق نقابته "سيريل" ، وقد خرجوا منتصرين من تلك المعركة سنة 1982 .

وانه بعزيمة قوية دخلوا موحدين في معركة الحفاظ على الشغل ضد شركة "ب.س.أ." (شركة بوجو المجموعة) المالكة للمعمل ، و التي بتبرير العصرنة وتحديث وسائل الانتاج قررت طرد 8000 عامل من مختلف معاملها في فرنسا واهمها معمل "طالبو" الذي يشغل 16 000 عامل ، 5 000 منهم وضعوا تحت سيف الطرد .

ان النقابات اتخذت في البداية موقفا صارما تجسد في شعارين "لا للتحولات التكنولوجية الوحشية على ظهر العمال" ، "لا للطرد" ، و عبأت نفسها للدفاع النقابي ، الحكومة من جانبها ، مسايرة لموقف النقابات وللجو العام النضالي للهجرة ، وللطبقة العاملة عامة ، رفضت مخطط الطرد في شهر يونيو 83 ، لكن موقفها ذلك لم يكن قاطعا ، بقدر ما انه كان لربح الوقت ، وهذا ما شعرت به مجموعة "ب.س.أ." وصعدت لهجتها وانتهجت خطة الابتزاز ، "الشانطاج" : اما القبول بالطرد الذي تطلبه واما اغلاق المعمل كله ، فكانت النتيجة هي التوصل الى تسوية بقيت لصالح الباطرون = طرد 1905 زائد 2000 يحالون على التقاعد المبكر ، اي القبول بالاساسي في ملف الشركة .

ان هذه التسوية دخلت للتطبيق كقرار حكومي وذلك بفرضه كامر واقع على النقابات وعلى العمال ، وما دامت الحكومة تحتوي على وزراء من الحزب الشيوعي الفرنسي ، من بينهم "جاك راليت" الذي امضى على الاتفاقية ، فان كفدرالية وفدرالية س.ج.ت. لم تتعدى حدود بعض التحفظات الشفوية والقبول عمليا بالقرار الحكومي ، في حين ان نقابة س.ف.د.ت. ، وهي اقلية في معمل طالبو (8٪ من الاصوات) ظلت في موقف الرفض على مستوى الفرع النقابي والصمت على المستوى الكفدرالي الى ان اتخذت موقف التراجع في النهاية لاعتبارات سياسية كذلك في علاقتها مع حكومة اليسار ، الا انه ما دامت نقابة س.ج.ت. تشكل الاغلبية في المعمل فموقفها هذا ادى الى الحيرة النقابية في طالبو وجعل القادة النقابيين "س.ج.ت." في المعمل يقفون في تناقض بين قرار الحكومة وموقف الكفدرالية من جهة وحركة العمال الرافضة لذلك القرار من جهة اخرى ، فيعم السخط ويندفع بعض العمال النقابيين لانها "المشكل بطرح "العودة مقابل 20 مليون فرنك"

امام حيرة العمال وتمزق وحدتهم ، وبهدف تعميق التشرذم ، وجدت شركة "ب.س.أ." الفرصة مناسبة لتصعيد هجومها بالاعتماد على نقابتها س.س.ل التي عادت الى الميدان بقوة العضلات وقضبان الحديد ، مدعمة في ذلك باليمين الفاشي الفرنسي ، فمن الاستفزازات والعدوان ضد المضربين ومحاصرتهم داخل المعمل الى التهديد باغلاق معمل طالبو ، استعملت كل الوسائل لاظهار حركة عمال طالبو بانها موجهة ضد فرنسا وقوتها الاقتصادية من طرف "الاجانب" .

ان السفارة المغربية التي كان خطابها طيلة معركة 82 لقطاع السيارات هو ردع العمال المغاربة ونصحهم بان "يطيعوا الباطرون لانه هو اللي يعطيكم الخبز" ، وانتهم

جيتوا باش تخدموا و ليس للقيام بالاضراب" ، هذا دون الحديث عن التهديدات التي مارستها السفارة ضد النقابيين المغاربة المهاجرين بان السفارة المعروفة بدورها هذا ، وقفت موقف المتفرج في طالبو على كل ما عانى منه المهاجرون في نضالهم ذلك غير مبالية بمصير 800 عائلة مغربية وآخرين حولها يعتمدون في قوتهم على العمل . و بعد الصمت وعندما طرد من طرد و بداء التمزق وسط العمال ، جاءت هي عن طريق اعوانها لتظهر بان لا مسؤولية لها فيما حصل و ان المسؤول هو اليسار الفرنسي و الـ س.ج.ت." بالخصوص (خنقوا الس.ج.ت. هكذا قال السفير وعبد القادر الجاي لكل الذين اتصل بهم عندما سمع بسخط العمال المتنامي ضد صمت الحكومة المغربية . و ان الهدف لم يكن هو استدراك الموقف و الاهتمام الفعلي بمصير الجالية المغربية بقدر ما كان تعميق تفرقة العمال و احداث الاصطدامات بينهم ، وتحويل العمال عن مواجهة عدوهم الحقيقي و هو الباطرون و مجموعة بـ.س.أ . . كما ان السفارة شجعت فكرة العشرين مليون بدون ان تعطي اى جواب حول ماذا هيأته كشروط للعودة .

الا ان وعي العمال المغاربة و معرفتهم الكاملة بنوايا السفارة ، جعلهم يبقون ملتحمين فيما بينهم . و في نفس الوقت الذى ينتقدون فيه موقف قيادة س ج ت استمروا متشبثين باطاراتهم النقابية و بالوحدة النقابية كسلاح وحيد لمواجهة الباطرونات .

و في هذا الاتجاه يمكن تسجيل الدور الاساسي الذى لعبته جمعية العمال المغاربة بفرنسا و التي ظلت مواقفها صارمة الى جانب العمال المغاربة حتى النهاية . ولقد تحددت تلك المواقف في تصريحاتها كما يلي :

1 ـ رفض الطرد و رفض الاتفاقية المبرمة ما بين الحكومة الفرنسية و شركة بـ.س.أ . و التي تمت خارج الارادة النقابية للعمال و بدون نقاش مع المعنيين .

2 ـ التنبيه لخطورة مناورات شركة بسرأ و السلطات المغربية اتجاه مكاسب الوعي النقابي الذى وصله العمال المغاربة و انه كيفما كانت الخلافات مع مواقف القيادات النقابية يجب البقاء في النقابات ، والاستمرار في مواجهة العدو الفعلي و الاول للعمال و هو الباطرونات و بهذا نانتزع ما امكن من المكتسبات .

3 ـ تحميل المسؤولية للسلطات المغربية في عدم قيامها بدورها سواء اتجاه الحكومة الفرنسية و تحسين اوضاع الهجرة المغربية في فرنسا و توفير الشروط المادية للعودة للبلاد (عمل ، سكن ، تعليم . .) . كما ان الجمعية فضحت السفارة و كيف انها اما التزمت الصمت و تفهم وضع الباطرون و اما تقدمت لتخريب وحدة العمال في اطار نقاباتهم الديمقراطية . هذا في الوقت الذى نجد فيه السلطات المغربية مسؤولة من الاصل في هذه الاعداد الضخمة من العمال المغاربة الذين هاجروا هم و ابناءهم بحثا عن لقمة عيش ، و بلادهم كل خيراتها في ايدى اقلية محظوظة .

4 ـ اشارت الجمعية الى الحل و هو توقيف عملية الطرد و ادماج مشكل طالبو في اطار النقاش العام الجاري حول اعادة هيكلة قطاع السيارات و ايجاد حلول ملائمة لمصالح العمال ، فرنسيين او مهاجرين (التكوين المهني في اطار العمل ضمان العمل للجميع ، حق العودة لمن يرغب فيها طواعية و بعد توفير شروطها . و تلك هي مسؤولية الحكومة المغربية و الحكومة الفرنسية في اطار اتفاقيتهما) .

ان السفارة المغربية من جانبها دخلت في خطة جديدة تريد بها طمس وعي العمال المغاربة و استيعاب حركتهم . فقامت باتصالات فردية مع عدة نقابيين مغاربة في قطاع السيارات لتطرح معهم بعد مراوغات كثيرة بان الحكومة المغربية ليس لها ما تقترحه عليهم بخصوص العودة ، و ان المشكل يجب ان يحلوه مع الحكومة الفرنسية . و في هذا الاتجاه اقترحت تشكيل لجان "للاستشارة" و دراسة مقترحات العمال تهييئا للمفاوضات بينها و بين الحكومة الفرنسية .

ماذا ستمثل تلك اللجن ؟ و كيف يمكن تجاهل او اقصاء النقابات و الاطارات الجمعوية المغربية الممثلة للهجرة من تلك المفاوضات ؟

اليس هدف السلطات المغربية هو استعمال سخط العمال المغاربة بعد ان حاربتهم و لتفعل ما تريد باسمهم مع الحكومة الفرنسية ؟

ان مصالح العمال المغاربة المتعلقة بضمان حقوقهم المشروعة في فرنسا ، او بالنسبة للذين يريدون الدخول للبلاد لعمل شيء آخر بما فيه تكوين مشاريع فردية او تعاونية لا يمكن ان تتحقق الا اذا كانت الجالية المغربية حاضرة مباشرة في كل مفاوضة تهم مصيرهم . و ذلك بحضور النقابات الديمقراطية المغربية و الفرنسية و جمعيات الهجرة كطرف ممثل لمصالحها اتجاه الحكومة المغربية و الفرنسية .

ان مختلف ما سلف ذكره يؤكد حدة الظرف الذى اصبح يطرح مصير الجالية المغربية في الميزان ، و هو مرتبط بمعضلتين :

ـ معضلة الواقع الفرنسي و الاوروبي بازمته و عنصريته ، و

ـ معضلة الواقع الاقتصادى و السياسي المغربي الذى اعطى الهجرة و لم يوفر الى شروط العودة .

امام هذا الواقع الذى يصفه العمال المغاربة بكلمة طارق بن زياد ، " البحر من ورائكم و العدو امامكم " ، لم يبق لجاليتنا الا الاتحاد اكثر مما مضى ، و تولي الدفاع عن نفسها في اطاراتها المنظمة ، لانقاذ مصيرها المهدد .

المرأة المغربية ما بين القانون والشريعة

تقديم

من واقع الذل والمعاناة الحقيرة التي تخنق تطلعات امهاتنا واخواتنا وتنكر حقهن في انسانيتهن وكرامتهن، من صلب هذا الواقع الذي قتل طاقاتهن الابداعية عبر قرون من الاستعباد والقهر المريع تأتي خصوصية قضية المرأة عموما وقضية المرأة المغربية بشكل خاص.

ان تطور البنية التحتية للمجتمع وبروز الملكية الخاصة وتقسيم العمل هو اساس قلب نظام الاسرة لصالح الرجل ان هذا الانقلاب قام فيما يخص المرأة على ابعادها من المشاركة في عملية الانتاج الاجتماعي مما جعل مكانتها الاجتماعية تفقد. فتمخض عن هذا المشكل كل النظرات والتصورات التي تهضم حق المرأة وترسي دونيتها. بل ودعمت بقوة القانون والايديولوجية المروجة وغيرها من الوسائل الاخرى.

فثمة سؤال يواجهنا بالضرورة. لماذا فتح المجال للمرأة المغربية لخرق حدود البيت وخدمة الرجل والاطفال، للمشاركة من جديد في عملية الانتاج، ولو كان ذلك بشكل ثانوي وناقص؟ ان الدافع لم يكن قطعا تسهيل السبيل لتحررها. ان خروج النساء المغربيات من بيوتهن، كان تلبية لرغبة وحاجيات الرأسمالية الخارجية ببلادنا فرنسا.

ان دخول الرأسمالية لبلادنا على شكل استعمار مباشر يسخر بلادنا اقتصادا وخيرات لخدمة مصالحه الخاصة، صوحب باقحام قسري لنظام وعلاقات جديدة ذات طابع يناقض نوعية العلاقات السائدة في مجتمعنا الاقطاعي انذاك. فكانت النتيجة الحتمية هي بداية تفكك للنظام الاقطاعي بالمغرب واسسه الاقتصادية، السياسية والايديولوجية.

ان القوانين الوحشية للاقتصاد الرأسمالي، تحكم على كل من يعجز عن مسايرة فلكها بالافقار والهلاك. هكذا كان مصير العديد من الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية التي كانت مصدرا للاكتفاء الذاتي لاصحابها، والذين انضموا بفعل ذلك الى الاحتياط الكبير من اليد العاملة المغربية الذي اتسع من جهة اخرى بفعل انتزاع الاراضي من الفلاحين الصغار وطردهم منها. ان هذا الواقع المتمخض عن التدخل الاستعماري الرأسمالي بالبلاد، ساهم في تحويل جزء هام من فئات الشعب المغربي الى يد عاملة مضطرة الى بيع قوة عملها في سوق العمل. وبفعل تفاعل العوامل، وتحت

ضغط الحاجة المادية من جهة و توجه الرأسمال للحصول على أبخس يد عاملة وأطوعها تحولت النساء المغربيات في جزء منهن الأكثر فقرا و احتياجا ،الى مادة تستوفي مصلحة وحاجيات الرأسمالية.

و كخلاصة نورد ان نافت الانتباه حول طبيعة هذا الموضوع القاصرة و الذي لم يتناول عديدا من الاشكالات الا اننا اردنا منه ان يكون بداية لفتح نقاش حول هذا الموضوع نتمنى ان يكون اوسع .

الإشتغال

خارج البيت

الان تعامل النساء المغربيات مع مسالة الاشتغال خارج البيت ،لازال سلبيا الى حدود كبيرة. اذ لايعتبرنه حقا ضروريا و اساسيا في حياة الانسان و انما ينظرن اليه بمثابة قدر يفرض عليهن تحت ضغط الشروط القاهرة التي ترمي باغلبهن خارج البيت. ان هذا النوع من التعامل مبرر و متمم بفعل الواقع نفسه. فرغم كون نسبة الاشتغال عند النساء لا تتعدى حسب بعض الاحصائيات 8٪ من مجموع النساء ، فان النسبة المهمة من بينهن تشكلها افقر و اتعس نساء فئات شعبنا المهضومة. ان 78٪ من النساء العاملات تشتغلن في القطاع الفلاحي و في قطاع النسيج و التغذية و بكثرة في معامل التصبير و التعليب حيث سن معظم العاملات لايتجاوز 15 سنة. و تمتاز ظروف العمل بغياب مطلق لاحترام قانون الشغل المغربي نفسه: العمل المستمر، العمل الليلي ،انعدام الضمانات الاجتماعية و انعدام حقوق الشغل ...

وتاتي عاملات المنازل ـ " الخادمات " ـ في المرتبة الثانية بنسبة حوالي 17٪ من مجموع العاملات. ولا يغيب على احد واقع الذل و الهوان الكبير الذي تتعرض له هذه الفئة من طرف ربات البيوت البرجوازية و اسيادها ،ان هذا الشكل من العمل ليس سوى تكييفا ملطفا و بريئا لنظام الرق و العبودية من طرف الرأسمالية التي وظفته لصالحها ان القانون المغربي لا يعترف بهن حتى كعاملات.

اما عدد الموظفات، وهي التي تحظى بالامتيازات بالمقارنة مع باقي الفئات الاخرى ،فهي لاتتراوح 6٪ من مجموع النساء العاملات.

اما الاغلبية الساحقة للنساء ،فهي تشتغل في البيت و بارتباط مع الزوج و الاطفال. انها تقوم بوظائف مرهقة و متعددة ،من تربية الاطفال و السهر على نظافة البيت و شروط الراحة به الى العمل الشاق في الحقول و الغابات بالنسبة للبادية و المناطق الجبلية. ان هذه الوظائف غير معترف بها ،ولا تقابل مادي عنها . انها إلزامية للمراة بل واكثر من ذلك ، ينظر المجتمع الى مجموع هذه الخدمات بصفة احتقارية.

ان العيزة التي تنبثق عن مجموع هذه الحقائق تؤكد بقوة خروج المراة المغربية الى العمل تحت ضغط الشروط المادية ـ 50٪ تقريبا من نساء الاوساط البروليتارية تشتغل ـ و بالاضافة الى هذا ،هناك ظاهرة ساحقة تتمثل على كون نوعية العاملات في معظمهن من النساء المطلقات. ان عدد المتزوجات لا يتعدى 7٪ حسب بعض الاحصائيات. ان هذه الظاهرة خاصة بوضع العاملات كنساء. فعلاوة على كون اغلبية العاملات من افقر الفئات، تتشكل اغلبية اخرى في ظل هذه الاغلبية من المطلقات ،اي من النساء الأكثر تضررا باعتبار فقدانهن لمورد العيش التقليدي بالنسبة للمراة اي اعالة الزوج . كما ان سن العاملات فهو كالتالي : 15٪ اقل 15 سنة و45٪ اقل من 25 سنة . اما بالنسبة لطبيعة العمل الممارس من طرفهن ،فهو في جله لا يتطلب تكوينا او تعليما معينا بفعل الجهل المتفشي في صفوف النساء المغربيات ،الامر الذي يعرضهن الى ابشع انواع الاستغلال و الاستنزاف البطيء لقواهن.

ان نسبة الامية وسط النساء يبلغ 82٪ مقابل 63٪ عند الرجال، وتصل في البادية الى 98٪. كما ان نسبة التمدرس تقل عن 50٪ من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 7 و14 سنة ،مع انخفاض معول في صفوف الفتاة.

في ظل مجموع هذه الشروط اللاانسانية ،يتم تكران المساهمة الفعالة للمرأة العاملة في تقديم عملية الانتاج و مردودها بالبلاد. ان مردود الزربية المغربية بالنسبة لصندوق الدولة يساوي تقريبا مردود الحديد و الكوبالت والرصاص من العملة الصعبة ،وضعفي العملة المحصل عليها من بيع المواد الفوسفورية الطبيعية والكيميائية. والكل يعلم ان اليد العاملة في هذا القطاع مشكلة في جلها من النساء بل من الاطفال ما بين 7 و 14 سنة ـ تقرير لجنة من الامم المتحدة حول فضيحة استغلال الاطفال كيد عاملة بالمغرب سنة 77 ـ

امام هذه التطورات والتغيير الذي احدثه التدخل الغير الطبيعي للنظام الراسمالي في مجتمعنا القطاعي المتخلف وفرضه لتحولات وتناقضات هزت البنية الاقتصادية وعلاقات الانتاج القديمة ببلادنا ،تجلت على الصعيد الاجتماعي بازمة متصاعدة من حيث امكانيات العمل المتوفرة وتصاعد حشود جماهير شعبنا المشرد كما فتحت الطريق للمساهمة النسبية لنسائنا من جديد في عملية الانتاج ،امام هذه التطورات كان من الحتمي ان تعرف البنية الفوقيه بكل مكوناتها القانونية السياسية والايديولوجية نفس الهزات والتناقضات والتي تمثلت بالنسبة للنظرة الى موقع المراة المغربية ومكانتها في نسيج ازدواجية محدودة بين المنظور الغربي البرجوازي لها والقطاعي من جهة اخرى .

التقنين لوضعية المرأة المغربية

ان التقنين لوضعية المراة المغربية ليس منفصلا عن الاختيارات المصلحية الاساسية التي تتدخل في تحديد القانون المغربي في جله . ان هذه الاختيارات العامة هي نفسها التي تقيد المراة ،فلابد اذا لتناول الاشكالية القانونية للمراة من وضعها في اطارها العام والصحيح ،اي في اطار القانون المغربي عامة .

ان القانون ليس سوى مجموعة من القواعد تسن من اجل خدمة مصالح من وضعها . ان القانون يحمي هذه المصالح بالذات ويعاقب كل من سربها او خالفها . لذلك فالقانون بطبعه لايمكن ان يكون سوى غير عادل في ظل مجتمع يقوم على اساس استغلال الاغلبية للاقلية واختلاسها لخيرات البلاد مع ترك سواد الشعب في وضعية تامة من الفقر والجهل . فكما ان نص هذا المجتمع لايمكن الا ان يدعم بكل وسائله سلطة المستغلين على المستغلين ،فانه يرسخ سلطة الرجل على المراة . وتدوين الاحوال الشخصية ،تجسيد تشريعي لتحويل المراة الى اداة طيعة في يد الرجل . ان مصلحة النظام في استمرار هذا الوضع يندرج ضمن مصلحته العامة في تثبيت كل اشكال الفكر الخرافي الغيبي والتقاليد البالية التي تغرق الشعب المغربي في ظلمات الجهل وبعده عن الحقائق العلمية التي من شانها ان توضح له طريقه الفعلي في التحرر والتمتع بالعيش الكريم .

ان القانون المغربي في وضعه وشروطه الحالية ما زال يعتمد في جوهره على نفس المرتكزات البالية التي اعتمدها قرونا من قبل ،معدلة في بعض جوانبها من طرف الاستعمار الفرنسي . فهو اذا رجعي ،مادام لم ياخذ بعين الاعتبار المتطلبات التي يفرضها التطور الزمني والكيفي لمجتمعنا ،اننا نجده خليطا من الاحكام والاعراف التي كانت سائدة قبل الاسلام وبعده ،والتي كانت تنظم علاقات القبائل فيما بينها ،هذا ويعتمد كذلك على الشريعة الاسلامية وشروح الفقهاء والائمة وبشكل كبير على مذهب الامام مالك . وبالتالي فالحماية لتدخل بعضا من جوانب القانون الفرنسي ،قصد تمتين اسس تجدر العلاقات الراسمالية ،ان الاستعمار الفرنسي استغل وجود مصدرين للقانون المغربي ـ العرف والشرع الاسلامي ـ لينتج سياسة تقسيمية على مستوى القانون ،ضمن سياسته العامة التي ترمي الى تقسيم البلاد .

لقد قسم بين العرب والبربر ،بالتمييز بين مناطق تحمل حسب العرف والشرع ،واخرى حسب القانون الغربي . كما اعتمد تقسيما اخر للقانون ،حسب المجالات ،فلكل مجال قانونه الخاص . بالنسبة للاحوال الشخصية ،وهو الجانب الذي يهتم بتنظيم علاقات المراة بالرجل ،يرجع فيه الى الشريعة الاسلامية . وفيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية في اطار القبائل ،فهي تنظم حسب العرف . اما بالنسبة للمؤسسات السياسية والاقتصادية للمجتمع ،فهي تنظم على اساس القانون الغربي .

ان هذا النسيج الغير المنسجم من اشلاء مبعثرة من تقاليد بالية او قيم دخيلة على واقعنا ،لا يمكن ان يشكل سوى تناقضات بين مختلف القوانين المغربية . وتنطبق هذه القاعدة العامة للقانون المغربي بقوة على الوضعية القانونية للمراة . وكمثال على ذلك ،موقف مدونة الاحوال الشخصية والقانون التجاري المتناقض فيما يخص مسالة استقلالية المراة في التصرف باموالها .

ان جل النساء المغربيات ،يجهلن جهلا تاما كل ما يتعلق بوضعيتهن القانونية ـ واجبات وحقوق ،كما هي منصوص عليها ـ . ولذلك تصبحن مجردات حتى من

" السلاح " الذي يضعه بيد هن المجتمع الاستغلالي الرجولي ، فاولى المتطلبات اذا ، هو التعريف والتعرف على الوضعية القانونية للمراة المغربية .

ان المغرب ملزم بهذا الصدد ، بعدة اتفاقيات لها حجم دولي وعالمي ، انه من بين الموقعين على وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة في 67/11/7 ، التي تنص على ان التمييز بين الرجل والمراة جور وتعسف وخرق لكرامة الانسان ، كما يؤكد على المساوات في الارث والاهلية والحقوق الزوجية عند قيام الزواج وفسخه ، وتضيف بعض النصوص الاخرى ، ضرورة تامين المساوات بين الجنسين في كل دولة عن طريق قوة الدستور ، وتنص اتفاقية 80/6/24 الدولية في احد فصولها الثالث على تامين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما ان الفصل 24 من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية تلزم الدول الاطراف في الاتفاقية ، باتخاذ الوسائل الناجعة لتامين المساوات في الحقوق والمسؤوليات عند الزواج اثناء وعند انحلاله .

فبالاضافة للطابع الالزامي الخاص لهذه الاتفاقيات انطلاقا من حجمها ووزنها الدولي ، نجد الدستور المغربي ذاته ، هو اعلى قانون في البلاد ، ينص في المادة 8 على ان المراة والرجل متساويان ، الا ان قانون الشغل في فصله 725 من ظهير 1947/7/2 ينص على ان عقد " اجازة الخدمة " لايكون صحيحا الا اذا كان الطرفان المتعاقدان يملكان الاهلية للالتزام ، ويعتبر ان القاصر - والمراة تعتبر قاصرا - يجب ان يكون مساعدا من طرف الشخص الذي يكون موضوعا تحت سلطته ، كما ان الفصل 726 من قانون العقود والالتزامات لايسمح للمراة المتزوجة بابرام عقد عمل للاشتغال الا برضى زوجها ويعطي الصلاحية للزوج ان يفسخ العقد الذي تبرمه الزوجة بدون رضاه .

ان قانون الشغل يفقد المراة حقها في التصرف في شخصها باعتبارها قاصر ، والقاصر حكما ، هو من لم يبلغ سن الرشد 21 سنة ، او من كان مجنونا او سفيها ، اذا هناك ما هو اكثر من سلب المراة حريتها ، انه تشكيك في قدراتها الفكرية والعقلية ما دامت لا تعتبر بمجرد بلوغ سنها راشدة ، ان اليا من 21 سنة يعد اعقل من امراة سنها التسعون ، ونفس هذا الشاب ، ربما حفيدها يضع القانون الثقة به وليس في من قد يكون ربي والديه ، بل وابعد من ذلك ، فالمراة كالمعتوه والمجنون محتاجة الى وصاية عليها .

قانون الشغل

ان منظور قانون الشغل الى المراة منسجم مع منظور مدونة الاحوال الشخصية الذي ينص في الفصل 36 على وجوب طاعة الزوجة لزوجها ، وبما ان عقد الشغل ، تصرف يتعلق بشخص المراة ، فالقرار قرار الزوج .

اما من ناحية اخرى فعلى مستوى الفرق مع الرجل بخصوص الاجرة التي تتقاضاها المراة مقابل نفس العمل ، فانه يتراوح عمليا ما بين 23% و 50% ، ان القرار الصادر عن الكاتب العام للحماية في 1944/5/16 والذي يخفض اجر المراة بنسبة السدس من اجر الرجل ، الغاه ظهير 12 يونيو 75 و 30 ابريل 75 على مستوى النص القانوني ، ولكن هذا التفاوت الغير العادل مازال مستمرا في الواقع العملي ، بل وان ظهير رقم 685-73-2 منذ 75 ، يقنن هذا التفاوت فيما يخص اجر العمال الزراعيين اليومي والذي يحدده بـ 6 دراهم للرجل و 48 درهم للمراة .

ان نفس قانون الشغل الذي يعتبر المراة غير مؤهلة لممارسة عمل معين بمجرد ارادتها وبقرينة بموافقة الولي ، يلجا الى سرقة هذه المراة - عند سماح الولي - بدون مبرر سوى لكونها امراة ، ان نفس العمل من حيث النوعية وعدد الساعات وطبيعة الانتاج وقيمة المردودية ، يؤدى عنه اقل ان كان شخص امراة ، لاشيء يبرر هذا سوى فرق بيولوجي بين المراة والرجل ، ان هذه الممارسة ليست مجرد احتقار لشخص المراة ، انه اشنع انواع الاستغلال العامل في حق الانسان المغربي ، ان تعرض اليد العاملة النسوية الى استغلال يفوق زملائهم في المهنة ، يرجع الى كونها مطوقة من قبل قرون من القهر والضغط الممارس في حقها من طرف المجتمع الرجولي ، هذا ويتم استخدام النساء طيلة النهار بل وحتى ليلا رغم المنع الواضح الذي جاء في الفصل 12 من ظهير 1974/7/2 : " منع استخدام النساء و الاحداث ليلا " ، ونفس الخرق يمارس بالنسبة لممنوع اشتغال النساء في الاشغال الباطنية حسب مرسوم اخر .

اما وضعية المرأة العاملة الحامل ،فيتناولها الفصل 18 من ظهير 1947/7/2 بالسماح لها بالتوقف عن الحمل لمدة 12 اسبوعا مترسلا،دون ان يكون ذلك مبررا لفسخ عقد العمل من طرف الباطرون ويعاقب القانون على ذلك بالسجن من شهر الى ستة اشهر وغرامة مالية من 400 الى 1000 درهم . وحسب الفصل 59 يمنع استخدام النوافس خلال 6 اسابيع بعد الوضع،لكن دون ان يؤدى عنها . اما الفصل 20 من نفس الظهير،فهو يلزم كل مؤسسة يفوق عدد العاملات بها 50 امرأة تزيد اعمارهن عن 15 سنة ،بالتوفر على قاعة للرضاعة مع منح العاملات نصف ساعة في الصباح واخرى في المساء ضمن ساعات الشغل لارضاع اطفالهن حسب الفصل 21

اما بالنسبة للوظيفة العمومية ،فيقول فيها ظهير 24 يناير 1958 في فصله الاول بحرفي مغربي " الوصول الى الوظائف العمومية على وجه المساواة ،دون اي فرق بين الجنسين " كما ان المغرب من بين الموقعين على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة . 53 - لان البند 36 من النظام العام للوظيفة العمومية فيه تناقض وخرق تام لهذه المادة ،اذ انه يعتبر بعض المرافق في الوظيفة العمومية من اختصاص جنس دون الاخر،ان الواقع يثبت بان النساء يشغلن الوظيفة العمومية ،ويحتلن مناصب وظائف ثانوية وغير متخصصة ،بعيدة كل البعد عن مركز التوجيه والمسؤولية . فحسب بعض الاحصائيات ،هناك 29417 موظفة بالادارة ،اساسا معلمات - 15200 - وعاملات في قطاع الصحة العمومي -7800 - وموظفات في المكاتب .

ثم يأتي القانون التجاري المستمد من القانون الفرنسي - 1913 - في مادته 6 ليضرب استقلالية المرأة في تصرفها باموالها . ويقيد حريتها في ذلك باذن زوجها عند اقدامها على عقد التزامات ومعاملات تجارية ،الامر المناقض لما جاء في مدونة الاحوال الشخصية والتي تعتبر مال الزوجة ملكا خاصا لها لا يحق لاحد التدخل فيه .

ويأتي القانون الجنائي ،ليثبت مقياسين في العقاب اتجاه ممارسة مماثلة من طرف المرأة والرجل . ان الفصل 418 ينص على انه يتوفر عذر مخفف للعقوبة في جرائم القتل والجرح او الضرب اذا ارتكبها الزوج ضد زوجته وشريكها عند مفاجئتهما ملتبسين بجريمة الزنا . بينما في حالة المرأة فالعقوبة تتراوح بين 10 الى 20 سنة سجنا في الوقت الذي يحكم على الرجل بسنة الى 5 سنوات ،يمكن ان يستفيد من ايقاف تنفيذها ،عقوبة جنحية - بينما لا يحق ذلك بالنسبة للمرأة .

ان نوعية التعامل القانوني هذه ليست غريبة ، انها منسجمة مع النظرة السائدة في مجتمعنا بالنسبة لحقوق المرأة الجنسية عامة . ان ممارسة الرجل للجنس امر طبيعي تحدده حاجة بيولوجية ، بينما بالنسبة للمرأة ،فذلك عار ومساس بشرف العائلة ،دعارة مفجعة ،ان تفسيحة الرؤية تبرر علاقة جنسية خارج البيت الزوجي من طرف الرجل وتعدها اقصى الجرائم بالنسبة للمرأة . ويتدخل القانون مرة اخرى لتكريس واقع غير عادل يحدم مصلحة واضحة .

العلاقة الزوجية في المدونة

وتحدد مدونة الاحوال الشخصية ،على اساس الشريعة الاسلامية مختلف الجوانب التي تحكم العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة ،عند قيامها ثم فسخها .

ان المدونة تعرف الزواج بانه " ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين رجل وامرأة على وجه البقاء ،وغايته الاحصان والعفاف مع تكثير سواد الامة بانشاء اسرة تحت رعاية الزوج

ان الزواج اذاً علاقة مبنية ليس على اساس انسجام و تقارب شخصين ، و ليس على اساس علاقة عطف و حنان بينهما ، انما مبنية على اساس الايجاب فقط . ان هذا التصوير يستبعد من علاقة الزواج مضمونها الانساني ، باقحام اعتبارات حيوانية . ان ايجاب الاطفال ، يكون نتيجة و تتويجا لعلاقة تفاهم بين انسانين ، و ليس منطلقا لهذه العلاقة . ان مسالة الايجاب كقصد و منطلق ، تصح فقط في حالة الحيوانات التي يسخرها الانسان لتنمية ارباحه و خدمته . و لاعجب ان توضع المراة بهذه المرتبة ، ما دام دورها محددا في خدمة حاجيات الرجل على جميع المستويات .

و تنقل المدونة تحديد الاهلية في الزواج بالنسبة للفتى عند وصوله 18 سنة ، و بالنسبة للفتاة بتمام 15 سنة من العمر . و تصيف في الفقرة الثانية من الفصل 11 من الكتاب الاول : " لا تباشر المراة العقد و لكن تفوض اليها ان يعقد عليها "

في الوقت الذي يشرع فيه الزامية ولي للمراة طول حياتها و في مختلف الخطوات التي تقدم عليها ، و ربما اهمها تقرير مصير حياتها مع شريك معين ، و عدم الاعتراف لها بالرشد مهما بلغ سنها ، تصبح المراة في هذه الحالة و للمرة الواحدة ناضجة عند 15 سنة ، ان النضج الوحيد المعترف به للمراة نضج جسدي بضاعي . عندما تنضج الفاكهة ، يقدم الانسان على قطفها في حالها بيعها بثمن مهم . و نفس الممارسة متبع لها في حق المراة .

و بالرغم من ان المدونة تعترف للمراة بحقها في تقرير امر زواجها — الجواب بنعم او لا على سؤال العدلين — ، و رغم شكلية هذا الاعتراف و خرقه في الواقع ، تزيد المدونة من تضييق الحصار حول المراة و ابسط حقوقها ، بمنح اهلها صلاحية التقرير في زواجها اذا خانوا عليها من " الفساد " بل و اجبارها على ذلك — الفصل 21 — . ان الاعتراف للمراة بالحق في تقرير الزواج ليس الا تغليطا لاعتراف عملي اخر و هو منح عائلتها كل الحقوق عليها ما دام التستر و راء " الفساد " امر سهل لاجبار المراة على الزواج .

و يشترط في عقد الزواج ، تقديم ثمن من طرف الرجل للحصول على زوجته . و هذا ما يسمى بالصداق . و ما دام الرجل هو المشتري ، يشترط في بضاعته عدم الفساد . و ليس للمراة الحق بمطالبته بنقد الشيء ، ان عيب الرجل لا يكمن سوى في عجزه عن تادية ثمن البضاعة . و يرجع الحق في تحديد قدر الصداق الى المراة " اذا رضيت الرشيدة ان تتزوج باقل صداق مثلها لم يكن لاوليائها اعتراض عليها " ، الا ان الواقع يفرض تحول الصداق الى وسيلة للمتاجرة في يد الاهل للحصول على اكبر قدر مالي . و لايكون للمراة حق الاعتراض ، لجهلها اولا بهذا الحق و لكون سن الزواج يقل عن 21 سنة — سن الرشيدة — في غالب الاحيان .

اما اذا اختلف الزوجان في قبض الصداق ، فالقول قول الزوجة قبل الدخول ، و القول قوله بعد الدخول " و تضيف المدونة "ليس للزوج ان يجبر زوجته على البناء حتى يمكنها من حال صداقها ، فاذا سلمت له نفسها ليس لها بعد ذلك الا المطالبة بالصداق كدين في الذمة و لايترتب الطلاق عن تعذر الوفاء به " و " يجب للزوجة نصف الصداق ان طلقها زوجها قبل البناء بها اختيارا . فان فسخ النكاح او رده الذي بعيب في الزوجة لم يجب لها شيئا ، و كذلك ان رد ته لعيب فيه ، فان وقع بعد الدخول لزم الصداق كله " .

ان جموع هذه النصوص تؤكد بقوة على تقابل فضيع بين المال و الجنس . ان الصداق هو الثمن الذي يؤديه الرجل لتلبية رغباته الجنسية . و يكون الحق للمراة في تحديد ما ترد قبل العلاقة الجنسية بينما تتحول كل السلطة للرجل بعدها . انه قمة التجريد لمنطق البيع و الشراء الحقير . ان الزواج كما هو مشرع — تقابل بين الجنس و المال — ليس سوى شكلا من اشكال الدعارة . و القانون يعتبر العلاقة شرعية بمجرد قرنها بموافقة الولي و بموجب تسجيل ذلك من طرف عدلين . ان اي اعتبار انساني يدوم في علاقة من هذا النوع و يحل محله نظرة احتقارية حيوانية للمراة . و تعمق المدونة هذا التوجه في الفصل 29 بالاعتراف للرجل بتعدد الزوجات "الزيادة في الزوجات وارد على القدر المسموح به شرعا الى اربعة على شرط العدل بينهن " و يحدد حقوق المراة اتجاه اجراء من هذا النوع كالتالي "للمراة الحق في ان تشترط في عقد النكاح ان لا يتزوج عليها زوجها و انه اذا لم يف بما التزم به يبقى للزوجة حق طلب فسخ النكاح" ان المراة تعامل مرة اخرى كبضاعة تحدد قيمتها بالحاجة اليها . و ما دامت هناك امكانية الاستغناء عنها عبر " اقتناء" زوجات اخرى او بتطليقها ، فلا قيمة لها . و كلما تملك المراة في احسن الاحوال — عند اشتراطها قبل الزواج — هو طلب الطلاق . يا له من عدل و انصاف للمراة !

اما الطلاق في حد ذاته و هو اقصى ما تخشى المراة الفقيرة ، يمنح الشرع كل الحق للرجل ، بمجرد رغبة منه و في غياب ادنى سبب ، ان الطلاق لا يحتاج الى تبرير من طرف الرجل . فبما انه اشترى بضاعة للاستعمال ، يحق له الرمي بها الى الشارع ان لم يعد يرغب فيها . و ما اسهل ان يتم الطلاق : "حل عقدة

النكاح بايقاع الزوج او وكيله او من فوضاه في ذلك او الزوجة ان ملكت هذا الحق او القاضي" ..الفصل 14 ـ. ان التفسير المعطى لهذا التعسف المطلق للرجل يرتكز على قدرة الرجل في التحكم في عقله على عكس المرأة قبل الاقدام على اقرار الطلاق. ان تجربة المطلقات في بلدنا خير دليل على "قدرة" الرجال هذه. وأفضع من هذا "يصبح للزوج ان يراجع زوجته ما دامت لم تنقض عدتها ولا يحتاج في ذلك لاذنها او اذن وليها".

ان مجموع هذه الممارسات المقننة والشرعية حسب المدونة تصف بأفظع مشاعر الانسانية والكرامة عند المرأة. انها تلاعب مهول بنفس المرأة وحقها في التقرير بالنسبة لذاتها وجسدها فالقانون يضع المرأة تحت الرحمة المطلقة للرجال. ان مصير المرأة مقرون بهوى ونزوات الرجل العقابية. ان الآلاف من نسائنا تعاني من جراء هذا التعسف والقهر البالغ ومعظمهن من الاوساط الكادحة. انهن تدلّلن قاعات المحاكم جريا وراء امل ضائع في الحصول على حقهن في النفقة لاطفالهن الذين تركهم الازواج. ان 82٪ من النساء لا يعلمن بنية وعزم ازواجهن على الطلاق مقابل 18٪ فقط ممن يعلمن بذلك بل ان الازواج لا يتعبون انفسهم بمثل هذا الاجراء اذ يقدم يكتفون في بعض الاحيان بهجر الزوجات. ان القانون لا يعاقب مثل هؤلاء الازواج. انه يشجع بذلك هذا الواقع ويدفع بالمئات من نسائنا الى طريق الدعارة ما دامت وسائل عيش من وعيش اطفالهن غير مضمونة. فالحق كل الحق للرجال ان الطلاق لا يعترف به للمرأة كحق الا في حالة الضرر. وما هي حالة الضرر هذه؟ اما ان يكون الضرر شديدا فتطلق او يكون خفيفا كالضرب الخفيف والشتم والهجر. فان اثبت انه ممن يعتني بتاديب زوجته وبعدئذ توجيه الضرر اليها بالقيام بما يفرض عليها وادعى ان ضربه لها كان تاديبا لها حسب عادته فانه يصدق في ذلك واليوم يثبت ان هذا الضرر الذي تدعيه بالذات كان لهذه الغاية فتسقط دعوى الزوجة ولا تطلق عنه". ان شتم وضرب وهجر الزوجة من اجل "تاديبها" امر طبيعي وغير معاقب عنه من طرف القانون. بل وليس المرأة حق الطلاق على اساسه. فما هو يا ترى اشد الضرر بالنسبة للقانون؟ أهو قتل الزوجة او القتل بجنينها كما يقع احيانا؟ قد يتدخل القانون فقط عند هذه الحالات. واما الاخرى لا تعنيه باعتبارها متضمنة في شروط عقد شراء البضاعة او العبد اللطيف.

واذا تحدّت المرأة كل هذه الحواجز وخرجت من بيت الزوج رافضة العيش معه مما يسمى بحالة النشوز. ورفض الرجل الذي يملك وحده حق الطلاق التخلي عنها فيقضي النشوز باعتبار الزوجة بائنة عن زوجها مع بقائها في عصمته وعدم السماح لها بالزواج من غيره خلال مدة تتراوح بين 7 سنين والعمر كله.

ان القانون يعاقب المرأة على تحدّيها لسلطة الرجل ودفاعها عن حقها في عدم الاستمرار في العيش مع شخص ترفضه. انه يعاقبها بتحويلها الى "مرأة المحبوس" كما يقول المثل المغربي. انه يقضي على حياتها ويحكم عليها بالعدم حقدا في بناء حياة جديدة مع شخص آخر.

اما الحضانة التي تستحق للزوجة دون غيرها، ولا تمنح للزوج او احبابه الا بعد انهاء تعداد قريبات الزوجة حسب الفصل 99 فقط بمجرد انتقال الام من بلد من طلقها من دون اذنه. ان المرأة بعد الطلاق وفي رعايتها لاطفالها تظل سجينة الرجل لم يعد يهتم بها.

ان هذا العرض الوجيز عن الوضعية القانونية للمرأة كفيل لوحده بأن يضع هول المعاناة والقهر الذي تتعرض له يوميا المرأة المغربية من جراء وضعها كامرأة. ويبرز كذلك ضرورة التعرف على هذا الجانب من واقع المرأة وكل التطورات التي تمسه. ومن هذا المنطلق ارتأينا ضرورة التلميح لبعض التعديلات التي قد يعرفها الطابع القانوني للمرأة.

مراجعة مدونة الأحوال الشخصية

في اطار الحملة الشاملة للتحديثات "والاصلاحات" التي يعرفها القانون المغربي والتي تتعلق بالقانون الجنائي وقانون التسجيل والقانون التجاري والقانون البحري فتتعرض مدونة الاحوال الشخصية ايضا الى مراجعة بنودها. ويدخل هذه المراجعة كذلك ضمن تحرك تيار رسمي على الصعيد العربي من اجل ايجاد تقنين موحد للاحوال الشخصية العربية. لقد تبلور كتابيا من 78 فصل وخرج حينذاك للوجود على مستوى الهيئات العربية.

فيما يخص المغرب هناك لجنة مكلفة منذ عدة سنوات باعداد مشروع قانون يعدل مدونة احوال الشخصية. ان هذا المشروع الذي يطور في سرية تامة وفي غياب مطلق للمعنيين بالامر يتضمن 204 فصل مقابل 212 فصل حسب

المدونة الحالية وهو تشريع مفصل على اساس مذهب الامام مالك. ان هذا المشروع محط دراسة حالية من طرف اللجنة التشريعية الملكية قبل ان يتم عرضه الشكلي على الحكومة والبرلمان وما دامت السلطة العليا التي تركز مجموع السلطات الثلاث التشريعية والقانونية ثم التنفيذية تتمثل في شخص الملك فلن يكون القرار سوى قرار السلطة العليا اما دور الحكومة والبرلمان في ذلك دور وهمي الايحاء بتواجد ديمقراطية لا اساس لتواجدها داخل نظام يرهب الجماهير بالسلاح و يشرع تأديب امرأة بالعصا.

ان اهم التعديلات التي ادخلها المشروع في طوره الحالي تتلخص كالتالي :

1 ـ يلغي الاجراءات الواردة في اواخر كتب المدونة الحالية والتي تنص على " انه يتم الرجوع الى الرأي العام السائد والى ما جاء في مذهب الامام مالك بالنسبة للحالات الغير الواردة "

2 ـ يستمر الغياب المطلق لاية عقوبة جنائية في حالة الاخلال بالاجراءات التشريعية والامر الذي يترك دون فعالية عملية مجموع هذه التشريعات.

3 ـ خلافا لما ورد في المدونة الحالية في الفصل 36 حول واجب الزوجة في خدمة اهل زوجها يعتبر المشروع في فصله 4 6 ذلك واجبا محتما على الطرفين.

4 ـ لا ينص المشروع على ضرورة الطاعة للزوج. لكن يستمر في اعتباره للزوج كرأس للاسرة ـ الفصل 5 ـ الامر الذي يكرس الواقع السابق.

5 ـ ان الفصل 51 من المشروع يعتبر انه لا حق للزوجة في منع زوجته من ممارسة عمل خارج البيت اذا كان في الصالح العام للاسرة. ان شرطا من هذا القبيل يترك عمليا القرار في يد الرجل ما دام تقدير المصلحة العامة يظل امرا نسبيا وغامضا علاوة على ان الفصل 726 من قانون الالتزامات والعقود ما زال العمل به قائما.

6 ـ ينص على امكانية المرأة في المساهمة في مصارف البيت حسب طاقاتها وللصالح العام للاسرة. ـ الفصل 135 ـ

7 ـ في حالة انتظار المرأة طيلة خمس سنوات لحقها في النفقة، لا يمكنها المطالبة سوى بثلاث سنوات من النفقة. انه اجراء اضافي لصالح الرجل و تشجيع عملي للهجر و تطليق الزوجات.

8 ـ المشروع يعطي للرجل ايضا الحق في الحضانة ـ فصل 298 و 300 ـ

9 ـ ان غياب ذكر الزامية الاجراءات المضايقة لحرية المرأة في الحصول على زواج السفر سواء القديمة منها او الجديدة بما فيها أن الزوج في نصوص المشروع يعني عدم شرعية و قانونية هذه الاجراءات.

10 ـ حسب الفصل 191 من المشروع : عندما يثبت بان الخطيبين عتزلا وان الخطيبة حامل فان الطفل الذي يزداد يعتبر بالضرورة ابنا للخطيب بينما كان يعتبر في السابق ابنا غير شرعي.

11 ـ تحديد سن الزواج بالنسبة للرجل بـ 21 سنة و للمرأة بـ 18 سنة مع السماح ببعض الاستثناءات في حالة ضرورة او لسبب خطير بعد طلب الولي او شخص اخر. و يؤكد المشروع صلاحية الولي في اجبار الفتاة على الزواج ان خيف عليها من الفساد.

12 ـ التأكيد على وجوب الولي في زواج المرأة مع ضرورة منح المرأة للولي اذنا واضحا للاقرار محلها.

13 ـ استمرار الاعتراف بالحق المطلق للزوج في تطليق زوجته بمجرد رغبته.

14 ـ وضع تعدد الزوجات تحت رقابة القاضي.

ان الخلاصة التي يمكن تحصيلها من وراء التعرف على بعض جوانب هذا المشروع هو اهتمامه بالجواب على النقط الغامضة التي تركتها المدونة الحالية. ان هذا المشروع و إن يزهم بتقدم عن المدونة في عمقه لا يختلف عن المدونة بل اقدم على تشريعات لصالح الرجل. ثم ان غياب عقوبة جنائية اتجاه مخالفة التشريعات يحول هذا المشروع الى مجرد حبر على ورق ولا يعطي الوسائل العملية للحفاظ على تطبيق الحد الادنى الموضوع من طرف المشرعين. انه في الاخير تكريس لنفس التعامل و الرؤية للمرأة على اساس انها سلعة مسلوبة من حقها حتى في التصرف في شخصها و تركها تحت الرحمة الكلية لاهواء الرجل و رغباته.

بعد التعرف على بعض جوانب الاستغلال المزدوج الذي تتعرض له المرأة المغربية يبقى السؤال : كيف يمكن لها ان تعيد الاعتبار لكيانها في المجتمع؟

قد يتبادر الى الذهن ان السبيل الى تحرر المرأة هو اعادة مساهمتها في الانتاج. ما دام ابعادها عن هذا المجال كان اساسا لاستغلالها.

ان المرأة في نضالها من اجل التخلص من قيود الرجل و المجتمع كله، لا بد ان تناضل لتحقيق استقلالها المادي. و لكن ماذا يعني عمل المرأة في الظروف الراهنة؟

انه فقط استغلال مزدوج لها. اننا نجد نفسها مضطرة الى

اليوم يعملن » اول يتمثل في التشريعي شؤون البيت الداخلية و الثاني في المساهمة في الانفاق على الاسرة و كل دون ان يشير ذلك الى سيئ مكانتها الفعلية في المجتمع و دون ان يقلل من مكانة الرجل كرأس للاسرة.

يترتب اذا من الحقيقة البيولوجية ان عمل المرأة خارج البيت ليس كليا الوحيد بضمان تحررها . هي يمسح الحل الذي في الرجوع للبيت بل ان العمل من اجل تصفية الاستغلال ، ان خروج المرأة الى ساحة العمل وعدم استمرارية وضعية التبعية للرجل هما كانت السلبيات التي يحملها الواقع الحالي تمثل خطوة مهمة واساسية في المسار التحرري للمرأة . ان المطروح هو تدعيم هذه الخطوة بانجازات اخرى تمكن من تحويل الخروج الى العمل الى مكسب ايجابي للمرأة.

مواجهة النظرة التهميشية للمرأة

ان الوعي بضرورة هذه الخطوة الاولية بل و بحقيقة الوضعية الجزئية للمرأة غير ممكن ظل شروط الجهل و الامية التي تجتاح صفوف النساء بنحو مهول . ان اولى الاولويات هو النضال من اجل فرض محاربة الامية و تعليم المرأة . ان النضال على هذه الواجهة يتم افاق تقدم الوعي و المعرفة عند المرأة . كما يمكن ايضا العاملة النسوية من الرفع من مستوى تكوينها المهني تجاه التطور و ممارسة اعمال و وظائف ذات شروط احسن

لكن النضال على هاتين الواجهتين فقط يبقى عاجزا على تغيير واقع المرأة كبضاعة تستغل الرأسمالية و الكبرى ورقوة عملها و كل الجوانب التي يقع عليها الطلب كمختلف انواع عرض الجسد العاري و المهين لشخص المرأة ، برامج الاشهار في التلفزيون — .

ان المجال الثالث و الاساسي في نضال المرأة يهم على اساس محاربة كل الافكار المسمومة التي تدعو الى نظرة احتقارية و تهميشية للمرأة . ان هذا النضال متعدد الجوانب يتعدد الهيئات و المؤسسات التي تشكل البناء الفوقي لمجتمعنا . ان ترسيخ نظرة صحيحة و غير مشوهة للمرأة يتطلب نضالا ضد الافكار المتخلفة في حد ذاتها و ضد كل الوسائل و الادوات التي تستخدم من اجل تثبيتها .

ان الجانب الذي يجب ان يتصدر اي عمل للمرأة هو تعميم المعرفة والوعي بوضع المرأة القانوني كما جاء في التشريعات الرسمية و بالتالي الدفاع على حقها الادنى في تطبيق و احترام حقوقها المشروعة و المقننة . اما على مستوى ثاني فيأتي نضالها من اجل الغاء النصوص القانونية التي تكرس التمييز بين الرجل و المرأة و هو ما يمنعه الدستور نفسه و الاتفاقيات الدولية الملزمة للمغرب بهذا الصدد . ان مطالبة المرأة باعادة النظر في قانون الشغل و القانون التجاري و القانون الجنائي ... وكل المشاريع التي تطبخ في هذا الاتجاه يجب ان يتم على اساس اشراكها في تحديد وضعيتها القانونية وكذلك بالغاء كل ما يضر بمصالحها وكرامتها .

و ثمة مطالب اجتماعية متعددة للمرأة كالمطالبة باجر مقابل العمل المنزلي او الاعتراف به كوظيفة مؤدى عنها ثم المطالبة بالاعتراف بحق الامومة ، فاقامة بنية اجتماعية و امكانيات مادية و معنوية تسهل التحاق المرأة بالحياة العملية ، كدور الحضانة . . .

وعلى مستوى اخر لابد للمرأة ان تبلور ثقافة بديلة للثقافة الرسمية المروجة . عليها ان تخلق انتاجات فكرية و فنية تعرف بقضيتها و تمارس الدعاية لنظرة صحيحة لموقع و مكانة و نضال المرأة في مجتمعنا . عليها ايضا ان تستخدم لهذا السبيل جمعيات و اندية تكون وسيلة لتجميع و تنظيم الطاقات النسوية حول العناصر الواعية بهذه الضرورات من اجل الدفاع عن المطالب الدنيا للمرأة المغربية .

ان نضال المرأة على كل الواجهات سوف يصطدم بالضرورة مع عداء اكبر من عداء العقلية الرجولية انه العداء القائم على اساس المصلحة الطبقية . ان نضال المرأة من اجل فرض مشاركتها في الانتاج سيواجه بواقع التقلص المضطرد لامكانيات الشغل . ان طبيعة النظام التبعي للامبريالية و الرأسمالية العالمية تتناقض مع امكانية خلق اقتصاد وطني متحرر يفتح المجال لاتساع مجال الشغل . ان اقتصادنا التبعي ، اقتصاد هامشي و طفيلي لا قدرة له على استيعاب البطالة الهائلة التي تعرفها بوادينا و مدننا ، ولن تكون قدرته الاقل عند مطالبة المرأة المغربية بحقها في الشغل و العمل . و نفس الاشكال سوف يعترض المرأة عند مطالبتها بحقها في التربية والتعليم . ان نظاما تبعيا اقتصاديا لا

يمكن ان يكون الا تبعيا ثقافيا . ان معاد ة النظام لانتشار تعليم وثقافة وطنية واضحة ومنسجمة مع هياكله الراسمالية الكمبرادورية

اما على المستوى القانوني والايديلوجي، وهي احد ى الوسائل التي يعتمد ها النظام لترسيخ وتثبيت حكمه، فلس ن يتخلف في عرقلة بل والتعرض لكل من يحاول المساس بهـا . ان مطالبة المراة بحقوقها في التعليم والحصول على استقلالها الاقتصادي بوضع قوانين تلغي مختلف اوجه التميز بين الجنسين وارساء نظرة تعيد المكانة للمراة في المجتمع، لا يمكن ا ن تتحقق من جهة لعجز البنية المتخلفة والتبعية للنظـام الرجعي عن توفير الوسائل المادية والمعنوية لذلك، ومن جهة اخرى لان هذه المطالب تتناقض في عمقها مع الا سس السياسية والايديلوجية لبقاء النظام . ان النضال اذاً مـن اجل تحقيق هذه المطالب و فرض تغيير جد ري لوضع المراة نضال سياسي بالضرورة . انه نضال المراة من اجل الخبز و التعليم والديمقراطية ، وبالتالي لا يمكن الاان يكون جزءا من نضال الجماهير الشعبية الواسعة التي تئن تحت وطاة الاستغلال البشع . انه نضال من اجل القضاء على كـل العراقيل التي تقف امام تحقيق كل هذه المطامح العـادلة وعلى راسها سلطة العراقيل السياسية والعملاء الكمبرادور .

ان قضية المراة، قضية كل التناقضات المستعصية فـي المجتمع . انها قضية المراة والرجل الواعيين بهذه التناقضات وبقوانين تطور المجتمع . ان اعادة المكانة للمراة لن يـكون الا في ظل مجتمع تنتفي فيه كل اشكال الاستلاب . فالنضـال اذا من اجل حل جذري لمسالة الاستغلال المزدوج للمراة هو نضال ضد كل انواع الاستغلال، والمسئولين عن تكريسه . انه نضال اقتصادي وسياسي وايديلوجي .

ان التركيز على الحقيقة البالغة الاهمية: بالتقاء نضال المراة مع نضال فئات الشعب المسحوقة يجب ان لا يغطي علينا خصوصية نضال المراة وضرورته على اساس المطالب الدنيـا المتعلقة بوضع المراة كامراة .

ان النضال من اجل الحقوق الخاصة للمراة :

- حقها في التعليم والتربية .
- حقها في الشغل والتكوين المهني . (الاستقلال المادي).
- حقوقها الاجتماعية :
  - +حق الامومة
  - +الاعتراف بالعمل المنزلي كوظيفة
  - +دور الحضانة العمومية وفي المعامل ...
- حقوقها القانونية والديمقراطية : اعادة النظر في قانون الشغل والقانون التجاري ومدونة الاحوال الشخصية ...
- حقوقها السياسية .

ان النضال من اجل هذه الحقوق ضروري وحتمي في المرحلة الراهنة ولا تلغي ضرورته بالتذرع وراء خطر محتمل يـحرف نضال النساء الواعيات بفصله عن نضال الشعب المـغربي عامة . ان هذه المطالب الدنيا لا يمكن ان تنتظر تحقيـق التغيير الجذري . بل ان النضال على اساسها يصب ضمن النضال الديمقراطي والتقدمي ويساهم بدوره في تقـديم واقع الصراع الطبقي بالبلاد . ان السبب في التقاء نـضال المراة مع نضال الفئات المهضومة هو الالتقاء الطبيعي من حيث عمق الاهداف، وايضا لكون الفئات الاكثر تعرضـا للاستغلال المزدوج تتكون في 90٪ من الاوساط الشعبية . ان النضال من اجل نشر الوعي بالحقوق المباشرة للمراة، نضال من اجل المساواة في الانسانية والكرامة مع الرجل والتمتـع بكافة المكتسبات والحقوق التي فرضتها نضالات الشعب المغربي . انه نضال ضد نظام العبودية الذي يسلبها حقوقها انه عداء للقيود التي تقيد فكر الرجل وممارسته المتـدنية اتجاه المراة، وليس عداء مباشرا للرجل . انه صراع ايديولوجي لفرض نظرة وتصور اخر لمكانة المراة .

لكل هذه الاعتبارات نؤكد على ضرورة النضال الـخاص للمراة المغربية بعيدا عن اية نظرة عدائية للرجل او منظور تسوي متطرف . ونـلح على ضرورة الوعي بـان نضال المراة طويل وشاق . ان قيام المجتمع الاشتراكي لـن يحل معضلة المراة بنحو سحري او ميكانيكي . ان تاثير النظرة البرجوازية الاقطاعية وترسباتها سيظل ساريا لمدة طويلـة . ولعل هذه الحقيقة ملموسة في ازدواجية نضال المراة الواعية، حيث يفرض عليها الواقع علاوة على النضال السياسي الـى جنب رفيقها في الدرب بان تناضل ضده اي ضد ممارساته الرجولية المتخلفة عن وعيه السياسي والعالقة بترسـبات التربية والمجتمع الهدام الذي نعيشه .

ان مرارة هذه الحقيقة بالنسبة للمراة الواعية لا يـلغـي ضرورة تشبثها بالدفاع عن قضية المراة كقضية للمراة والرجل الواعيين ونضالهما من اجل توعية النساء والرجال سويـة بالحقوق الخاصة للمراة و بحقوق الشعب قاطبة اي بمشروع المجتمع الذي تنتفي فيه كل اشكال الاستغلال و الهوان .

منـاضلـة

الحرب ضد السيادة الوطنية

منذ ثماني سنوات والحرب في الصحراء الغربية قائمة، تلتهم الدم المغربي (المغربي والصحراوي)، وتتخر كسرطان قاتل كيان الوطن فساهمة بقدم كبير في المزيد من القهر لشعبنا، والمزيد من تبعية البلاد لقوى الغرب الامبريالي.

ان لامبالاة الحكم كلية بواقع الجماهير وبحقوقها المادية والديمقراطية، وحتى بأرواحها التي يزهقها بالآلاف ليس فقط في حرب الصحراء، ولكن أيضا على أرض المغرب بالبؤس والتفريط، وبمباشرة بالرصاص كلما قالت كلمة ان هذه اللامبالاة لم تعد في حاجة الى برهان. كما أن استهتاره الكامل بالسيادة الوطنية للبلاد، والتي كانت أصلا شكلية، مشوهة ومنقوصة، قد أصبح مكشوفا للعيان:

- أبواب المغرب، فتحت أكثر من ذي قبل أمام نهب الرأسمال الاجنبي، والمراكز الامبريالية عبر صناديقها الدولية وغيرها من الدوالب، تمسك بزمام التوجيه المباشر للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، أمام تراكم الديون وافلاس خزينة الدولة.

- التبعية التي كانت تمارس بتستر فيما مضى، انتقلت خلال الثماني سنوات الاخيرة، الى مستوى الاعلان جهرا بالانحياز للمعسكر الغربي، ووضع البلاد، أرضا، ودولة، وطاقات بشرية في خدمة استراتيجية ومؤامرات الامبريالية في أفريقيا والعالم العربي. (وعلى سبيل المثال نذكر بتدخل الجيش الملكي في الزايير تحت قيادة هيأة أركان الحرب الفرنسية، والسماح لمرتزقة الامبريالية الذين هاجموا دولة البينين بالتدريب والانطلاق من المغرب. كما نذكر بالدور الخياني الذي لعبه الحكم في الوساطة بين اسرائيل والسادات، وفي تمهيد طريق كامب دافيد، والذي لازال يقوم به لحد الان لفرض الحل الامريكي في القضية الفلسطينية).

- بل ان السيادة الوطنية نفسها لم تعرف مصيرا أفضل، حيث أن الحكم مقابل دعم أمريكا لحربه في الصحراء الغربية، وحمايتها له عند الضرورة ضد الشعب المغربي، أمضى معها اتفاقيات تعطيها الحق في استعمال أجزاء من التراب الوطني لاقامة قواعد عسكرية. ونفس التفريط نسجله بخصوص أراضينا المغتصبة في الشمال من طرف الاستعمار الاسباني، حيث أن الحكم على أثر الصفقة التي أمضاها مع اسبانيا حاول لتخليفها في الصحراء الغربية، تعهد لها بطمس المشكل، والتوقف عن كل مطالبة فعلية باسترجاع تلك الاراضي الى الوطن الام. وفي هذا الاتجاه أصبح بعض المسؤولين في الدولة لا يجدون حرجا في رهن استرجاع سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، باسترجاع اسبانيا لجبل طارق وكأن لنا مسؤولية أو علاقة من قريب أو بعيد في موضوع الاحتلال البريطاني لذلك الجبل، زيادة على أن أسبانيا نفسها لا تقيم أية علاقة بين المسألتين، بقدر ما أنها تؤكد في كل مناسبة على أن أراضينا المغتصبة هي جزء لا يتجزأ من التراب الاسباني.

الا أن الادهى فيما يتعلق بسيادتنا الوطنية المهدورة، هو أن مختلف الاتفاقيات، والمعاهدات تتم في غيبة عن الشعب المغربي، وخارج كل استشارة حتى مع البرلمان المعروف بهويته وهذا ما يؤكد بدورة طبيعة الحكم القائم، وشكلية الاجهزة المسماة تمثيلية، ومعنى "ديمقراطية" يجد فيها الشعب نفسه مسلوب الارادة، معدوم الرأي، ومغيبا في قضايا المصيرية.

فالحاصل إذن هو:

1- أن الثماني سنوات الماضية كانت كارثة بالنسبة للمغرب، وان الهاوية التي يوجد فيها حاليا واذا كان أصلها يعود الى التوجهات السياسية والاقتصادية المفروضة على بلادنا منذ الاستقلال المجهوض في 1956، فإن ذلك لا يمكنه أن يغطي عن عامل الحرب الذي جاء ليسرع ويعمق عواقب تلك الاختيارات الهيكلية المميزة لطبيعة النظام.

2- أن هذه الحرب قد استعملت من طرف الحكم لتغطية مجمل سياسته اللاوطنية واللاشعبية، وأنه باسم الدفاع عن الوطن، أطلق يده للامعان في التلاعب بسيادتنا الوطنية، وفي تشديد الخناق على أوسع طبقات الشعب سواء في قوتها اليومي، أو حرياتها، أو باقي حقوقها الاساسية.

كما أن هذه الحرب استعملت غطاء للفتك بالقوى الثورية المغربية وضرب الحركات والمنظمات الجماهيرية وفي نفس الوقت لتحييد الاتجاهات اليمينية في المعارضة وشدها الى ركاب الحكم.

تغليف الانتهازية بالمبادئ المتقلبة

أن زعامات المعارضة المرخص لها بالعمل الشرعي، وتهريبا من مشاق النضال، قد أتخذت من شعار "الدفاع الوطني" الحزيف الذي رقعه الحكم منذ أواخر 74، تبريرا لديليتها، وعذرا لتملصها من مسؤوليات الدفاع الحقيقي

عن الوطن، وعن المصالح الحيوية للجماهير، وما يقتضيه ذلك من مواجهة مع نظام الاستعمار الجديد المجسد في الحكم القائم .

ولتغليف هذه الحقيقة المعروفة عند الخاص والعام، لا زالت تدعى بدون خجل أن موقفها في مسألة الصحراء موقفا مبدئيا، وهي التي تقلبت في مواقفها ثلاث مرات، تبعا لتغيير تاكتيكات ومواقف النظام .

— في 1974، عندما طرح الحكم أن الصحراء الغربية كلها مغربية، رفعت هي لواء "الصحراء مغربية" مبدأ لا جدال فيه" وأكدت ملأ فمها " أن الساقية الحمراء وواد الذهب جزء لا يتجزأ من التراب المغربي" ودفعت بالشوفينية الى أبعد حدود .

— وفي 1975 عندما جادل الحكم مع اسبانيا وموريتانيا في "مبدئها" على طاولة مادريد، ووزع فوسفاط الصحراء مع الاستعمار الاسباني فأعطاه الثلث في استغلاله، وزاده — سبته ومليلية والجزر الشمالية، وقسم الصحراء مع موريتانيا فأخذت في تصيبها وادي الذهب، نادى دعاة " المبدأ الذي لا جدال فيه" بـ "الوطنية المتفتحة" وقبلوا اتفاقيات التقسيم الموقعة في 14 نوفمبر 1975 . هذه الاتفاقيات التي تمت تحت الاشراف المباشر لفرنسا وأمريكا، فأبرزت بالملموس الصالح الامبريالية الاستعمارية والرجعية التي دفعت بالحكم الى حرب الصحراء الغربية، كما كشفت عن زيف شعار "الوحدة الترابية" المرفوع لتغليط الشعب .

— وفي 1981، مباشرة بعد الانتفاضة الجماهيرية في البيرو، وبروز اتجاه راديكالي داخل الاتحاد الاشتراكي، وعندما كان الحكم في حاجة الى هدنة خارجية دبلوماسية وعسكرية لترتيب الوضع الداخلي المتفجر، رافقته تلك الاتجاهات اليمينية ممثلة في شخص "علي يعته" عن حزب التقدم والاشتراكية و"الراضي" عن الاتحاد الاشتراكي، الى مؤتمر تايروبي الاول لتوافق وتزكي التكتيك الملكي القاضي بقبول المقررات الثمانية لذلك المؤتمر الافريقي، والتي أكدت حرفيا في النقطة السابعة على: (تنظم استفتاء تقرير المصير العام والنزيه لشعب الصحراء الغربية) . أي لتقر في الاخير تبعا لاقرار الحكم بـ :

1 — أن هناك شعبا صحراويا .

2 — أن له الحق في أن يقول رأيه بكل حرية، اما في اتجاه الانضمام للمغرب، او في اتجاه الاستقلال الوطني . وهذا بعد أن تنكرت مدة سنوات لكل حل ديمقراطي، وعندما نحن الذين قلنا به قبل بداية الحرب حفظا لدماء ابنائنا ومصالح بلادنا، نعتنا بـ "ضعف الوطنية" وأحيانا بالعدمية" وهم العدميون — فعلا الذين ساندوا الحكم في دفعة بالبلاد الى الهاوية التي تتخبط فيها الآن، ولا زالوا يدعونه في نفس الاتجاه بدوافع مخفية ومغلفة وراء "مبادئ" صنعوها للاستهلاك المحلي .

سقوط الحسابات الخاطئة

ان ما سلف ذكره من حقائق ثابتة — يعطي الدليل على أن موقف تلك الاتجاهات لم يكن اطلاقا مبدئي، بل انتهازي محض أملاه عليها من جهة اعتقادها التقنقراطي الخاطئ" بأن ضم ثروات الصحراء الاقتصادية، سيوفر القاعدة المادية لتوسيع السوق الداخلية، وتقوية قوى الانتاج، وبالتالي الشروط الموضوعية لتسوية التناقض القائم بين الطبقة الحاكمة الكمبرادورية، وبين البورجوازية المتوسطة والقشة العليا للبورجوازية الصغيرة التي يعبر خط وبرنامج أحزاب المعارضة الشرعية عن مصالحها ان المنطلق من جهة أخرى في موقفها، او مواقفها تلك، كان حسابا تاكتيكيا لا يقل خطأ وانتهازية وهو الحصول على بعض الامتيازات السياسية تستفيد منها كأحزاب لتقوية نفسها، مقابل حاجة الحكم لدعمها له في الحرب، ومساعدته على ضبط الجبهة الداخلية بلجم حركة الجماهير. وهذا ما تقصده بالضبط عند كلامها عن " ربط النضال الوطني" بالنضال الديمقراطي" . النضال الوطني لضم خيرات الصحراء وتوفير العنصر المادي الموضوعي، والنضال الديمقراطي يعني الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لتقوية الذات، وهكذا حسب منطقها ستتوفر في هذه العطية الشروط الموضوعية والذاتية لبناء الوفاق الاقتصادي بين الكمبرادور والبورجوازية الوطنية والتقنقراطية، والوفاق السياسي بالمشاركة في السلطة .

ان هذا الحلم يستقي من الخط والهدف الاستراتيجي لأحزاب المعارضة البورجوازية المتوسطة والصغيرة، وهو ما يسميه حزب الاستقلال بـ" التعادلية في أطار الملكية" ، بـ والاتحاد الاشتراكي بـ" الملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية"

وحزب علي يعته بـ" استكمال الثورة الوطنية" ، وما تقدمت جريدة أنوال مؤخرا لتنظره "ماركسيا" فسمته (مرحلة الديمقراطية الليبرالية) .

فبالاضافة الى التوسعية التي هي من طباع كل أصناف البورجوازيات فان محرك اتجاهات المعارضة الشرعية في مسألة الصحراء والاجماع، كان ولا زال هو تحقيق ذلك الحلم.

تحقيق ما لم تتمكن منه على امتداد تجربتها الطويلة الفاشلة، وما لم تستطع ولم تجرأ على انتزاعه بالنضال، وبانتهاج خط وطني ديمقراطي سديد، سواء لتقوية ذاتها أو لتحقيق التطلعات الاقتصادية والسياسية لفئات البورجوازية الوطنية .

وان هذا ما يفسر شوفينيتها المسعورة، ودفعها بكل جهد في اتجاه الحرب معتقدة أن ذلك سيورط الحكم، وسيقوي حاجته اليها، وما يفسر من جهة أخرى تخليها بسرعة فائقة عن "مبدئها" الذي لا جدال فيه، وقبول التقسيم الترابي في 1975، مادام ذلك يوفر غنم جزء هام من خيرات الصحراء ويخدم مراهنتها الاقتصادية في بناء الوفاق الطبقي . وهكذا ضدا على حقيقة التقسيم، أعلنت وراء أجهزة الدعاية الرسمية بأن" الوحدة الترابية تحققت داعية الى تصعيد المواجهة العسكرية .

الا أن مجمل الاحداث والتطورات التي تعاقبت منذ اتفاقيات مادريد وأبرزها التزوير المنهجي لانتخابات 1977، والمواجهة القمعية لمختلف التحركات الجماهيرية التي سايرت البعض منها بهدف الضغط على الحكم، والتي أجهضتها في الاخير (كمعركة الاساتذة والمعلمين التي بدل فيها المناضلون العديد من التضحيات) — وتمديد عمر البرلمان بتعديل الدستور نفسه عبر استفتاء مغشوش... كل هذه الاحداث، والرد المتخاذل عليها الذي توج أخيرا بمشاركة الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، تبرهن على أن حساب المعارضة اليمينية طلع خاويا، وأن فخ الدفاع الوطني" التي ساهمت في نصبه ودخلته طوعا قد أغلق عليها، فأصبح

الحكم يوظفها لخدمة سياسة بدون مقابل اللهم السلامة وحفظ الوجود الحربي لذات الوجود ، واستمرار الاوهام المتعلقة على نجاح التوسع.

" فأي حرب وطنية هذه حصيلتها على مستوى الصراع السياسي مع الحكم، وعلى مستوى السيادة الوطنية التي تعمق ضربها وعلى مستوى حالة الشعب المضيع ....

الربح للحكم والامبريالية والخسارة للشعب

ان المسؤولين في الطبقة الحاكمة باسكانهم الاستمرار في الحرب والمقامرة بمصير المغرب لانهم من جهة رابحين سياسيا ، ويستعشنون الى حين أن تصبح سلطتهم مهددة فعلا ، ويقفون أمام الشعب لتأدية الحساب. ولانهم من جهة أخرى ليسوا هم الذين يدفعون ثمن تلك الحرب: إن المال والسلاح يأتي من عواصم الغرب على حساب استقلالنا الوطني ، ومقابل رهن البلاد في يد تلك العواصم. والرجال هم من أبناء الطبقات الكادحة الذين يتعامل معهم الحكم القائم كقطيع في ملكه الخاص يتصرف في أرواحه كما يشاء.

أما الامبريالية التي دفعت ، وقدت من البداية هذا التطاحن في المغرب العربي ، فإن مصلحتها من جملة مصالحها الخبيثة في تعدية الحرب العراقية الايرانية كمثال أو اشعال النار في لبنان ، كمثال آخر. وكل ذلك لاستنزاف طاقات الشعوب العربية في التناحرات الداخلية وصرفها عن مواجهة أعدائها الحقيقيين ، وثانيا لتدريب القوى العاملة المعادية للامبريالية ، وأخيرا لاحكام السيطرة الاجنبية على مجموع الوطن العربي عن طريق تقوية عملائها وتشجيعهم في مواجهة شعوبهم ، ومواجهة الشعوب الاخرى التي فلتت أو تريد الإفلات من يدها.

فالحكم إذن دخل هذه الحرب بايعاز من الامبريالية معتقدا في البداية أنها ستكون نزهة يترتب بعدها على العيون لشرب الشاي. لكن النزهة تحولت الى مغامرة ، وانه مستمر فيها: إن كان الربح فإنه له وحده وللامبريالية ، ولسماسرتها الكبار في المغرب الذين سيظفرون فوسفاط بواكراع الى فوسفاط خريبكة. أما الخسارة فهي من الآن للشعب المغربي ولعموم الشعوب العربية التي تقف اليوم أمام أكبر خطر واجهته في تاريخها المعاصر، الا وهو خطر دخول الأمبريالية والصهيونية والرجعيات العربية في تحالف مكشوف لاخضاع أمتنا وسحق ما تبقى من قواها الوطنية واقفا.

ان هذا الخطر يهدد بلادنا بصفة مباشرة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي ، ونظرا لطبيعة الحكم القائم فيها والمعروف بصداقاته التاريخية مع الصهيونية ، ونظرا لعمق التغلغل الامبريالي في المغرب. وهذا إذا لم تستيقظ الطاقات التقدمية المغربية ، وتتحد للعمل قبل فوات الاوان ، فإن العلم الاسرائيلي سيرفرف في الرباط كما يرفرف اليوم في مصر، وتلك مصيبة أخرى تضاف الى اللائحة الطويلة من المصائب التي تراكمت على أرضنا وسكانها في عهد "الدفاع الوطني".

انهاء الحرب مقدمة للانقاذ الوطني الفعلي

أمام ما نحن فيه حالا وما ينتظره في المستقبل القريب، وأمام ما يهدد بلادنا كشعب مغربي وأمة عربية ، فإن الواجب الوطني والقومي يدعوا كافة الثوريين والوطنيين الى تكثيل جهودهم لمواجهة السياسة اللامسؤولة التي ينهجها الحكم ، ولو بحد للصيرورة المدمرة التي قاد اليها البلاد. وان في مقدمة العناصر الاساسية لتدعيم الوضع وللانقاذ الوطني الذي يتكلم عنه الجميع في المدة الاخيرة ، نجد العمل لتوقيف الحرب الاجرامية في الصحراء ، وإعطاء حل عادل، سلمي وديمقراطي للمسألة.

ان هذا الحل معروف ، نادت به منظمة الوحدة الافريقية في نايروبي وأدين ونادت به الامم المتحدة ، ووافق عليه الحكم ، وساندته مختلف الأحزاب والهيآت السياسية المشاركة في الحكومة أو خارجها: إنه تنظيم استفتاء حق تقرير المصير للشعب الصحراوي.

ان الحكم قبل هذا الحل لفظيا ، وعقد عدة لقاءات مباشرة مع جبهة البوليزاريو الصحراوية. الا أنه قام بذلك ليس ارادة في سلم حقيقي وعودة منه الى طريق الحق ، لكن للتحايل وربح الوقت وبهدف الاستعداد لتصعيد الحرب. انه يريد أن ينظم استفتاء مزورا في الصحراء ، كما جرت عادته في تنظيم الاستفتاءات في المغرب ، والتي كانت تُنتج نتائجها مسبقا في مكاتب وزارة الداخلية./

لكن أن يناور الحكم ، ويتحايل على الحل الديمقراطي للاستمرار في الحرب فتلك طبيعته ومصلحته. الا أن الذي قد يستغرب البعض هو أن تقبل اتجاهات المعارضة الشرعية مقررات منظمة الوحدة الافريقية ، وذلك شيء ايجابي ، وفي نفس الوقت تساند الحكم بقوة في عمله على أن يسهر هو على الاستفتاء ، وهي التي تدعي الديمقراطية ، وتندد في كل مناسبة بتزوير الاستفتاءات والانتخابات التي سهر عليها ، وترفع لواء احترام ارادة الجماهير. فأي ديمقراطية هذه التي تريدها لنفسها وترفضها للاخرين؟..

فالمشكل اذن وبعد أن قبل الجميع مبدأ استفتاء تقرير المصير ، لم يعد هو هل الصحراء مغربية أم غير مغربية ، بل هل نريد السلم أم نريد الاستمرار في الحرب ، هل نريد العودة الى الحل الديمقراطي الذي لوطبقناه منذ البداية لجنبنا بلادنا وجماهيرنا ويلات ثماني سنوات من الحرب ، وكنا رابحين على أكثر من واجهة ، أم نريد اضافة سنوات أخرى للتقدم نحو الخراب الشامل ؟

ان الحكم ، ومن خلفه زعامات المعارضة الانتهازية ، لا يريدون فعلا الحل الديمقراطي رغم اعلانهم الاتفاق عليه بقدر ما أنهم يريدون التعسف والاستمرار في محاولة فرض إرادتهم بالحرب على سكان الصحراء ، واغراق سفينة المغرب أكثر مما هي فيه. وإن على كل الغيورين والراغبين في انقاذ الوطن حقا ، سواء كانوا يناضلون بمغربية الصحراء أو لا مغربيتها أن ينهضوا لوضع حد لهذا المسار الاسود ، وذلك بالعمل من أجل التطبيق الكامل للمقررات الافريقية في قضية الصحراء ، وطرح السؤال على الصحراويين ليقولوا بأنفسهم وخارج كل ضغط اذا ما كانوا يرغبون في الانضمام للمغرب أم يريدون الاستقلال الوطني.

من المعارضة الى الحكومة

بعد حزب الاستقلال، اتى دور الاتحاد الاشتراكي، وبعد مهادنة الحكم و تزكية الجوهري في خطة السياسة (الاحياء، تعزيز الجبهة الداخلية، الحرب التوسعية)، حصل التقدم خطوة اعلى بالمشاركة في الجهاز الحكومي.

ان مبررات قيادة الاتحاد الاشتراكي كما جاء في تصريحاتها الرسمية تتلخص في: "الدفاع عن الوحدة الترابية" و "تصحيح المسار الديمقراطي"، و هذا بعد كل التجربة السابقة التي اسفرت عن نتائج سلبية للغاية باعتراف الاتحاد الاشتراكي نفسه. و رغم مشاركة كاتبه العام كوزير دولة في 1977 للسهر على نزاهة الانتخابات، و دخوله قبل ذلك فيما سمي "بمجلس الدفاع الوطني" او "هيأة اركان صاحب الجلالة".

و انه انطلاقا من هذه التجربة، و من تجارب كثيرة مماثلة سبقتها في الماضي البعيد، اصبح معروفا لدى الجميع ان غرض بعض المكتسبات الديمقراطية وليس "تصحيح المسار الديمقراطي" لانه غير موجود اطلاقا، لن يتم الا بالنضال الجماهيري. و ساحته لا تعتقد انها في جهاز السلطة، لكن في الجبهة المقابلة في موقع الجماهير و ضد جهاز السلطة بالضبط.

= فالمقصود من مبررات الاتحاد الاشتراكي، و الحالة هذه، هو اعلان التمادي و السير الى الحد الاقصى في نفس التوجه السياسي الذي ادانته دما المئات من الجماهير الشعبية التي سفكها في 20 يونيو 81 نفس الجهاز الذي دخله الاتحاد الاشتراكي اليوم.

ان هذا ما تسميه قيادة الحزب بالصمود" او نفيها "للياس" و هو في الحقيقة التعنت الاعمى في الخطأ، و قمة الاستسلام.

= ان مشاركة الاتحاد الاشتراكي في الحكومة على عكس ما يدعيه، ليس غرضها فقط الحرص على نزاهة الانتخابات، كما انها لا تنحصر في ادراء بعض الاغراض المحدودة المتعلقة بقضية الصحراء، وكما حصل ذلك من قبل عندما تكلف عبد الرحيم بوعبيد بادراء عدد من المهام الرسمية لدى جهات عربية، افرقية و اوروبية. انها الآن مشاركة كاملة كطرف مسؤول و مباشر في الحكومة، قادته كباقي الوزراء ملزمين بمقتضى الدستور بالتضامن الحكومي و تطبيق التوجيهات المنبثقة عن جهاز الدولة.

ان الخطاب الملكي في نوفمبر 1981 قد حدد طبيعة المشاركة هذه، و قد اوضحها بشكل جلي رضا كديرة، في تصريح نقلته "لوماتان" عن مجلة "جون افريك"، و الذي قال فيه متحدثا عن المشاركات السابقة ما يلي:

"في تلك المرحلة، كان لوزراء الدولة مهمة واحدة و هي التأكد من سلامة سير عملية الانتخاب. اليوم يتعلق الامر بجهاز فعلي للوحدة الوطنية، بمعنى ان وزراء الدولة داخله سيكونون وزراء كاملي العضوية، و ستكون لهم صلاحية عامة".

ان هذا القول و الذي كان يعني مباشرة طبيعة مشاركة عبد الرحيم بوعبيد كوزير بدون حقيبة، لم يتم تصحيحه او الرد عليه بل ان ذلك تأكد من خلال اسناد عبد الواحد الراضي وزارة ذات اهمية قصوى، بل استراتيجية في الظرف الراهن و هي وزارة التعاون. "ان مهام وزارة التعاون في المغرب هي العمل على تحسين و توطيد العلاقات الخارجية مع الدول الاجنبية"، هكذا حدد صاحب افتتاحية جريدة "الاتحاد الاشتراكي" عدد 181 مهام وزارة التعاون في جملة خاطفة وضعها بين قوسين طمسا لفضاعة ما سيقدم الحزب على ممارسته في الحكومة. فاذا كانت وزارة الخارجية تعنى بالجانب السياسي و بالدبلوماسيات في العلاقات مع الدول الاجنبية، فان مهمة التعاون تهتم بالتطبيق العملي و التجسيد الملموس لتلك العلاقات و في مختلف المجالات من التعليم و التعاون الثقافي الى التعاون الاقتصادي و العسكري.. و ذلك بطبيعة الحال بتنسيق و توجيه حكومي موحد، و مع كل وزارة مختصة على حدة. فماذا سيطبق عبد الواحد الراضي في وزارته: اختيارات الحزب التي ستبقى على كل حال مجرد كلام واوراق، ام اختيارات النظام المنقولة الى واقع و ممارسة؟ الجواب واضح، ان الوزير الاتحادي مجبر بطبيعة منصبه على تطبيق سياسة التعاون التبعي، سياسة توطيد التغلغل الامبريالي في مختلف المجالات المذكورة. انه لا يستطيع ان يفعل غير ذلك، و من العبث ان يتصور أحد ان الوزير الاول كريم العمراني و باقي الطبقة الحاكمة داخل الجهاز او خارجه ستقف متفرجة امام ممارسة سياسة اخرى تمس مصالحها المرتبطة عضويا مع مصالح الدول الامبريالية و الرأسمال الاجنبي في المغرب.

فالاكيد اذن هو ان حكومة كريم العمراني و الاتحاديون داخلها سنواصل السير في نفس الطريق الذي سلكته مختلف الحكومات المتعاقبة و في اتجاه تعميق مختلف المصاعب التي لحقت بالشعب المغربي و بسيادته الوطنية. انها حكومة رجعية نصبت لخدمة الاهداف الرجعية و برئاسة كبير سماسرة الامبريالية في البلاد. و انه ليس بامكان اي احد ان يثبت العكس.

و هكذا عبر ازدواجية القمع و الانفتاحات المزيفة المتعاقبة طيلة 27 سنة من تاريخ المغرب المستقل و بفعل التوجهات اليمينية والمتعددة التي تحكمت في الممارسات اتجاه مخططات النظام ، فقدت تلك الاحزاب مصداقيتها و تقلصت قواعدها بالتدريج .

ان رد قيادات احزاب المعارضة البرجوازية و البرجوازية الصغيرة على ذلك المسار ، لم يكن تصحيح الخط و الخطة بقدر ما كان هو الدخول في مسلسل طويل من التنازلات السياسية ، و تعميق توجهاتها اليمينية .

٢- انه في صيرورة التنازلات هذه و باثارة الحكم لمسالة الصحراء الغربية في 1975 ، كان الانخراط في "الاجماع الوطني" ، و ما تلاه فيما بعد من تعمق للدلبلية في مسالة الصحراء نفسها (القبول بتقسيم الصحراء) ، و من تنازلات متعددة في المسالة الديمقراطية (التنازل عن ضمان الادنى من الحريات العامة و اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين كشرط لقبول اللعبة الديمقراطية ، عودة البرلمانيين الاتحاديين الخ .) و ايضا في مجال النضال الجماهيري ، و مواجهة التغلغل الامبريالي و الامريكي خاصة و تواطوءات الحكم على القضية الفلسطينية . أي عملها تلطيف و احيانا تجميد الصراع مع الحكم في الوقت بالذات الذي يتعاظم فيه السخط الجماهيري ، و تتم فيه تصفية ما تبقى من مكتسبات كانت للجماهير قبل 1975 .

٣- ان التناقض بين اجماع اتجاهات المعارضة البرجوازية ، و بين اصطدام اوسع الجماهير مع السياسة المجحفة للنظام ، انتقل الى تناقض بين تلك الاحزاب و لغتها و برامجها المدافعة عن هذه الجماهير ، و بين ممارستها لسياسة الوفاق الطبقي . و اخيرا بين قيادة الاتحاد الاشتراكي و بين اغلب قواعده و العديد من اطره المرتبطة بالحركة الجماهيرية . ان مختلف هذه التناقضات اعطت الانتفاضة العفوية العارمة في يونيو 81 ، و وضعت الحزب بمجمله امام الاختيار : اما فك الاجماع مع الحكم و الارتباط بحركة الجماهير ، و اما التمادي في سياسة الاجماع . خاصة و ان الحزب لم يحصل على اي نتيجة لصالحه بقدر ما ان "المسلسل الديمقراطي" بقي في نقطة الصفر و المناضلين من خارجه او من صفوفه سلط عليهم القمع كلما تم المس بـ"صيانة الجبهة الداخلية" .

٤- ان قيادة الاتحاد الاشتراكي تحت الاحداث الدموية في البيضاء ، و ضغط جزء من قواعدها المتجذرة انتهجت في البداية سياسة التكيف ، حفاظا على وحدة الحزب من جهة و للضغط على الحكم من جهة اخرى . الا ان هذا التكيف لم يعمر طويلا امام صرامة النظام و تهديداته و ادعان القيادة في الاخير لتلك التهديدات لتدخل في مواجهة حادة مع الاتجاه الراديكالي الداعي لفك الاجماع . ان الحكم من جانبه ساعد القيادة في توجهها هذا بتصعيد عملية القمع ضد المناضلين الجذريين في الاتحاد الاشتراكي و ضد العناصر المناضلة المنتمية و الغير المنتمية داخل النقابات الجماهيرية ، لتحرير الاتجاه اليميني من مختلف الضغوطات ، و بهدف استدراجه بالترهيب و الترغيب خطوة اخرى الى جانبه . و هذا ما حصل بالاستجابة الى نداء تشكيل حكومة الائتلاف الوطني و الذي سبقته عدة لقاءات مباشرة و غير مباشرة بين القصر و عبد الرحيم بوعبيد ابتداء مع بداية صيف 1981 .

فالبارز اذن هو الدور الحاسم الذي لعبه الحكم في هذه العملية . ولقد نجح فيه نظرا لطبيعة الخطالاستراتيجي للحزب ، و طبيعة الفئة العليا للبرجوازية الصغيرة (البرجوازية الصغيرة) المتحكمة في سيره ، و نظرا لغياب القطب الثوري القوي المقابل للنظام ، و القادر على شد الطبقات و الاتجاهات البرجوازية المتذبذبة الى طريق النضال الوطني الديمقراطي الثوري .

غير انه و اذا كانت سياسة الحكم الدائمة عبر القمع و الترهيب هي تذويب المعارضة و تحويلها من نمر الى قط ، فان دوافعه و اهدافه الظرفية في تشكيل حكومة " وحدة وطنية" يمكن حصرها كما يلي :

١- معالجة الاضرار التي لحقت بالحكم داخليا و افقدت قاعدته الاجتماعية الثقة بالنفس و في شخص الملك و في سياسته ، على اثر التفجر الجماهيري في 20 يونيو ، و على اثر اهتزاز الجيش و المخابرات واكتشاف تآمر جزء منه على الملك (قضية الدليمي) و في نفس الوقت اعطاء صورة خارجية توحي باستقرار ركائز النظام لاعادة الثقة للقوى الامبريالية و كسب المزيد من الدعم .

٢- استعمال تعزيز موقعه ذلك في الجولات الدبلوماسية المقبلة و المتعلقة بمسالة الصحراء لايجاد تسوية ملائمة له . و في الحال لتدعيم تعنته و عدم دخوله في التطبيق الكامل للمقررات الافريقية في الموضوع واستمرار الحرب .

٣- تقييد كل الاحزاب و الاتجاهات السياسية و وضعها في خندق المواجهة المباشرة في مسالة الصحراء ، و في تحميل الجماهير المزيد من القهر باسم الدفاع الوطني و في لجم حركاتها الجماهيرية .

و في نفس الوقت تهيئ ورقة يمكن استعمالها مستقبلا ليمسح فيها مسؤولية كل الفشالات و تبرءة دمة الملك .

٤- استعمال تلك "الوحدة الوطنية" كقوة مدنية مقابل الجيش لتفادي اخطاره و في انتظار اتمام عملية تطهيره من العناصر الانقلابية المحتملة .

٥- اعادة نسج خريطة الديمقراطية المزيفة و تحصين حدودها ، و سجن المعارضة داخل تلك الحدود ، و من جهة اخرى استخدام ذلك كتغطية للاستمرار في قمع الحركة الثورية و في مواجهة الحركات الجماهيرية ان لم تكفي المسكنات السياسية في لجمها .

ان هذه الاهداف هي التي عززها الاتحاد الاشتراكي بدخوله لحكومة "الوحدة الوطنية" المزعومة .

الا ان دخوله ذلك لن يغير كثيرا . انه سيبقى دعم للرجعية و ليس اكثر . و ان هذه الاخيرة ستبقى العدو الاساسي الذي نواجهه ، و يجب على كل المناضلين الديمقراطيين و الوطنيين ان يركزوا كل قواهم ضده ، في نفس الوقت الذي يجب فيه نقد و معارضة الانجرار وراء الرجعية ضدا على المصالح الحقيقية الوطنية و الشعبية بما فيها مصلحة من توهموا خدمتها بدخول الحكومة الحالية .

الا ان الذي نسجله في الاخير ، و هو ان الفرق بين من دخل الحكومة من دعاة " الاجماع الوطني " و من بقي خارجها سيبقى درجي و ليس نوعي اذا لم يتم بالضبط تجاوز خط الاجماع . ان الحكم نفسه واذا كان قد حدد مقاييس المشاركة لاعتبارات معروفة ، فانه من جهة اخرى اكد و بلغة الشريعة بان المشاركة في الحكومة هي : " فرض كفاية و ليس فرض عين " . و شرح بوضوح بان الذين لم يشاركوا هم ممثلين في من شارك ، و عليهم بالتالي ان يلتزموا من الخارج ممارسة " الوحدة الوطنية " و الا فان قانون الجهاد و هو المقصود " بفرض كفاية" في الشريعة الاسلامية ، سينطبق عليهم .

فهل ستدعن الاتجاهات المقصودة لهذا الوعيد ؟ ان ذلك ما سيحدد الفرق العملي بين المشارك و الغير المشارك و يضع الميز في الموقف الملموس من النضال الجماهيري كطريق وحيد لتحقيق المكتسبات المادية و الديمقراطية و صيانة السيادة الوطنية .

ان دعوتنا نحن هي لهذا الطريق و ذلك هو الجهاد الحقيقي و هو فرض عين و ليس فرض كفاية .

هذا من حيث الطبيعة و الاتجاه و الهدف. اما من حيث المدة الزمنية لهذه الحكومة ، فان الاتحاد الاشتراكي يؤكد بحدة و لدرجة الافراط على انها حكومة انتقالية ، و كأن جوهر المشكل هو كم ستدوم هذه الحكومة و ليس طبيعتها و الاغراض التي ستؤديها . فسواء استمرت ثلاثة أشهر، أو ثلاث سنوات فان الحكومة الحالية ستتخذ ، ستتخذ قرارات في مجال التعليم، الامن ، الصحراء السكن ، التعاون ، العلاقات الخارجية . .

بل ان الحكومة الحالية لم تكن في الاخير الا تعديلا ثانيا سبقتها ، و في نفس الوقت استمرارا لها . حيث ان اغلب الوزارات لم تمس باستثناء وزارة التعاون و و الشغل و العلاقات الخارجية فالحكومة الجديدة - القديمة قد تكون انتقالية لكنها ليست ابدا في انتظار بل حكومة ممارسة و عمل على اساس توجيه معروف بطبيعته و نتائجه الرجعية و اللاوطنية . و هذا ما يراد اخفاءه وراء جملة من التغطيات الواهية التي لا تبرر مشاركة قيادة الاتحاد الاشتراكي بقدر ما انها صنعت لقولبة الراي العام التقدمي و ما تبقى من قواعد الحزب ، و لتخفيف خطورة الدرجة التي وصلتها تلك القيادات في تذليلها للحكم ، شانها في ذلك شان حزب الاستقلال اودعت برنامجها ذي الصبغة الوطنية في الثلاجة ، و دخلت لتطبيق سياسة رجعية مضادة للمصالح الوطنية والشعبية الحقيقية .

و للتذكير نشير بان مبررات حزب الاستقلال بالامس كانت بالضبط نفس مبررات حزب الاتحاد الاشتراكي اليوم. لكنه لم يقبلها آنذاك ، فنزع عن حزب الاستقلال صبغة المعارضة ، بل اكثر من ذلك - و هي مبالغة املتها الحزبية- اعتبر ان طبيعته قد تحولت من الوطنية الى الرجعية .

فما هي الدوافع و العوامل الحقيقية التي اوصلت الاتحاد الاشتراكي و قبله حزب الاستقلال الى الاندراج في جهاز الحكم بعد ان كان في صف المعارضة :

1- إن العامل الاول و الاساسي يتعلق بخطة طويلة النفس مارسها القصر منذ الخمسينات للقضاء على المعارضة المغربية . ان هذه الخطة اعتمدت على قاعدة التصفية القمعية من جهة، و في نفس الوقت الاستدراج و الترغيب من جهة ثانية .

*

مراسلات

لقد توصلنا بعدد من المراسلات تطرح اما استفسارات، أو آراء حول الجديد في الوضع، وأساسا مشاركة الاتحاد الاشتراكي في الحكومة . وانتا على هذه الصفحة ننشر تعليق أحد المناضلين في الموضوع، وأملنا أن يواصل المناضلون والقراء مكاتبة المجلة في مختلف القضايا .

ماذا علمتنا الجماهير ؟

عندما يكون المنطلق هو "التعلم من الجماهير" ، وتكون النهاية هي الاندماج في جهاز الحكومة المسؤول على تحويل خطط السرقة، والقمع، والاستغلال الى قانون مفروض بحق للانسان أن يتساءل اذا كان المنطلق هو فعلا "التعلم من الجماهير" .

ان الذين أرادوا تقديم مشاركتهم في الحكومة، وكأنها درسا أخذوه من الجماهير، يرفعون أيضا لتبرير نفسهم شبح " الخطر الذي يهدد المغرب" فلا يجدون لمواجهته الا الوحدة الوطنية مع كريم العمراني ، وتمثيل البلاد أكثر في رمال حرب عدوانية .

فأي خطر قائم فعلا يهدد بلادنا بالدمار غير الاستمرار في تلك الحرب التي يسعون لتصعيدها ، وخطر الجوع والجهل والمرض، والقمع المسلط على الجماهير من طرف نفس الطبقة التي دخلوا حكومتها . أما اذا كان الأمر يتعلق بالخطر الخارجي .. فأننا نقول لهم بأن ذلك الخطر دخل منذ مدة طويلة، وهو أمر واقع مثل في نظام الاستعمار الجديد بما يحمله من نهب، وفي التواجد العسكري الامريكي ، وفي الديون التي رهنت المغرب في أحضان الامبريالية، وفي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية التي " تضرب عليها النح " ... وفي غير ذلك من الاشياء التي حكمت على البلاد بالتخلف والتبعية وحولتها الى مرتع خصب للقوى الاجنبية وللاقلية الحاكمة، والى جحيم لا يطاق بالنسبة لابنائها .

فكيف يمكن ادعاء الدفاع على البلاد والشعب، بالوحدة مع تلك الاقلية التي باعتها بالجملة وبالتقسيط؟ وكيف يمكن مواجهة" الخطر" بدعم وتقوية مصدر الخطر؟ .

لكننا لربما نتكلم لغتين ولوأننا جميعا مغاربة، نحن نتكلم عن الخطر الذي يهدد الجماهير المسحوقة، واستقلالنا الوطني المضروب ، في حين أن البعض يتكلم عن الخطر الذي يهدد الدولة المخزنية، ويخلطون قصد بين مصالح الشعب والبلاد ، ومصالح المخزن داعين الى الاجماع كسلاح رئيسي للحفاظ على كيان ، ووجود الشعب والامة والدولة . (المحرر 8 ديسمبر 1983) .

أن الجميع يميز بين هذه الاشياء ويعرف أن الشعوب والامم والبلدان دائمة أما الدول فهي متبدلة وقد تكون دول - صالحة وقد تكون فاسدة . والمغرب نفسه عرف تعاقب العديد من الدول على سدة الحكم ، آخرها الدولة الحالية .

فاذا كان الخطر المعني هو ذلك المسلط على الشعب المغربي والبلاد المغربية، فهو واضح ومجسد في هذه الدولة التي حماها الاستعمار قديما وأعادنا ها في هيكل الاستعمار الجديد ، وعلى أنقاض طموحات الجماهير في ذلك الاستقلال الذي أعطت في سبيله الآلاف من الشهداء .

أما اذا كان المعني بالمواجهة هو الخطر الذي يهدد هذه الدولة ، فأنه لا خطر تواجهه الا الشعب المغربي الذي نهض وسينهض بقوة اكبر ضد اغتصابها وعمالتها للقوى الامبريالية وضد ما حملت على ظهره من أثقال .

فالخلط اذن مقصود لاخفاء الطرف الذي انحازوا اليه في هذا الصراع، وعدم الافصاح بصراحة عن الخطر" الذي سيفرض عليهم مواجهته . ألا وهو تفجر السخط الجماهيري الذي يهدد فعلا الدولة القائمة، وخطر انهيارها أمام المد الثوري للجماهير من جهة، وفشل مشروعها التوسعي من جهة أخرى .

ان هذا الاختيار يذكر بموقف البورجوازية المغربية في 1912 عندما وقفت الى جانب سلاطين ذلك الوقت المتواطئين مع فرنسا واسبانيا ، لمواجهة ما سموه في حينه بـ" خطر وانهيار الدولة" .

فأن يتم اللجوء اليوم الى

المغالطة لا يهم الجماهير بأن مصالحها ومصالح الدولة الكمبرادور هي نفس الشيء، وأن الصعود الى الحكومة هو غيرة عنها، فذلك ليس جديد. لقد سمعنا في 1977 من طرف الذين استوزروا اليوم، عن "الوِحْدَة المغربية الجديدة" و"المغرب الجديد" وسمعنا عن "المسلسل الديمقراطي" وسمعنا الكثير من العبارات الضخمة التي بشرت اجماع وهمي" مع الحكم. لقد صدق البعض هذه الاقوال واعتقد أن في ذلك فوائد أكيدة لصالح الديمقراطية والجماهير لكن ثماني سنوات لم تجني فيها الجماهير والبلاد الا الشرور، كانت كافية ليتضح الخيط الابيض من الخيط الاسود.

أن الجماهير الشعبية تدرك جيدا الاخطار التي تهددها، لانها تعيشها كل يوم وتواجهها من أجل الحق في العمل، في التعليم، في الصحة، في العدالة، في الديمقراطية الحقة، وفي احترام كرامة الانسان. كما أنها تدرك خطر استمرار الحرب، لانها تعيش عواقبها وتتطلع بحدة الى احلال السلام الفوري.

فلنتعلم من هذه الجماهير اذن، ولنأخذ الدرس الذي لقنته لكل القيادات الحزبية في 20 يونيو 1981 درس تكذيبها لاطروحة "تدني الوعي الجماهيري" وتعبيرها في الممارسة وليس في الكلام عن وعيها الكامل بمصالحها وبأعدائها، مؤكدة في نفس الوقت تخلفها وعي من أنبل العدو وثبات الصديق وسعي لتحويلها عن معركتها الاساسية وحربها مع الحكم المستبد.

ولنتعلم الدرس الاخير، وهو أن هذه الجماهير تجاوزا للنكسات والمحن مستعدة للعطاء بلا حدود على درب كفاحها الطويل، وأنها عن هذا الدرب لن تتحول، ولن تيأس أبدا. انه مكتوب عليها الصمود. أن العامل في مناجم الفوسفاط لا يمكنه الا أن يصارع كريم العمراني ولا يمكنه أن يرى فيه أبدا صديقا او حليفا.

ان هذا ما تعمله الجماهير لكل أبنائها المخلصين، وما يتطلب منهم من اتحاد بينهم، وسير دائم معها، ونضال الى جانبها لرفع المظالم ان هذه هي الوحدة الوطنية الفعلية، وحدة الشعب الفقير المضطهد ضد دولة الاقلية الطاغية.

أما وحدة الوزراء، فانها تهم الوزراء. وانا ننصح الذين يريدون ايهامنا بأنهم تعلموا من الجماهير شيئا آخر، أن يتأملوا جيدا قبل الكلام هذا المثل القديم الذي يقول: "بامكانك أن تكذب على كل الناس فيصدقوك بعض الوقت، وبإمكانك أن تكذب على بعض الناس كل الوقت، لكنه من المستحيل أن تكذب على كل الناس وكل الوقت".

"مناضل"

محنة الصحافة

في اطار مصادرة آخر معالم الحريات في المغرب، قام الحكم بمنع مختلف المجلات الثقافية، ذات التوجه الديمقراطي النقدي، وبتشديد الرقابة على الصحف الوطنية والتقدمية. واذا كانت مجلة الزمان المغربي، و الثقافة الجديدة والجسور والبديل والمقدمة وغيرها من المجلات قد اشعر مسؤوليها بذلك المنع النهائي، بدون ادنى تبرير، فان جريدة "البيان" لحزب التقدم والاشتراكية قد عرفت من جهتها الحجز عدة مرات متوالية طيلة الاحداث، ولحد الساعة بهدف اخضاعها لتوجيه الاعلام الرسمي، ومنعها من اعطاء الحقائق حول الاعتقالات. هذا كما ان الرقابة قد تشددت على مختلف المستويات.

ان هذا الواقع يفتح بصفة تامة منطق "الديمقراطية الحسنية" = "المعارضة لها الحق ان تشتغل، لكن بشرط ان لا تعارض" .. وهذا المنطق هناك من قبله - كرها بطبيعة الحال - ، وهناك من يقاوم ضده بدرجات متفاوتة.

ان مجلتنا، التي تصدر بالخارج والممنوعة من كل تداول علني بالداخل، تحيي الصحافة الوطنية المستقلة والصحافيين والكتاب الشرفاء، وتؤكد تضامنها التام في هذه المحنة مع المجلات الممنوعة ومع جريدة البيان التي يؤكد الحجز المتواصل الذي تتعرض له رفضها الخضوع الى ضغوطات وشروط الرقابة.

عكرة التعليم

فـــاس

لقد هجم البوليس والعسكر معززين بالكلاب ... فحاصروا الحي الجامعي "الجديد"، وداهموا البيوت، وكانت الساعة الثانية صباحا. اخرجوا الطلبة الى الساحة بنات واولاد، وطلبوا منهم البطائق واحدا واحدا. وقد طالت عملية التفتيش حتى السابعة صباحا ارغموا الطلبة على الجلوس في الارض وعزلوا المناضلين. وقد تعدت الاعتقالات 60 شخصا، قد كان المستهدف بالدرجة الاولى الطلبة القاعديون ورفاق الشهداء. وان عمليات من هذا النوع قد عرفتها عدة احياء جامعية اخرى، خاصة في وجدة.

هذا وان مدارس الثانوي لم تنجو من اعمال البطش والترهيب، حيث ان البوليس بنفس الوحشية داهم العديد من الثانويات في عموم انحاء المغرب.

هذا كما انه في اطار خطة للتطويع المخزني وعسكرة التعليم، عممت تحية العلم في المدارس، ومنع عدد من مديري الثانويات رتبة قائد، وتم اعتقال وتغيير الذين ابدوا منهم ادنى مقاومة، كما حصل لمدير ثانوية "بلاطو" للبنات في سلا. وذلك لا لسبب الا انه عارض دخول العسكر للثانوية.

تضامن الجالية المغربية بالخـــارج

بالرغم من بعد المسافة فان قلوب الجماهير العمالية و الطلابيـة قد ظلت طيلة الاحداث مشدودة الى ما يجرى على ارض الوطن ، خافقـة بالتضامن مع جماهير الداخل ، متفجرة سخطا على سياسة القمع و التجويـع الممارسة من طرف النظام .

ان امثلة هذا التضامن متعددة و نكتفي هنا بسرد بعض منها :

المانيـا

نظم اتحاد العمال المغاربة بالمانيا في 84/1/30 مظاهـرة جماهيرية امام السفارة المغربية ، كما قام بحملة اخبارية للعمال المغاربة وللرأي العام الالماني حول ما يجرى فـي بلادنـا .

هـولانـدا

منذ ان عرفت الاحداث فـي هولاندا نظمت جمعية العمال المغاربة بهولاندا مع عدد من الجمعيات للشباب المغربي و المهاجرين و المنظمات الديمقراطية الهولاندية ، عدة تظاهرات امام القنصليات و السفارة والتجمعات الاخبارية حظيت بصدى واسع في اهم المدن الهولاندية و بالخصوص فـي استردام العاصمة .

بلجيـكا

نظمت اللجن ضد القمع فـي المغرب البلجيكية مع التجمع الديمقراطي المغربي ببلجيكا و جمعيات ديمقراطية مغربية و مهاجرة اخرى و الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، مظاهـرة كبرى يوم 84/2/5 في بروكسيـل شارك فيها جمهور غفير من الجاليـة المغربية ببلجيكا بكل فئاتها وكذلك عدد كبير من الديمقراطيين البلجيكيين .

فـرنسـا

نظمت جمعية العمال المغاربة بفرنسا و جمعية المغاربة بفرنسا تجمعا جماهيريا ناجحا يوم 1984/1/23 ، امام السفارة المغربية بباريس تناقلت اصداءه كل وسائل الاعلام الغربيـة ، كما دعت الجمعيات المذكورة الـى مظاهرة كبرى ليوم السبت 84/1/28 انطلاقا من حي باربيس ، الا انه فـي وجه الجماهير المغربية التي لبـت النداء و حضرت بالآلاف للتظاهـر ، وقف البوليس الفرنسي بقوات تقـدر بـ 700 من "س.ر.س" ( ) لمنع الجالية المغربية من التعبير عن تضامنها مع اخوانها في الداخل .

هذا و قد عملت الجمعيـات المغربية ، بمشاركة جمعية اقربـاء و اصدقاء المختطفين و اللجن ضـد القمع في المغرب و جمعيات و منظمات ديمقراطية فرنسية اخرى (ما عـدا احزاب اليسار الثلاث الموجودين في الحكومة الفرنسية ، التي اكتفت باصدار بعض البيانات الخاصة بهـا تندد فيها بالقمع في المغرب) عملت هذه الجمعيات على عقد مهرجـان التضامن مع الشعب المغربي يـوم السبت 84/2/4 في بورصة الشغل بباريس . ان البوليس المغربي لعرقلة هذا المهرجان قد قام بتوزيع منشور يهاجم فيه الجمعيات المنظمة ويهدد العمال المغاربة الذين لم يتـورع عن استدعائهم الى التظاهر في نفس المكان (ساحة ريبيبليك) لدعم الحسن السفاك . لكن ، باستثناء بضعـة افراد لم يجرؤوا على اظهار نفسهم كانت الجماهير المدعوة في قاعـة التضامن مع الشعب المغربي وليس مع قاهريه .

من جهة اخرى لقد قامـت في عدة مدن فرنسية اخرى حمـلات تضامنية هامة عبأت بشكل فعال كل من الجماهير المغربية و القوى الديمقراطية الفرنسية الى جانب حركة شعبنا .

بالنسبة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب و الذي كان من تقاليد ، الوقوف بحزم لتقديم كل الدعم للنضالات فـي الداخل ، فان الملاحظ باسف بالـغ ، هو جمود المكتب الفدرالي ، و مكتـب باريس و امتناعهما بصفة تامة عـن القيام باي تحرك سواء اتجاه الـرأي العام الخارجي او لتعبئة الجماهير الطلابية . بل انهما لم يقوما حتـى بواجبهما الاخباري المحض فيما يتعلق بالاعتقالات الواسعة التي تعرض لها العشرات من طلبة و مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في الداخل .

ان هذا الواقع ليرصد فـة بل موقفا سياسيا ، هو بالضبط تعبيرا عن سياسة "الاجماع" و امتدادا لمواقف احزاب المعارضة الرسميـة هذا الموقف الذي جاء مطابقـا 100٪ لموقف النظام ، كما هـو حال الاتحاد الاشتراكي الذي لعب الناطقون باسمه في الخارج دورا خطيرا مكملا للسفارة اتجاه الجرائد و الاذاعات و المنظمات السياسيـة لاقناعها بان الانتفاضة هي "محركة من طرف ايادي خارجية" ، او موقفـا متخاذلا او دليلا للاتحاد الاشتراكي كما هو حال منظمة العمل الديمقراطي الشعبي .

الا انه بالرغم من هذا التوجه المخزي للجهاز القيادي لفدراليـة اوروبا الغربية ، فان فروع الاتحـاد الوطني لطلبة المغرب في اغلبية مدن فرنسا و اوروبا ، قد تعبأت و مـع اوسع الجماهير الطلابية للوقـوف الى جانب حركة الشعب .

وهي دائما " وكما كانت من قبل ، اغناء الفقير دون تفقير الغني " .

وفي شرحه لعملية الاحصاء ، اوضح بان الذين سيعفون من الزيادات المقبلة هم فقط العائلات التي لا يتعدى مدخولها الشهري 900 درهم للعائلة في المدينة ، و 550 درهم للعائلة في البادية . اي ان على 55٪ من الجماهير الشعبية (الاغلبية الواسعة من العمال ، والموظفون الصغار ، والتجار الصغار ، والحرفيون ، والفلاحون الفقراء والمتوسطين عليها ان تستعد لاداء الزيادات المنتظرة اما 45٪ المعفية (عاطلون ، فلاحون معدمون ..) ، وهي حسب احصائيات دولية لا يتجاوز مدخول الفرد منها اكثر من 3 دراهم ونصف في اليوم ، فانه حتى ولو ارادت الحكومة ان تحملها زيادات جديدة ، فانها لن تدفع شيئا لانها مسحوقة تماما ، ولم يبق في جيبها اي شيء تدفعه .

افضح من ذلك ، ان وزير الداخلية ، اعتبر في نفس الخطاب حول الاحصاء " ان التعليم والصحة هما من الكماليات " معلنا بصفة رسمية السياسة المطبقة منذ مدة اتجاه الصالح العمومية ذات الصلة المباشرة بحياة الجماهير ، وهي سياسة الاهمال الشبه التام ، والتخفيض المستمر للميزانيات المخصصة لها . وفي هذا السياق ايضا قررت الحكومة الجديدة فرض رسم بمقدار 200 درهم على التلاميذ المرشحين لامتحان الباكلوريا ، فكان الفتيل التي اليهبعهم الشعب في عموم البلاد .

ان مختلف احزاب المعارضة الرسمية وكذا القيادة النقابية ، لم تقم باي رد على الاجراءات والتوجهات السابقة الذكر سواء على مستوى مواقفها السياسية وبالاحرى على مستوى الرد النضالي الجماهيري المنظم . ان موقفها كان في احسن الاحوال الصمت التام ، او التاييد الكامل كما فعلت جريدة الاتحاد الاشتراكي التي مجدت بمختلف النعوت خطاب الحسن في 27 دسمبر ، مع انه كان اول اعلان رسمي ولو ملتوي عن الزيادات المقبلة ، كما ان الاتحاد الاشتراكي اعتبر الاحصاء مسالة ايجابية مع العلم انها لم تكن شيئا آخر اكثر من مناورة هدفها تقسيم جبهة الجماهير ، ودفع الفئات ذات المدخول الصغير الى صف المعدمين ، والقضاء عليها تماما .

ان موقف الاتجاه اليميني في الاتحاد الاشتراكي ، وقيادته تحديدا ، لا يمكنها بمشاركتها في الحكومة وسماهمتها في صنع القرارات اللاشعبية الا ان تعمل على تقبيل الجماهير تلك القرارات ، وان تثني حتى امام الانتفاضة الشعبية موقف التضامن الكامل مع الحكم العميل وتتبنى بالتحام اطروحاته في تفسير حركة الجماهير وتقف في الصف المناهض لها .

ان التوجه المتخاذل هذا للمعارضة الرسمية ليس جديدا بل قديما قدم اندراجها في الاجماع مع الحكم ، الا ان شهر يناير 84 قد سجل بصفة صارخة التخلي التام لهذه الاتجاهات عن دورها ، ليس فقط لانها تسمي نفسها معارضة ، ولكن بالخصوص لانها تدعي الدفاع عن الجماهير .

وانه في مجمل الشروط الآنفة الذكر ، نزلت الجماهير الشعبية مرة اخرى الى الشارع لتدافع عن نفسها بنفسها ، وتمارس المعارضة الفعلية للنظام ، وقد وجدت في صفوفها والى جانبها في كل مدن المغرب الآلاف من المناضلين المعبرين عن طموحاتها ، والمستعدين لمقاسمتها الآلام والآمال . وهم ليسوا فقط من " منظمة الى الامام " ، ومن الاتجاهات الراديكالية الاخرى ، بل واينما من قواعد الاحزاب للمعارضة الرسمية نفسها . هؤلاء المناضلون المخلصون الذين تحملوا مسؤولياتهم كافراد من الشعب ، وكانت اصداء صيحات الجماهير المعذبة والمنتفضة اقوى في نفوسهم من تعاليم قياداتهم الحزبية المتخاذلة ، او المتعاونة صراحة مع الحكم العميل .

ولقد كانت مواجهة رائعة اصطفت فيها قوى الشعب متحدة في الشارع وجها لوجه مع الرجعية ، جبهة الشعب كان سلاحها العزم والارادة القوية في التحرر ، وسلاح الرجعية كان الدبابات والرشاشات وادارة الدولة المركزية بكل اجهزتها .

ان تاريخ شعبنا هو تحديدا تاريخ مواجهة مستمرة مع نظام الاستعمار الجديد . وانه في اطار المسلسل النضالي والدائم لجماهيرنا ، اتت مختلف الانتفاضات الكبرى ، ان الانتفاضة الجديدة الاخيرة تختلف نوعيا عن مختلف الانتفاضات السابقة . انها بدون مبالغة تشكل منعطفا تاريخيا في كفاح شعبنا ، في وعيه وفي موقفه وعلاقته بالسلطة القائمة .

كما انها نتاج تراكمات متعددة اهمها من جهة التراكمات على مستوى الشروط الموضوعية وتعمق الازمة والتناقض مع الحكم ، ومن جهة اخرى التراكمات الحاصلة على مستوى التجربة النضالية لشعبنا ومواجهاته مع النظام سواء تلك التي تمت بصفة منظمة عبر العمل السياسي والتنظيمي والدعائي للمنظمات السياسية الوطنية والتقدمية خلال المراحل السابقة او عبر النضالات المطلبية المؤطرة او العفوية ، او عبر مختلف الانتفاضات الجهوية او ذات الصبغة الوطنية .

مميزات انتفاضة يناير

وان اهم مميزات ونتائج انتفاضة يناير هي :

1 — ان الاسباب المباشرة هي بدون شك الزيادات في الاسعار التي تمت في يناير ، والزيادات المنتظرة بعد الاحصاء ، واجمالا غلاء المعيشة وشروط العيش المادية للجماهير التي وصلت خلال الثماني سنوات الماضية درجة خطيرة من التدهور . لكن هذا الوضع ليس جديدا ، ولقد انتفضت جماهيرنا ضده عدة مرات . ان الجديد في حركتها الاخيرة هي انها اتخذت طابع التمرد العميق والشامل ، ضد السياسة العامة للنظام ، سواء في ميدان الاسعار او التعليم او الصحة او العمل .. او فيما يخص طبيعة الدولة وعلاقتها بالمواطن وموقع هذا الاخير كانسان . بمعنى آخر ان انتفاضة يناير كانت تعبيرا عن وعي الانسان المغربي بانسانيته ، وبضرورة مواجهة الحكم كمؤسسة من اجل فرض تلك الانسانية الملغاة في منطق الحاكمين .

وانه في اغلب المدن المنتفضة تجاوزت المطالب المادية المحضة ورفعت شعارات صراحة مناهضة للحسن وللنظام الملكي . شعارات تشير الى انتقال وعي الجماهير من اعتبار الدولة والحسن

بالذات كحكم فوق الصراع، الى اعتبارهما الطرف المباشر في الصراع، والمسؤول عن الكارثة التي يوجد فيها المغرب، والمواطن المغربي.

2- ان انتفاضة يناير على عكس الانتفاضات السابقة عمت مجموع البلاد ولم تبق منحصرة في المدن الكبيرة والمتوسطة بل امتدت حتى الى القرى الصغيرة، والمداشير النائية المعزولة. وبالتالي لقد شاركت فيها اعدادا اكبر تساوي حسب تقديرنا على الاقل 15 مرة اعداد الجماهير المنتفضة في الدار البيضاء في يونيو 81، وحتى الذين لم يشاركوا مباشرة في المظاهرات والانتفاضات فلقد عاشوها عن قرب ومستهم المواجهة المباشرة مع السلطة من خلال عائلاتهم او اصدقائهم. ان كل الشعب كان في جبهة المواجهة من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ومن شرق المغرب الى غربه.

3- ان هذه الانتفاضة اتسمت بعنف جماهيري حاد وبجرأة غير محدودة في مواجهة قوات القمع، وقد تم احراق العديد من الكوميساريات ومراكز القوات المساعدة خاصة في القرى والمدن الصغيرة كما تم احراق منازل بعض الاعيان العتاة. كما تمكنت الجماهير في بعض الحالات من تجريد قوات القمع من السلاح واستعماله ضده. في نفس الوقت الذي تعممت فيه عمليات اقامة المتاريس وتنظمت عفويا جماعات من الشباب لقيادة المظاهرات والانتفاضات والمبادرة في تحديد الاهداف بدون اي اعتبار للمخاطر. وعلى هذا المستوى لا يمكننا ان نتغافل الدور الهام الذي لعبته النساء والشابات منهن على الخصوص واللواتي كن اكثر من مرة في طليعة المواجهة.

4- ان انتفاضة يناير قد اتت سنتين وتصف بعد انتفاضة الدار البيضاء وبعد القمع الهمجي الذي سلطه الحكم على تلك الانتفاضة عدا لتلقين الشعب المغربي درسا لن ينساه، وضمان استقرار لمدة 10 سنوات على الاقل قياسا حسب اعتقاده على المدة الفاصلة بين انتفاضة مارس 65 ويونيو 81. وبالفعل ان الجماهير المغربية عندما نزلت الى الشارع في يناير كانت تعرف تماما ما تنتظرها، لكنها نزلت مع ذلك لانه لم يبق لها اي خيار آخر الا ما بين الموت البطيء في الذلة والاستسلام، والدفاع عن النفس وتحمل التضحيات الضرورية من اجل غد افضل. ان هذا التفكير اصبح ساريا لدى اوسع الطبقات الشعبية، وخاصة وسط الشباب وفئات المعدمين. انه تراكم الحقد على الطبقة الحاكمة وعلى الحسن تحديدا الذي جعل القمع يفقد كثيرا من مفعوله الردعي. وهذه

5- ان هذه الانتفاضة الجماهيرية دامت وقتا اطول بكثير من الانتفاضات السابقة. وان الحكم لم يستطع السيطرة على الموقف في عموم البلاد، الا بعد ما يزيد عن 20 يوم من القمع الدموي والمنهجي. ولقد اضطر في ذلك الى سحب وحدات هامة من القوات المساعدة ومن الجيش الاحتياطي المرابط في الجديدة. وهذا بالرغم من ان قوات البوليس الرسمي والسري والجندرمة والجيش قد زادت باكثر من النصف في السنوات الاخيرة، لحد ان الدولة نفسها قد اصبحت تشكو من ثقل الميزانية الضخمة المخصصة لجهاز الامن، فصحيح ان العديد من القوات القمعية قد تمركزت في الدار البيضاء لكن ذلك الاجراء لم يكن فقط لحماية المؤتمر الاسلامي، ولكن بالدرجة الاولى نظرا للوضع المتفجر للمدينة. وانه لولا التطويق الذي مورس على المدينة التي عاشت عمليا حالة طوارئ (ممنوع اي تجمع في الشارع لاكثر من 3 اشخاص، مراقبة منهجية للاوراق، اقرار رخص المرور لكل سكان الاحياء المجاورة لمكان المؤتمر واعطاء عطلة للتلاميذ والمدارس) (*) لكان وضع الحكم في مواجهة الانتفاضة الشاملة اعوص بكثير مما تمددادها الى الدار البيضاء. الا انه وبالرغم من حالة الطوارئ المعلنة في البيضاء فلقد حصل عدد من المظاهرات (درب السلطان عين الشق، درب البلدية) التي لم تدم طويلا. والخلاصة هي ان قوات القمع بالرغم من اعدادها الضخمة لم يعد من الممكن لها ان تفرض بسهولة ارادة الحكم على شعبنا المنتفض، وبالتأكيد انها ستكون عاجزة تماما في المستقبل.

6- خلال الانتفاضة سجلت عدة حالات رفض فيها افراد البوليس والجيش (في مراكش والناظور وخريبكة مثلا) اطلاق النار على المتظاهرين، كما لوحظ في حالات اخرى فتورا لدى رجال الجيش والبوليس في قمع الجماهير. ان هذه الظاهرة موضوعية تماما وحتمية، نظرا للاوضاع المزرية التي يعيشها المخزنيون في جهاز القمع ويقاسونها مع الجماهير المنتفضة، ونظرا لارتباطاتهم العائلية والطبقية مع تلك الفئات المسحوقة الشيء الذي يعني ان المواجهة الجماهيرية مع الحكم ستدفع حتما في تطورها الى تفكك الجهاز الذي بناء من ابناء الشعب لقمع الشعب. وان الانتفاضة الاخيرة وطموحاتها كانت لها اصداء داخل اجهزة الامن نفسها وسيكون لها تاثير بالغ في رفع وعي فئات واسعة من الجيش والبوليس المسخر من طرف الدولة لحماية مصالح الطبقة البورجوازية العميلة.

7- ان انتفاضة يناير التي انفجرت في ظل "حوكة ائتلاف وطني" قد جاءت تلتدين الحكومة الجديدة بما فيها الاتحاد الاشتراكي كما انها اكدت بشكل ساطع ان "الاجماع الوطني" المزعوم ليس الا اجماعا سطحيا بين الحكم وبعض الزعامات الانتهازية وان هذا الاجماع ليس فقط انه لا يعبر باي شكل عن ارادة الشعب المغربي لكنه ايضا لا يمتلك ادنى تاثير على الحركة الموضوعية للجماهير. وانه يمكن الحديث الآن وبدون مبالغة عن تعارض تناحري بين مغربين واجماعين = مغرب الشعب واجماع الشارع من جهة، ومغرب الكوميرادور واجماع القصر من جهة ثانية. ان قيادة الاتحاد الاشتراكي تؤلف نفسها حاليا في خدمة الاجماع الرجعي وسياسته، وان باقي اتجاهات المعارضة الرسمية مالة حالا الى ذلك الاجماع لكن الوقت يفرض عليها ان تحسم بسرعة وضوح موقعها النهائي وعلى كل حال ان استمرارها في النهج الذي تتبعه سيهمشها حتما اكثر مما هي عليه بالنسبة لمجرى الصراع السياسي الاساسي القائم في البلاد. وان هذا ما يسعى اليه الحكم بالعمل بمختلف الوسائل على ابعادها عن حركة الجماهير. وان الحجز المتكرر الذي تعرضت له جريدة البيان لحزب التقدم والاشتراكية بمجرد تحملها مسؤولية اعطاء اخبار غير الاخبار الرسمية المشوهة حول الانتفاضة، لهو كاف لاظهار مقاصد النظام والدور الذي يريد اعطاءه للمعارضة. كما ان تكون جريدة البيان الجريدة الحزبية الشرعية الوحيدة التي حجزت خلال هذه المدة لهو بالغ الدلالة في حد ذاته.

8- ان حدة الصراع فرضت على الحسن ان يعترف رسميا، وبغض النظر عن خلفياته المسمومة، ان في المغرب معارضة شعبية ملتحمة بحركة الجماهير ومعادية جذريا لنظامه. وهذا بعد ان عمل، وعملت معه اتجاهات المعارضة الرسمية حتى سحق صوت تلك المعارضة الحقيقية وتشويه اختياراتها السياسية والتقليل من شانها. ان هذه المعارضة تشكل قوة المستقبل الاساسية، بل انها الآن قوة هامة، وان الآلاف من المناضلين سواء كانوا مرتبطين ام لا بتنظيم المناضلين سواء كانوا مرتبطين ام لا بتنظيماتها المهيكلة، يسيرون معها في اتجاه سياسي عام واحد، اضافة الى حركة الجماهير السائرة في نفس الاتجاه، والتي تشكل خزانا لا ينتهي من المناضلين والطاقات الثورية المستعدة للتنظيم

والعمل ...

ان هذه الحقيقة لا يمكن ان يغطيها او يلغيها الطعن ولا القمع الذي يواجه به الحكم الحركة الثورية المغربية، ومنظمة "الى الامام" بشكل خاص. كما ان النظام لن تنقذه القوى الامبريالية التي يستجد بها لمواجهة مسيرة شعبنا، والتي يطالبها الان بالمزيد من الدعم لاعادة تثبيت ركائزه المهزوزة وحماية مصالحها في المغرب.

9ـ على هذا المستوى، ان انتفاضة شعبنا، واذا كانت قد افزعت الاقلية الحاكمة ودفعت بالحسن الى التعرية عن وجهه، فان الاوساط الامبريالية من جهتها لم تتاخر في النظر في الوضعية بجدية واتخاذ تدابير عاجلة بدءا من التسهيلات المالية حيث ان صندوق النقد الدولي صادق بسرعة على تقديم الطرف الكبير من القروض المطلوبة منحليا او على الاقل مؤجلا الشروط التي سبق له ان طرح ضرورتها من قبل.

10ـ ان انتفاضة يناير قد حققت عدة نتائج سياسية ومادية للجماهير.

ـ على المستوى السياسي واضافة الى ما يمكن استنتاجه من الميزات المعروضة اعلاه، فان الانتفاضة قد وجهت ضربة قاسية لمجمل المخطط الذي بناه الحكم على اقامة حكومة "الائتلاف الوطني" سواء على المستوى المغربي او الصحراوي (انظر المقال المنشور في هذا العدد حول اهداف الحسن من الحكومة الجديدة) كما انها افزعت الطبقة الحاكمة وافقدت الثقة بالنفس وهزت جهاز الدولة، وكذا الاوساط الامبريالية ذات المصالح العريضة في المغرب.

ـ لقد عرت بصفة نهائية عن الوجه الدموي للنظام وفرضت على الحسن النزول لحلبة الصراع وتحمل المسؤولية المباشرة في مواجهة الشعب، بعد ان كان يعمل جاهدا على تقديم نفسه كأب للجميع.

ـ لقد اثبتت للجماهير الواسعة بان الثورة ممكنة، وان حياة افضل ممكنة، وان قوة الحكم ليست سدا لا يحطم.

اما على مستوى النتائج المادية، فان انتفاضة يناير فرضت على الحسن، ولاول مرة ان يتراجع تماما، ليس فقط عن الزيادات التي كانت تخططها الحكومة الجديدة، بل لقد دفعته الى الاعتراف الواضح بان الجماهير لا يمكنها ان تتحمل مستقبلا اي زيادة في الاسعار للمواد الاساسية. وهذا ما عجزت مختلف اتجاهات المعارضة والقيادات، انتزاعه بسياسة الوفاق الطبقي، وما يبرهن على ان النضال الجماهيري هو الطريق الوحيد لانتزاع مكتسبات.

(وسواء وفى الحكم بتعهداته بخصوص الزيادات في الاسعار او لم يفي به مستقبلا، فان الاهم من توقيف الزيادات هو نجاح التحدي الشعبي في وجه تحدي الرجعية)

الحكم مستمر في حفر قبره

ان الذي يمكن تاكيده من الآن اعتمادا على تحليلنا لطبيعة الحكم القائم وتتبعنا لتفكير الدولة بعد الانتفاضة هو ان مختلف التراجعات والترميمات التي قد يقوم بها النظام ستبقى تكتيكات تافهة ومحددة بعدم المس بالمصالح الجوهرية للبرجوازية الكبرى الكمبرادورية والعقارية من المدنيين والمعمرين الجدد وبقايا الاقطاع في البادية والمصالح الاجنبية الامبريالية.

خاصة وان الحسن لضمان ولاء الطبقة الحاكمة وشروط سياسة اقتصادية متدهورة وغير مامونة، محتاج الى مراعاة مصالح هذه الطبقة التي تزعزعت ثقتها بشكل كبير في النظام الملكي ومستقبلها معه، وان هذا الاهتمام بدون شك هو الذي جعل الحسن عندما اعلن توقيف الزيادات في الاسعار لم يجد امامه الا صندوق التعليم ليقتطع منه، ولم يذهب تفكيره اطلاقا الى الآلاف من الملايير التي يبددها هو والطبقة البورجوازية في البذخ والفساد، والمكدس العديد منها في ابناك الخارج ...

فما يمكن، ويجب استخلاصه اذن، هو ان كل ما يقوم به الحكم من ترميمات ـ وهذا في احسن الاحوال ـ سيبقى دون مستوى المطالب الاساسية للجماهير، ولن يجيب اطلاقا على الازمة الخطيرة التي يعاني منها الشعب المغربي في مختلف مرافق حياته اليومية، او في مجال الحريات، او فيما يتعلق بتطلعه الى مغرب مستقل ومتمتع بسيادة وطنية فعلية اتجاه القوى الامبريالية. بل بالعكس ان الحكم في الدائرة المغلقة لسياسة وهياكل سيسير في نفس الخط السابق.

ـ المزيد من تفقير الطبقات الشعبية بما فيها الطبقات المتوسطة، والمزيد من الضرب للمصالح العمومية كالتعليم والصحة وغيره.

ـ المزيد من اغراق البلاد في الديون الخارجية.

ـ الاستمرار في رفض حل ديمقراطي عادل وسلمي لحرب الصحراء والاستقرار في الحرب.

ـ الاتكال على دعم القوى الامبريالية اكثر فاكثر، ومقابل ذلك تعميق التبعية لتلك القوى العميقة.

ـ الاعتماد اكثر من الماضي على مصادرة الحريات، وتصعيد القمع كوسيلة اساسية ولربما مستقبلا الوحيدة، لحصر حركة الشعب المغربي. وان هذا ما برز بشكل لم يسبق له مثيل في خطاب 21 يناير، وفي الدماء الذي سفكها بدون حساب اكثر من ما فعل عند انتفاضة يونيو 81، وفي حملات الاعتقال والارهاب التي لا زالت مستمرة لحد الساعة والتي شملت آلاف من المناضلين والمواطنين العاديين.

الا ان الجديد في انتفاضة يناير الاخيرة، هو ان القمع لم يعد كاف لردع ولارهاب الجماهير المغربية، كما يتصور الحكم، بل ان فعله قد اصبح عكسيا، وعاملا في تعميق حقد الجماهير على النظام، وفي دفعها الى تجديد حركتها. وهذا بدليل انه مباشرة بعد الخطاب الملكي العلني، بايشع التهديدات وفي جو مفعم برائحة الدم، تفجرت مظاهرات عفوية مضادة للحسن في عدد من المدن ... في بركان ووطاط الحاج قرب كرسيف، وفي بعض مداشير شمال المغرب، اضافة الى اضراب تجار تطوان بعد الخطاب ...

وكخلاصة ان النظام العميل محكوم عليه بالدوران في حلقة مفرغة قوامها تعميق نفس شروط الازمة والمواجهة الجماهيرية، تصعيد القمع لاستمرار في نفس الطريق، تعميق الازمة بشكل اخطر وهكذا حتى نهايته المحتومة.

انه يحفر القبر بنفسه، وان برقيات الولاء للعرش التي تصوغها الادارة باسم المواطنين، وكذا التحركات الحالية لاحزاب اليمين ولاجهزة البوليس التي تحاول تاطير الجماهير بالارتشاء والتخويف والتي تجندت لاعطاء عيد العرش المقبل اكبر بهرجة، ستبقى كالازبال على سطح البحر الشعبي، الذي سيتدفق بقوة اعظم، ليبتلع تلك القادورات الطافية.

انتفاضة يناير .. منعطف تاريخي

1984

في كفاح الشعب المغربي

1981

منذ مدة اصدر احد المناضلين المغاربة في المنفى كتابا تحت عنوان " المغرب يبحث عن ثورة" . ان سير الاحداث ليس فقط انه ابرز ذلك العنوان بل اكثر من ذلك اكد بالملموس ان المغرب يسير نحو الثورة .. وان اوسع طبقات الشعب تطالب بالحاح اشد فاشد بالتغيير الجذري .

ان الحكم الملكي الكمبرادوري الذي لا يمكن ان ينتظر منه احداث ذلك التغيير الذي سيؤدي بالضرورة بمصالح الطبقة المكونة لقاعدته الاجتماعية ، ومصالح القوى الامبريالية المدعمة له، لم يقم حتى باجراء بعض الاصلاحات المسكنة . لكن بالعكس انه تمادى في تعميق نفس العوامل المنتجة لنفس الشروط التي تدفع بالشعب المغربي الى الثورة، وتعطيه كامل المشروعية للقيام بها .

1965

قبيل الاعلان عن الزيادات في الاسعار سنة 1981، وفي لقاء استشاري غير رسمي ابدى احد مقربي الحسن تخوفه من عواقب تلك الزيادات، فرد عليه الحسن بقوله - " انك لا تفهم شيئا في السياسة . ولا تعرف المغاربة" . فكانت انتفاضة البيضاء في 20 يونيو 81، واتضح ان الحسن هو الذي لا يعرف المغاربة، وان جهله وجهالته ستعصفان لا محالة بنظامه المتعفن .

انه لم ياخذ اي درس من هذه الانتفاضة، ولا يمكنه ذلك لان ما يفعله ليس خطأ في التقدير فحسب، لكن ترجمة لطبيعة وخط طبقيين معاديين بصفة تناحرية مع مصالح اوسع الجماهير مع مصالح الوطن العليا .

1958

وفي اطار هذا السير اللاشعبي واللاوطني، توالت الزيادات، كان ابرزها زيادات غشت الماضي .. ولما لم يحدث اي انفجار شعبي (ونشير الى انه ليلة الاعلان عن الزيادات استعرض الحسن عضلاته بالدبابات والهيلكوبتير في شوارع البيضاء تحت غطاء مناورات عسكرية لارهاب الجماهير، كما نشير الى ان عددا من محاولات التظاهر نظمت في البيضاء والرباط عقب زيادات غشت 83 لكنها شتتت بسرعة ..) ، اعتقد الحكم ان بامكانه ان يواصل تحميل الجماهير مزيدا من الاثقال - خاصة بعد ان نجح في كسب الاتحاد الاشتراكي الى الحكومة - وان خطة ذكية وشيئا ما من الديماغوجية الى جانب عصا القمع المرفوعة يكفيان لذلك . فكان خطاب 27 دسمبر 83 الذي ضرب كل الارقام القياسية في النفاق، فاصبح الحسن بين عشية وضحاها من اجل "الاشتراكية العلمية" (فكيف لا وفي حكومته اكبر الاشتراكيين العميقين) ، يتألم لآلام الجماهير، و"لا يجد وجها" ليزيدها بؤسا اكثر مما هي فيه ..

وفي خضم هذا الخطاب ، المتباكي على حالة الشعب ، اعلن الحسن باشارة سريعة الى ان هناك زيادات مقلة مفروضة على الدولة، كما اعلن عن اجراء عملية احصاء لفرز من ليس بمقدورهم اداء تلك الزيادات .

ان اغلبية الجماهير امام ذلك الكلام المعسول ، لم تنتبه الى اعلان الزيادات الذي تضمنه الخطاب الملكي، بقدر ما انها اعتقدت بان النظام قد فهم ، وانها لن تؤدي زيادات اخرى . الا ان الوهم لم يطل اكثر من ثلاثة ايام ، حيث انه في 1 يناير كانت هدية الحسن "لشعبه العزيز" بمناسبة السنة الجديدة هي الزيادة في سعر "البوطاكاز" (3 درهم ونصف دفعة واحدة) ، والزيادة في "ليسلنس" ، وبعدها جاء خطاب ادريس البصري حول الاحصاء ليمسح آخر الاوهام . لقد اكد وزير الداخلية على ان سياسة صاحب الجلالة لم تتغير"

تابع صفحة 52

بعض المهام الاولية ٠

ان انتفاضة يناير التي دشنت عهدا جديدا في كفاح شعبنا تطرح على كل المناضلين المغاربة عددا من المهام السياسية والدعائية والتنظيمية والنضالية نذكر من بينها على سبيل المثال وليس الحصر ٠

1ـ الوعي الحاد بالتحول النوعي الذي حصل في نضال شعبنا وفي حدة مواجهته مع الحكم والطبقة السائدة ٠ والعمل على تعميم ذلك الوعي بمختلف الوسائل الممكنة ٠

2ـ الالتحام بالجماهير وحركتها النضالية وابتكار مختلف الاشكال التي من شانها توحيد الجماهير سواء للتعاون فيما بينها وخدمة مصالحها بنفسها ، او تنظيم دفاعها في المطالب الملحة التي تطرح ضرورة تقدمها ٠

3ـ التوعية الواسعة بضرورة الوحدة والتنظيم ، كواجب وكوسيلة اساسية لانتصار حركة الجماهير وتحقيق آمالها ٠

4ـ تعزيز ثقة الجماهير بالنفس وبحتمية الانتصار وبالمستقبل ،

ومواجهة آثار الارهاب الذي يمارسه في محاولاته لافشال عزائم الشعب ٠

5ـ ضرورة الوحدة بين كل المناضلين المخلصين وكل الفصائل التقدمية ذات القطيعة الجذرية مع النظام ، وتشكيل قطب مناهض فعلا للحكم ، قادر على تاطير وقيادة حركة الجماهير وطنيا نحو اهدافها المشروعة في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ٠

بداية الاحداث في الحسيمة

ـ يوم الاربعاء 1984/1/11 ، شن تلاميذة ثانوية البادسي صباحا اضرابا مع تنظيم تظاهرة ، بعض الشعارات الاتحاد يا طلبة ـ انا يارفيق ما نويش تتخلى على نضالية الجماهير الشعبية ، وبعضها بالامازيغية (فوس تكفوس ام ذوظان نوفوس) يد في يد كاصابع اليد ٠ مما ادى الى تدخل رجال السلطة (وعلى راسهم الباشا) وعند دخوله جلس المضربون في الساحة فكان ان اعطى الامر لرجاله (العرود والبوليس السري ٠) بالضرب مما ادى الى جرح العديد من التلاميذ والتلميذات ، وبحكم هذا الاجراء فقد اضطر التلاميذ الى التظاهر مرة ثانية واستمرار الاضراب يوم الخميس 84/1/12 وتتدخل السلطة مرتانية وهذه المرة صحبة جنود البحرية ـ الاان التلاميذ والتلميذات واجهوا هذه المرة القوات حيث كسروا الطاولات "لصنع" الهراوات للدفاع عن النفس كان هذا في الصباح ، وفي المساء تظاهر التلاميذ في الشارع الرئيسي ثم مقر وسائل النقل ( ) حيث يوجد مقاهي كثيرة ، ويستقر المهمشون مما صعد من حجم التظاهرة التي رفعت فيها شعارات ضد النظام وضد الزيادات الاخيرة ، هنا كذلك كانت مواجهة عنيفة بين المتظاهرين وقوات البحرية ، بحيث لجاء المتظاهرون تلاميذ ، تلميذات ، بحارة ٠٠٠ الى الجبال ، واستعمل المتظاهرون في هذه المواجهة السلاح الابيض ، ويؤكد الجميع على ان العديد من رجال القمع جرحوا وان احدهم على الاقل لقي حتفه في هذه المواجهة التي تذكر الجميع باحداث 58/59 في الريف ٠

ـ يوم الجمعة 1984/1/13 ، ستتصاعد الاحداث بحيث في المساء ، ستنظم تظاهرات في الشارع شاركت فيها بعض الفئات الشعبية ثم كذلك بحي شعبي ( ) "حي حدو" ونظمت الى حد ما ، المواجهة مع رجال البحرية حيث قطع المتظاهرون جميع الطرق التي تعتبر منفذا للسيارات ، وذلك بالبراميل والحجارة والعجلات الى التي اضرمت فيها النيران كما تم احراق تقريبا ، جميع السيارات المدنية التي كانت تنقل قوات البحرية ، وقد استطاع المتظاهرون ، رجالا ونساءا اولا بزغاريدهن وثانيا بمشاركتهن في الضرب والتشجيع على الضرب والاطفال كذلك ، اقول لقد استطاعوا ان يحصروا تدخل قوات القمع ويمكن القول على ان حي باريو حور لمدة ساعة ونصف ، فركزت السلطة على حراسة مقر الاسلحة ومقر القوات البحرية والقوات المساعدة خشية من هجومات الجماهير ، ولم تستطع الطلقات النارية التي اودت بحياة 5 اشخاص على الاقل من بينهم طفل في 10 من عمره ان تهدئ الاوضاع بل زادت في حجم المواجهة ، حيث تم اللجوء الى الجبال واستمرار المواجهة بكافة وسائل الدفاع عن النفس وقد حظر التجول بالمدينة يوم الجمعة ابتداءا من 6 و 30 دقيقة ، وقد بقي ذوي الطلقات يسمع بصفة متقطعة من 6 و 30 د الى غاية 6 صباحا من يوم السبت 84/1/14 ٠

امتدت الاحداث الى 17 كيلومتر بمدينة امزون حيث انطلقت من الثانوية واخذت حجم المواجهة بالحسيمة يوم السبت صباحا (يوم السوق الاسبوعي) بحيث التحق المتظاهرون الى سوق المدينة الذي يعرف بسبت امزون والذي كان غاصا بالناس الذين انظموا كلهم الى المظاهرة واصبح الجو في هذه المدينة الصغيرة يعبر بكل وضوح عن سخط الجماهير واستعدادها للتضحية من اجل مصيرها ومصير ابنائها ٠ وفي هذه الاثناء وصلت التعزيزات (قوات الدرك ، القوات المساعدة ، الجنود) ونزلت بثقلها واشتدت معارك قوية لم تترد هذه القوات في اطلاق النار الذي تسبب في سقوط الضحايا وعدد كبير من الجرحى والمعتقلين ٠ ان كل هذا لم ينحصر في الحسيمة وامزون بل امتد الى قرية تامانيست التي انقلبت الى بحيرة من الدماء مع هجوم الجماهير بالسلاح الابيض على ثكنات القوات المساعدة اثناء الليل ٠ وقد بلغ عدد الضحايا 4 شهداء وعدد كبير من الجرحى والمعتقلين ٠ وكذلك تم مقتل وجرح عدد من القوات المساعدة ٠

ان هذه المنطقة من المغرب ، تعيش في عدم استقرار وان كان الجو يظهر هادئا مع بعض الطلقات النارية هنا وهناك كما ان التلاميذ لم يلتحقوا بعد بالثانوات كما يعرف قطاع عمال البحارة جوا من عدم الاستقرار اثر استشهاد احد العمال واعتقال اعضاء من المكتب النقابي ٠

الحسيمة في 1984/1/16

Directeur_ Francois Descamps _